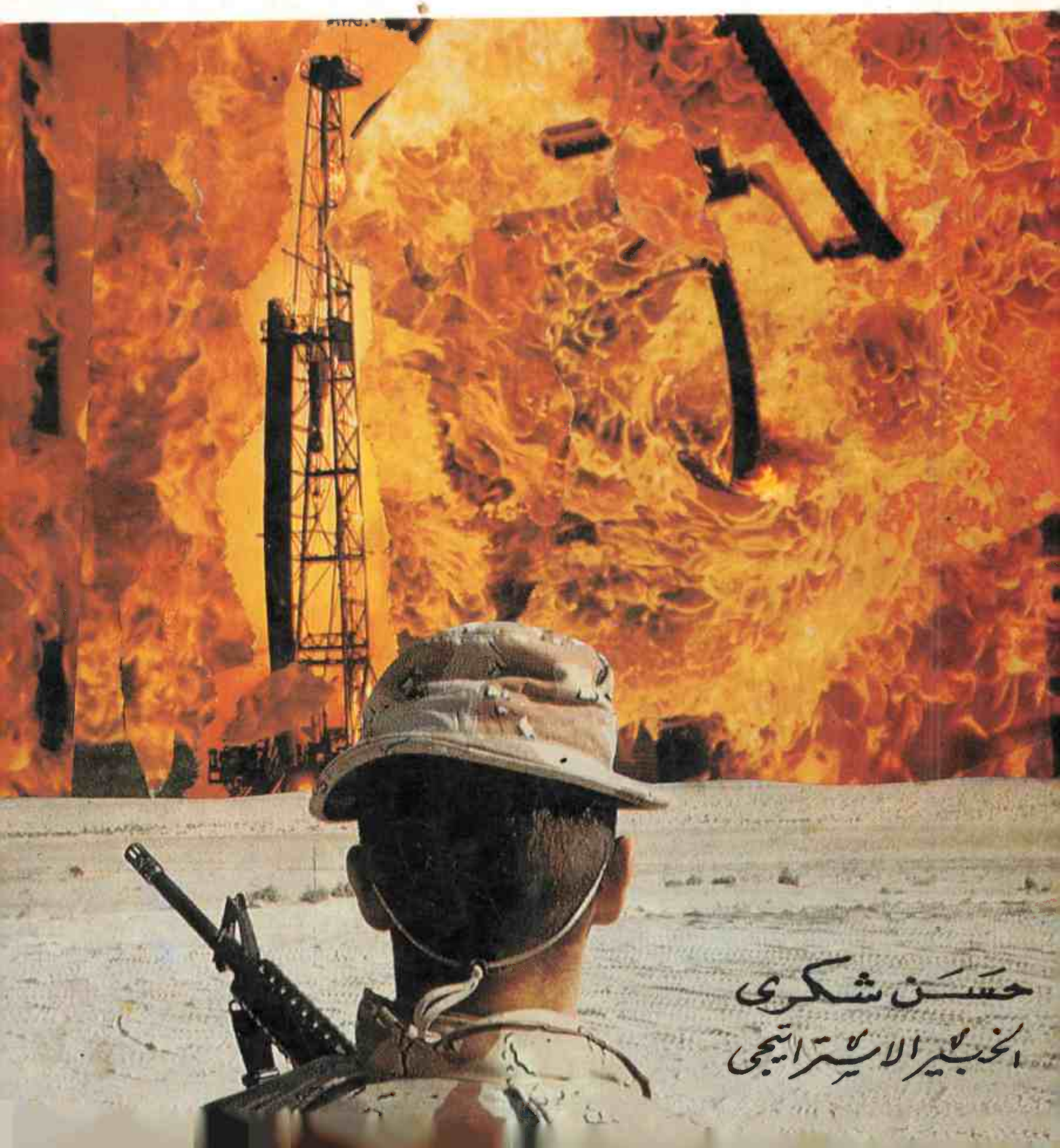
أسرار حقبة

العرب والنفط والألف مليار دولار



حسن شكري
الخبير الاستراتيجي

الحبير الاستراتيجى

حسن شكري

أسرار حقبة

العرب والنفط والألف مليار دولار

الطبعة الأولى أغسطس ١٩٩١

الجمع التصويرى والتجهيز الفنى وتصميم الغلاف

مكتب الفنون وبحوث الاعلان (عرب) ت ٢٥٨٦٨٨٨

الطباعـــة

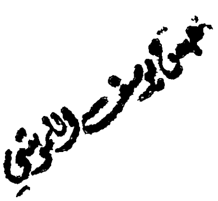
دار الطباعة المتميزة ت ٢٩٩٣٥٤٢

دار الكتاب العربي

القاهرة ـ دمشق

دمشق ـ الحلبونى ـ مدخل فندق السموع
هاتف ٢٢٣٨١١ ـ ص ب ١٢٣٤٤ دمشق تلكس/دمشق/٤١١٥٤١

القاهرة ـ مصر الجديدة ـ مساكن مصر للتعمير
شيراتون المطار المنطقة الثالثة عمارة ٢٢٠ شقة ٤ هاتف ٢٦٩٢٧٥١



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ ۚ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٢٩﴾

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلْعَظِيمُ

" لا فلاح لقوم لاصراط لهم

ولاصراط لقوم إذا جُهالهم سادوا "

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفصل الأول الدول الكبرى والنفط العربى ٣١

١ ـ ١ ـ الصراع التاريخى مع القوى الأجنبية ٣١

١ ـ ٢ ـ العدوان الاقتصادى العربى وقضية الديون ٣٦

١ ـ ٣ ـ أطماع الغرب وحجم النفط العربى ٤٢

١ ـ ٤ ـ التبعية والاستغلال والنفط ٤٩

الفصل الثانى العرب والنفط والمال ٦٥

٢ ـ ١ ـ النفط والسلاح والمال ٦٥

٢ ـ ٢ ـ الحقبة النفطية والثروة العربية ٧٢

٢ ـ ٣ ـ الفوائض النفطية والرفاهية العربية ٧٦

٢ ـ ٤ ـ الملكية والسيادة الشكلية للنفط العربى ٧٩

٢ ـ ٥ ـ النفط والانقلاب الصامت ٨٤

٢ ـ ٦ ـ النفط والعون الإنمائى العربى ٨٨

الفصل الثالث النفط والأزمات والهموم العربية ٩٩

٣ ـ ١ ـ الأزمات العربية ٩٩

ـ الأزمة اللبنانية ١

ـ حرب الخليج الأولى ١٩٨ ١١

- حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ١١٦
٣ ـ ٢ ـ نتائج حرب الخليج والترتيبات الأمنية ١٢٣
٣ ـ ٣ ـ الهموم العربية ١٢٥
الفصل الرابع · التوازنات الجديدة بالمنطقة وإدارة الصراع ١٤٥
٤ ـ ١ ـ الصراع العربى الإسرائيلى ١٤٥
٤ ـ ٢ ـ إدارة الصراع بالمنطقة ١٥١
٤ ـ ٣ ـ إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل ١٥٥
الفصل الخامس أزمة سياسة التضامن العربى ١٦٩
٥ ـ ١ ـ أزمة التضامن العربى ١٦٩
٥ ـ ٢ النظام الدولى والاعتماد المتبادل ١٧٦
٥ ـ ٣ ـ التحدى الاقتصادى وقهر المشروع الصهيونى ١٨
الفصل السادس التحديات والأمن القومى ١٩١
٦ ـ ١ ـ الخروج من الأزمة ١٩١
٦ ـ ٢ ـ التحولات الكيفية والنظرة المستقبلية ١٩٥
٦ ـ ٣ ـ دور مصر الريادى ١٩٨
٦ ـ ٤ ـ نحو نظرية للأمن القومى العربى ٢ ٢
الخاتمــــة ٢١٣
الملاحــق ٢١٧
المراجــع ٢٣٣

الجـــداول الإحصائيـــة

رقم الجدول	رقم الصفحة
١ - إنتاج النفط الخام فى الدول العربية	٤٥
٢ - إجمالى إنتاج الغاز الطبيعى فى الدول العربية	٤٦
٣ - الاحتياطى المؤكد من النفط الخام فى الدول العربية	٤٧
٤ - احتياطى الغاز الطبيعى فى الدول العربية	٤٨
٥ - احتياطى النفط والغاز عالميا وعربيا	٧١
٦ - العوائد النفطية للدول العربية الأعضاء فى منظمة (الأوبك)	٧٤
٧ - عجز الانتاج المحلى عن الوفاء بالاحتياجات من السلع الغذائية الرئيسيـة (١٩٧٥ - ٢٠٠٠)	١٨٣
٨ - تقديرات عدد السكان عام ٢٠٠٠ ومساحـة الأرض التى يمكن أن تكون قابلة للزراعة فى بعض مناطق العالم وفى العالم	١٨٤

الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	رقم الصفحة
١ ـ آليات التبعية التى تربط بين البلدان النفطية ذات الفوائض والبلدان الصناعية	٧٧

مقدمـــة

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ التى أفصحت عن قوة العرب وقيمة سلاح بترولهم قد قدفت إلى مسرح الوطن العربى بمتغيرات وعقائد سياسية واقتصادية وعسكرية جديدة ، وطموحات وآمال وأحلام ورؤى ، وكوابيس أيضاً ، كانت كلها كفيلة بأن تجعل القوى العظمى تعيد حساباتها من جديد وبسرعة

فقد بدأ الفعل العربى وليس رد الفعل العربى على المستويين الرسمى والشعبى رائعاً ، بل تاريخياً فلا أحسب أننى أغالى إذا قلت أنه لأول مرة فى تاريخ العرب الحديث يتحد العرب من المحيط إلى الخليج برغبة حقيقية وفعل صادق وتأكيد قاطع لما أعلن أنه إذا جاءت لحظة الحسم ، فإن عطاء الأمة العربية سيكون بغير حدود

وقد تجلى ذلك فى شكل المشاركة العسكرية والمادية التى أخذت تقدمها الدول العربية لدولتى المواجهة ، بل قتال العرب إلى جانب إخوانهم المصريين والسوريين ، رمزاً للتلاحم الجديد بين شركاء المصير الواحد للأمة الواحدة

وتم استخدام سلاح البترول بطريقة حكيمة وعاقلة حيث قامت على التمييز بين مواقف الدول ، وتقرير الإباحة أو المنع بحسب مواقف كل منها حيال الحقوق والمصالح العربية المشروعة ، وإن استمرار إجراءات الحظر والتخفيض كفيل بأن يدعم من جهود الحرب والدبلوماسية العربية إلى أقصى ما تسمح به الظروف ، وليس أدل على تلك الحقيقة من البيان الذى صدر عن دول الجماعة الأوروبية التسع فى أوائل نوفمبر ١٩٧٣ وتضمن تأييداً غير مشروط لحقوق العرب المشروعة من هذا النزاع ، وإدانة قاطعة لسياسات اغتصاب الأراضى والحقوق والاحتفاظ بها بالقوة التى تنتهجها إسرائيل

وهذا البيان هوجم بقوة من إسرائيل ، الذى اعتبرته تحيزاً أوروبياً إلى جانب العرب ضدها ، وثبت للأمة العربية بذلك على نحو لم يسبق له مثيل أن هذا المورد الطبيعى ليس مجرد مصدر للدخل ، بل إنه أيضاً مصدر للقوة والهيمنة السياسية ، يستطيع أن يدعم العمل العسكرى من أجل دفع عملية السلام العادل والدائم فى المنطقة ، ويخفف من حدة التناقض بين قوى الصراع الدولى على الشرق الأوسط

فقد ظهر أن صراعات العالم وتناقضاته لابد لها أن تعبر عن نفسها بطرق مستحدثة ومبتكرة فكلها لابد لها من أن تأخذ فى حساباتها اعتبارات جديدة منها طبيعة وتركيب وتكوين كل واحدة من القوتين الأعظم ، ثم طبائع العلاقات فيما بينهما ثم الأساليب الجديدة المتاحة لإدارة حركة تناقضاتهما ، ثم المناخ

الإقليمى والدولى الذى تتحركـان فيه ، ثم أدوات الصراع الممكنة فى إطار ذلك كله

ولقد كان واضحاً منذ البداية ، أن أهم الصراعات التى تنتظر العرب بعد حرب أكتوبر ، ستتمحور حول قضايا التوحيد والتحديث والبترول العربى ، وعلى حواف هذه الصراعات كان هناك عدد من الرجال الغامضين المتطلعين بعيون زائغة نحو سلاح البترول الاستراتيجى الذى لعب دوراً مؤثراً فى إدارة المعركة ، وأيضاً ثروات بترول الشرق الأوسط واحتمالاتها ، بما فيها حجم الأموال التى ينتظر أن تكون جارية فى يد (الأمراء) الشرقيين الذين يتوقع أن تدهمهم الثروة كأنها تنازلات مقادير ، وكان من بين هؤلاء وكلاء شركات العطور حتى وكلاء السلاح لكنهم جميعاً كانوا فى مجال البحث عن الفرص ، وأول البحث عن الفرص جمع المعلومات من خلال عدد من الأساتذة الغربيين ، الذين خبروا الشرق الأوسط وقاموا بالتدريس فى جامعاته وتعلموا لغته ، ولقد لجأت إليهم حكومات الغرب ليقوموا بنفس الدور الذى قام به بعض المستشرقين فى طليعة الاستعمار الأوروبى ، والتمكين له فى القرن التاسع عشر والعشرين

وكان من أبرز معالم الحقبة النفطية الجديدة انتقال مركز الثقل الاقتصادى والسياسى فى الوطن العربى إلى الأنظمة والأقطار النفطية صاحبة النصيب الأعظم من الثراء النفطى ، وهكذا أصبح الثراء النفطى عاملاً حاسماً فى تشكيل الخريطة

السياسية العربية الحديدة ، وفى التأثير فى حركة واتحاه الرياح نحو هدف الوحدة العربية الذى تصبو إليه الحماهير العربية

وبقدر ما تولدت الثروة التفحرية نتيحة ارتفاع أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣ ارتفاعاً هائلاً بقدر ما نحد أن قضية التوحيد القومى للوطن العربى لم تعد واردة بالإلحاح نفسه ، كما كان الحال فى الخمسينيات والستينيات فلقد ارتفعت راية الثروة وانتكست راية الثورة

ولقد مالت معظم الكتابات والدراسات الاقتصادية فى العقدين الماضيين نحو المبالغة فى وزن الدور المرشح للأموال النفطية فى عملية التنمية العربية وفى التخلص من التبعية الأجنبية ، تأسيساً على أن الأموال النفطية ستحقق اللقاء والتفاعل التلقائى بين عوامل الإنتاج العربية الموزعة توزيعاً بالغ الاختلال بين مختلف الأقطار العربية ، مما يجعل هذه الأقطار مجبرة اقتصادياً واجتماعياً وتاريخياً على تحقيق التكامل فيما بينها لتعظيم الاستفادة من العوامل الانتاجية المتوفرة بها

بيد أن معظم تلك الكتابات والدراسات قد جانبها الصواب عندما جنحت بالنفط وعزلته عن المقوم السياسى والحضارى اللازم لعملية التنمية العربية ، وأيضاً عن العوامل الدولية وأطماع وأطماح العرب المترقب بعيون زائغة على الثروة النفطية الهائلة والسلاح الاستراتيجى العربى الجديد

وقد تناول الاستاذ محمد حسنين هيكل طبيعة الأرضية السياسية الجديدة التى طبعت أحداث السبعينيات مقارنة بحقبة الخمسينيات والستينيات ، بوضوح وصراحة بالغتين على النحو التالى

" وشهد الناس أيضاً كيف كانت السلطة تنتقل فى العالم العربى إلى أيدى رجال جدد فعلى امتداد جيل كان الرجال الذين يوجهون مجرى الأحداث فى العالم العربى أيديولوجيين أو ضباطاً فى القوات المسلحة ، أو كانوا أحياناً ضباطاً تحولوا إلى أيديولوجيين يحاولون التصرف كما لو كانوا ضباطاً وانضمت إليهم الآن الدفعة الأولى من سلالة جديدة تنتظم خليطاً من سماسرة الطاقة والوسطاء وتجار السلاح ، والتجار الأثرياء الذين كانوا يطيرون بين الشرق والغرب ، بين القصور الملكية ومكاتب شركات النفط " (١)

" وإزاء ذلك لم يكن غريباً أن يشعر الناس فى مصر وسوريا أن الوقت قد حان لكى يشهدوا هم أيضاً تحسناً فى ظروفهم المالية لقد عرفوا المشاق وبدأوا الآن يتطلعون إلى المكافأة طعام أوفر للتغذية وبيوت أفضل للسكن ، وبطبيعة الحال كان لابد من إيجاد المال للإنفاق على هذه المتطلبات ، وهل يستطيع أحد أن يقول إن العرب ينقصهم المال ؟ لقد كان يقال إن العرب كانوا يمتلكون القدرة للوصول بقية العالم إلى حد المجاعة فمن المؤكد إذن أن لديهم القدرة على إطعام أنفسهم

(١) أنظر محمد حسنين هيكل " حكاية السوفيات والعرب " الحلقة ١٥ ، الوطن (الكويت) ١٤ كانون الثانى (يناير) ١٩٧٩

وهكذا اتجهت الأنصار إلى البلاد المنتجة للبترول ، وبدأت حقول النفط تبدو للعيان أكبر حجماً من ميادين القتال ، وقيل إن الثروة قد تسلمت مقاليد الأمور من الثورة " [1]

وعندما نؤكد أن النفط كان المحرك الرئيسى لهذا النظام العربى الجديد فلابد بطبيعة الحال من أن ندرك أننا نتحدث عن النفط ، ليس لأنه مجرد (مادة خام) ولكننا نعنى الوجوه المتعددة لهذه المادة الاستراتيجية بمعنى كونها مصدراً للطاقة ، والتكنولوجيا ، والمال ، وعاملاً من عوامل الجيوبوليتيكا ، وميداناً لنشاط القوى العاملة وكذلك فإن التفاعل بين هذه الوجوه المتعددة من ناحية ، وبين الهياكل الاجتماعية القائمة من ناحية أخرى ، قد نتجت عنها طائفة من المتغيرات الاجتماعية الجديدة

ولقد أحدث هذا المتغير الخطير انقلاباً صامتاً فى الوطن العربى ، من خلال الأثر الذى أحدثه فى مولد نظام عربى جديد ، يتجسد ملمحه فى تقسيم طبقى جديد بين البلدان العربية ، وفى علاقات وتشابكات اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية بالغة الدقة ، وفى صلات وارتباطات أجنبية مريبة مما أدى إلى ظهور الاحتقانات السياسية ، والأزمات والصراعات المسلحة داخل الوطن العربى ، أدت كلها إلى تفتيت العرب وإضعاف وتهديد الأمن القومى العربى

---

(١) مصدر سابق

ولا نكون مبالغين إذا قلنا إن كل الأزمات والحروب والنكسات العربية فى الثمانينيات من هذا القرن ، هى استكمال لصراعات وتقلصات وتناقضات تخلفت عن الحقبة النفطية السابقة دون حسم وإن كانت أيضاً امتداداً لصراع العرب القديم ضد أطماع الاستعمار والصهيونية والتى لم يتمكن العرب من الفصل فيها بعد ، ورغم الصعوبة الحقيقية المتعلقة باتساع وتعقيد هذه القضايا فإننا سنحاول التركيز على أهم القضايا والآثار الإيجابية والسلبية التى يبدو فهمها ووعيها أمراً ضرورياً وحيوياً ، من أجل استخلاص بعض الدروس الهامة التى يسعى الاستفادة منها والتسلح بها ، من أجل إنقاذ الإمكانية العربية من الهدر الكامل ، وتخطى المحنة العربية الراهنة ، والتى كان النفط هو أهم أسبابها

وفى هذا الإطار يحاول الكتاب الإجابة على بعض الأسئلة الهامة وأولها هل كان النفط العربى عامل وحدة أم عامل تجزئة ؟ وهل حققت الأموال النفطية العربية الهائلة تحريراً للاقتصاد العربى أم عمقت التبعية ؟

هل حقق النفط العربى الاستقرار والأمن القومى العربى ، أم كان سبباً فى خلق الأزمات والحروب فى المنطقة ؟

باختصار يحاول الكتاب أن يلقى الضوء على أموال العرب وثرواتهم ماذا فعلوا بها ، وماذا فعلت بهم ويبقى بعد ذلك التحديات والمستقبل والأمن القومى العربى

ويحتوى الكتاب على ستة فصول بخلاف المقدمة والخاتمة والملاحق

- الفصل الأول الدولى الكبرى والنفط العربى

- الفصل الثانى العرب والنفط

- الفصل الثالث النفط والأزمات والهموم العربية

- الفصل الرابع التوازنات الجديدة بالمنطقة وإدارة الصراع

- الفصل الخامس أزمة سياسة التضامن العربى

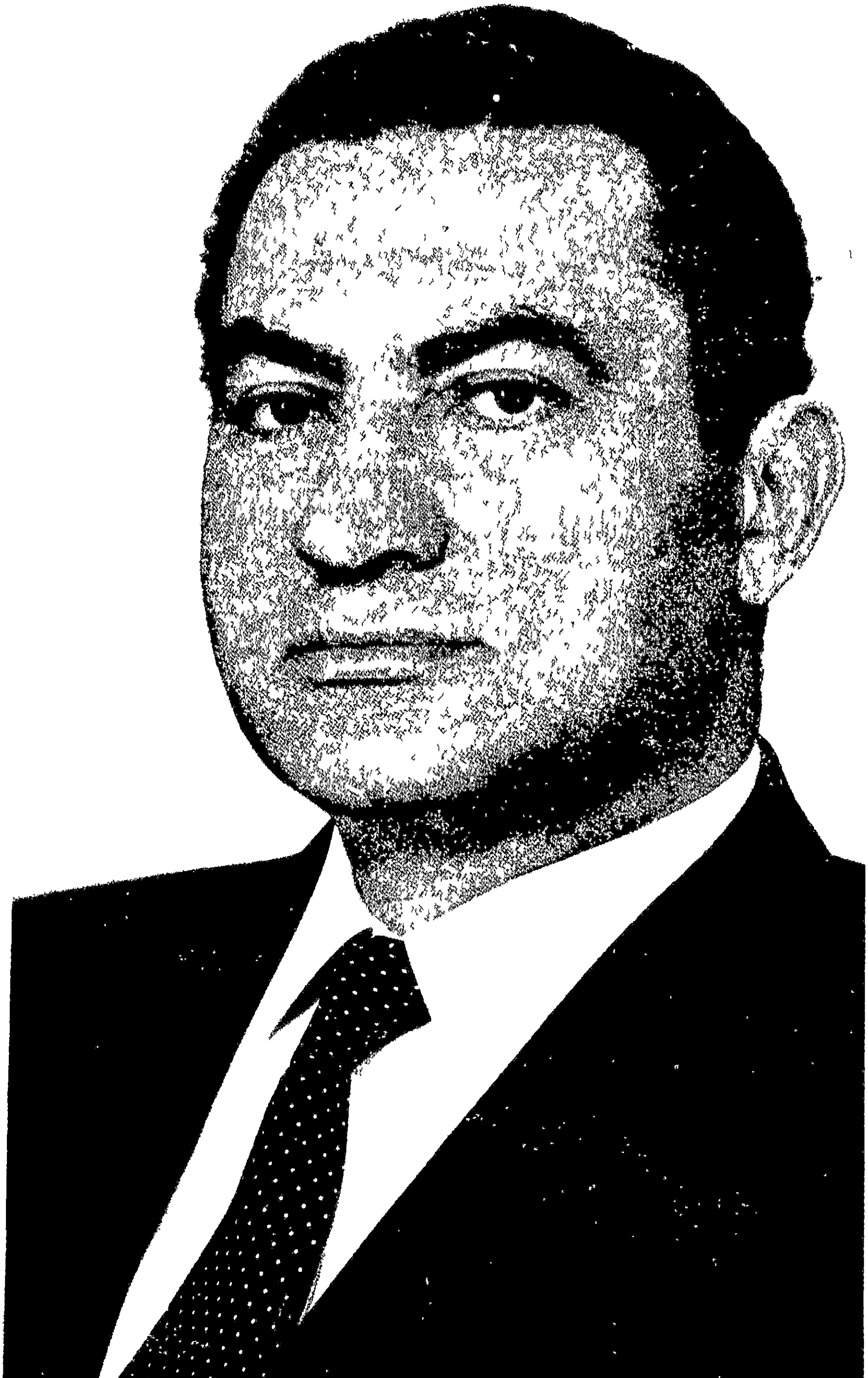
- الفصل السادس التحديات والأمن القومى العربى

ويعتمد هذا العمل العلمى على أسلوب التحليل مستخدماً كلاً من المنهج التاريخى والوصفى والمحاولة هنا هى تشوف انعكاسات الماضى على الحاضر الرهيب والمستقبل الغامض للوطن العربى ، لأنه على الرغم من كل هذه المخاطر والتهديدات والأضرار ، إلا أن ما نطرحه هنا بوضوح ، هو إعادة نظر نقدية حادة فى مجمل توجهات وسياسات وممارسات حركة التحرر فى الوطن العربى لاستخلاص دروس المرحلة السابقة

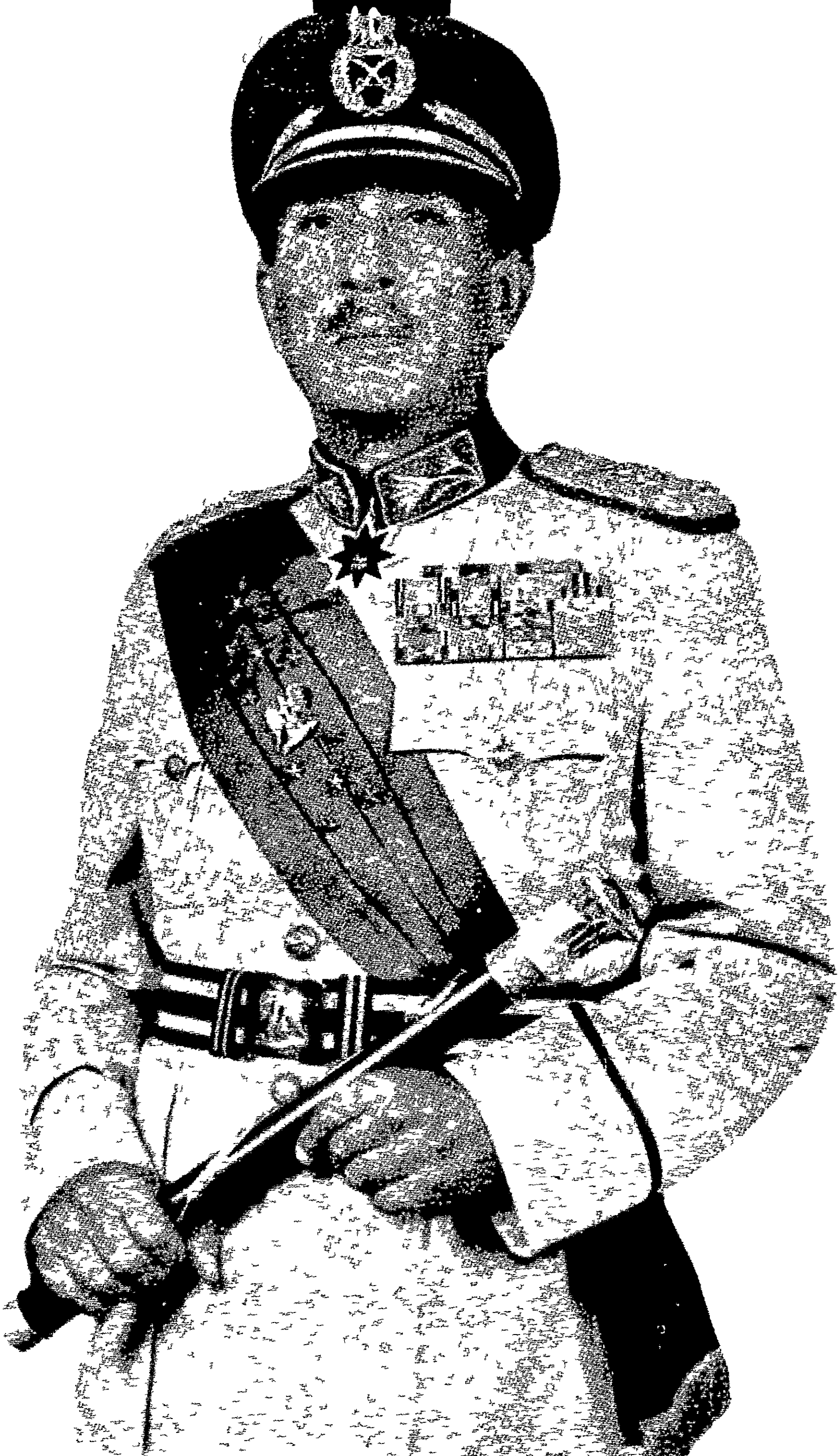
إن الأمل كبير للوطن العربى فى قدرته التاريخية على استيعاب الأزمات والصدمات ، والحقيقة أن العظمة الحقيقية للأمم تتجلى فى هذه القدرة على استيعاب الأزمات والارتفاع فوقها ، ولقد تمكنت الأمة العربية فى العصر الحديث

من مواجهة مواقف حرجة وظروف خطرة ، وفعلت ذلك باقتدار لاشك فيه

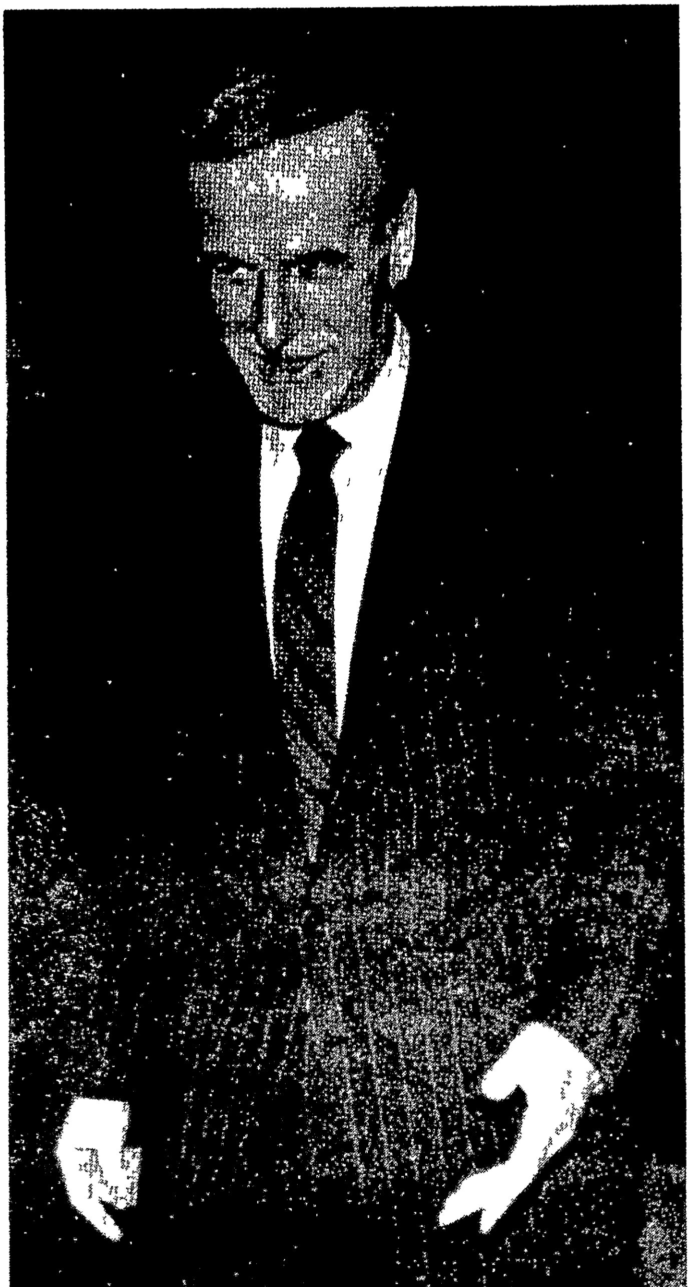
لذلك ينبغى لنا أن نسرع فى عمليات التوحيد والتحديث والتنمية ولو استدعى الأمر القفز فوق كثير من الشكليات والمظاهر السيادية لأى قطر عربى حتى نتمكن من مواجهة كل التحديات والمخاطر التى تواجه الوطن العربى ، وتهيئة الظروف الملائمة للتصدى للمشروع الصهيونى والمواجهة الحاسمة معه إذا لم يستجب لنداءات السلام والعدل والشرعية



الرئيس حسنى مبارك صاحب الضربة الجوية الرابعة التى مهدت للانتصار العربى العظيم فى حرب اكتوبر ١٩٧٣



الرئيس المصرى الراحل   محمدانور السادات
صاحب قرار العبور العظيم فى حرب اكتوبر ١٩٧٣



الرئيس السورى حافظ الاسد

ادار المعركه مع مصر والعرب بكل شرف وشجاعه واقتدار



الراحل العظيم جلالة الملك فيصل بن عبد العزيز
استخدم سلاح البترول بطريقة حكيمة في حرب اكتوبر ١٩٧٣



الاخ العقيد القائد معمر القذافى كان له دور رائع
فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ،، السند والعون والمساهمة

الفصل الأول

الدول الكبرى والنفط العربى

" ليست محاولة لكتابة
التاريخ وإنما لقراءته "

١ ـ ١ ـ الصراع التاريخى مع القوى الأجنبية

طوال القرن الماضى كان التقدم يعنى بكل بساطة اللحاق بركب الرأسمالية لكن الرأسمالية أكملت مع نهاية القرن عملية إلحاق البلدان التى أدمجتها من قبل بالقوة فى السوق الرأسمالية العالمية بركب الاستعمار ومن ثم أصبح التقدم يعنى الاستقلال السياسى للحاق بركب الرأسمالية غير أن الحرب العالمية الأولى كانت هى البداية لانهيار المثل الأعلى الرأسمالى أمام المستعمرات فلقد غُلبت الرأسمالية فى أقصى الأرض وعلى أنقاضها قامت الاشتراكية فى بلد واحد

وفيما بعد الحرب العالمية الثانية ، تعلمت البلدان المتخلفة أن الاستقلال السياسى لم يكن العصا السحرية التى تفتح الأبواب الموصدة أمام التقدم ومن ثم طرحت قضية الاستقلال الاقتصادى بقوة متزايدة لكنها لم تكن قد صارت مرادفاً للتنمية بعد فلقد ظل اللحـــاق بركب الرأسمالية يشغل بال القيادات الوطنية التقليدية ومن ثم ، ظل الأمل يراودهم فى استقلال اقتصادى عبر الطريق الرأسمالى وعبّر الفكر الاقتصادى التقليدى عن ذلك بنقل معيار نصيب الفرد من الدخل القومى من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتخلفة

وفى الخمسينيات من القرن الحالى تبلورت قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحمت بقضية الاستقلال السياسى والاقتصادى وعندما احتفلت الأمم المتحدة بتصفية الاستعمار فى مطلع الستينيات ، كانت قد تبلورت معالم طريق جديد للتقدم أمام البلدان الحديثة الاستقلال هو طريق التنمية المستقلة التى يمكن أن تتصل حتى تبلغ عتبات الاشتراكية فلقد بدا واضحاً للجميع استحالة التقدم على الطريق الرأسمالى لا حباً للاشتراكية فى ذاتها بقدر ما كان ذلك يأساً من الرأسمالية نفسها ، إذ لم يعد هناك مكان فى ناديها للأعضاء الجدد

وبعد جيل كامل من المكابدة لتجارب التنمية الفاشلة ، تخلى الفكر الاقتصادى التقليدى عن معيار نصيب الفرد من الدخل القومى ، لا لأنه معيار غير صحيح علمياً فحسب ، وإنما لأنه هدف مستحيل التحقيق أيضاً وفى ظله كثر الحديث عن

الفحوة المتاعدة بين الدول المتقدمة والدول المتحلفة [1] ثم تحول دلك المعيار إلى سحرية محصة عدما صربت البلدان المتخلفة المعطية كافة الأرقام القياسية لدلك المعيار وتحاورتها من بعيد وعمدئد عدا التقدم يعنى عدها اللحاق بسمط الاستهلاك العربى فى هدا الوقت ، تهيأت الطروف لطهور معيار اشباع الحاجات الأساسية للسكان فى إطار استراتيجية للاعتماد على النفس وبعير التستر على مايمكن فى هدا التحول من يأس ، فإن أحطر ما فيه أنه لم يجعل للتقدم معياراً عالمياً يسوى بين البشر فى كل مكان ، إنه لم يعد يشكل دافعاً للمقارنة بين بلدان متحلفة وبلدان متقدمة ، بل إنه لم يعد يدعو للمقارنة بين البلدان المتحلفة هى نفسها ، ولدلك يسعى أن يوصع هدا المعيار فى إطار عالم اليوم الذى اقترب بعضه من بعض فلم يعد فيه قاص ودان واستطراداً فإننا نعيد طرح السؤال نفسه بعد تصحيحه ، فإدا كان ما زال صحيحاً أن التنمية هى اللحاق بركب الدول المتقدمة ـ فبمادا يكون اللحاق بمعدلات الاستهلاك أم بمعدلات الإنتاج ، باستهلاك السلع أم إنتاجها ، بقوى الاستهلاك أو بقوى الإنتاج ؟

---

(١) بعد ثلاثة عقود من التنمية ، كان فى بدايتها الناتج القومى للفرد فى البلدان الراسمالية يصل الى ٢٤ صعف مثيله فى البلدان المتحلفة ، اصبح فى نهايتها يمثل ٤٢ صعفاً

إجمالى الناتج القومى (دولار عام ١٩٨)

	١٩٥	١٩٦	١٩٨
البلدان الصناعية	٤١٣	٥٥٨	١ ٦٦
البلدان المتحلفة	١٧	١٨	٢٥

* المصدر البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨١ ، أغسطس ١٩٨١

لقد أدت المرحلة الاستعمارية إلى تضخم الدور الذى تلعبه العوامل الخارجية فى حياة البلدان المتخلفة كانت المواجهة مع الرأسمالية العالمية هى القضية الأولى فى جدول أعمالها ومن الطبيعى أن تظل كذلك طوال معركة الاستقلال السياسى ثم الاقتصادى ـ أى طوال معركة التنمية أيضاً لكن ينبغى عندئذ أن تولى العوامل الداخلية للتنمية حقها الكامل من الاهتمام ، فالتنمية عملية تعيد تشكيل كافة هياكل المجتمع المتخلف إنها تعيد تشكيل القاعدة الاقتصادية للمجتمع وما يعلوها من علاقات الإنتاج وماينشق عنها من قوانين اقتصادية موضوعية ، ومن سلطة فى الدولة وهى تعيد تشكيل هيكل القوى المنتجة وتوجه تطوره ومستواه وتحدد مدى استخدام الموارد الاقتصادية المادية والبشرية وتركيبها النوعى وتوزيعها الجغرافى فى إطار قوانين الطبيعة وتأثيرها على حركة ونشاط الإنسان فى تعامله مع وسائل الإنتاج ، وهى فى النهاية تعيد توزيع الدخل القومى ومن ثم تعيد النظر فى العلاقة بين التراكم والاستهلاك ، لكنها وهى تنظر إلى الاستهلاك ، فإنها تعيد للسلعة المنتجة جانبيها ، ومن ثم تنظر إلى كل من قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة للسلعة ، ولاتكتفى كما فعلت الرأسمالية بالنظر إلى قيمة المبادلة وحدها ، ومن جديد ، يجب أن تعترف لكل سلعة بما لها من قيمة ومنفعة معاً ، بل إن المنفعة للإنسان هى أهم الجانبين على الإطلاق

لكن ذلك كله يظل الجانب المادى من التنمية ، ويبقى الجانب الروحى أو الثقافى

بل الحضارى لها فلم يقع التقدم فى أى مرحلة من مراحل تاريخ المجتمعات إلا وقد سبقته حركة فكرية ، روحية ثقافية ، شيدت حضارة جديدة ، وإننا لنؤمن بتفاعل الحضارات لا على طول الزمان فحسب بل وعلى عرض المكان أيضاً ، لكننا حريصون أيضاً على الشخصية القومية لكل شعب من شعوب الأرض ، وبقدر ما نرفض التقدم بوصفه لحاقاً بسلع الاستهلاك على مائدة الغرب وننسى التقدم بوصفه لحاقاً بقوى الإنتاج المتصاعدة وبقدرة الإنسان المتزايدة على تسخيـــر الطبيعة ؛ فإننا نرفض أى تنمية تعنى تقليداً للغير وتفريطاً فى الشخصية القومية للشعب العربى ، فذلك هو الانقطاع الحضارى الذى يمسخ بعض الشعوب ـ فلا هى أبقت على شخصيتها ولا هى اكتسبت شخصية غيرها

وبالمثل فإن الشعوب لن تقبل ما يمكن أن يكون انعزالاً حضارياً ، لأن التنمية الشاملة تجرى فى إطار العملية التصحيحية التى تحتوى العالم كله وهى بالتالى لا تستطيع إلا أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية العالمية ، وإذا كان التدويل المطّرد للقوى المنتجة وخاصة تدويل رأس المال قد أجبر الرأسمالية العالمية على تحقيق أشكال من التكامل الاقتصادى إما فى صورة السوق المشتركة أو فى صورة المشروعات المتعددة الجنسيات تعبيراً عن قصور الحدود القومية للدولة الواحدة عن استيعاب التطور المعاصر للقوى المنتجة ـ فإن النظام العربى قد صار قاصراً هو أيضاً عن استيعاب هذه القوى المنتجة بعد أن صار العلم قوة منتجة هائلة ، وما

الأزمة الاقتصادية الراهنة ، والممتدة مند عام ١٩٧٤ ، سوى تعبير واضح عن الانقلاب العميق الذى يحدث فى آليات عمل النظام العربى المستغل

****

١ ـ ٢ ـ العدوان الاقتصادى الغربى وقضية الديون

لقد أدت المرحلة الاستعمارية إلى تضخم الدور الذى تلعبه العوامل الخارجية فى حياة البلدان الفقيرة أو المتخلفة وكانت المواجهة مع القوى الأجنبية هى المواجهة الأولى فى حدود أعمالها ، استطاعت الدول الفقيرة بالكفاح المسلح الحصول على الاستقلال السياسى لمجتمعاتها وتحرير ترابها المقدس ، ثم دخلت الدول الفقيرة فى مواجهة ثانية أشرس وأخطر من الأولى مع نفس العدوان على مجتمعاتها وتحرير ارادتها الوطنية فقد وجدت الدول الفقيرة نفسها بالرغم من أنها كسبت الاستقلال السياسى ، مازالت تخضع لسيطرة وتبعية وقوانين عالم الرأسمالية ففقدت بذلك المعنى والهدف الحقيقى للاستقلال السياسى وأعنى به حرية اتخاذ القرار وعندما ينفصل التطبيق بين جانبى هذه العملية الواحدة ، فيجرى السعى للتنمية دون السعى للاستقلال أو يعنى بالاستقلال دون التنمية ، فإن النتيجة هى إقامة مجتمع متخلف مشوه تابع ، فظاهرة التخلف تحدث عملياً مع ظاهرة التبعية ، بحيث يكون السعى لتحقيق التنمية الاقتصادية هو تعبير عن السعى لإنجاز الاستقلال بالمعنى الحقيقى والفعلى

ففي حقبة السبعينيات ظنت الدول النامية ـ وبلدان الوطن العربي جزء منها ـ أن التمويل الأجنبي وبالدرجة الأولى القروض الأجنبية يمكن أن تكون بديلاً عن جهد الادخار المحلي ، وإن ما تحصل عليه الدول النامية من موارد خارجية يمكن رده مستقبلاً دون حدوث مشاكل في السداد ، توهما بأن النمو الاقتصادي لدولها سيكون أسرع من نمو عبء الديون وإزاء هذا الوضع استمرت الدول الفقيرة في السير على طريق الاقتراض الخارجي القصير الأجل بمعدلات سريعة للغاية وبسعر فائدة مرتفع ، وقد شجعتها الدول الغنية على ذلك وقدمت التسهيــلات الإئتمانية لها ، لأن ظروف الأسواق النقدية بالعالم الرأسمالي كانت تسمح بمثل هذا النوع من الاقتراض وذلك أن هذه الأسواق كانت متخمة بالفوائض البترولية بعد إعادة تدويرها ، كما كانت تعج بسيولة كبيرة من جراء موجات الركود التي سادت الدول الرأسمالية وانخفاض الطلب على الاستثمار واستمرت الدول الرأسمالية تعمل على إحكام السيطرة والضغط على هذه الدول وهي تنظر إلى مايجري على أرضها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يخدم مصالحها أي مصالح الدول الغنية ، ولم تنحسر أشكال السيطرة السافرة إلا بعد تطوير بنية جديدة تضمن استمرار استغلال البلدان الفقيرة المتخلفة من ترسانات عسكرية قابعة في أرجاء المعمورة وسيطرة على الإنتاج الاقتصادي والتقنية والتمويل وربما أخطر من ذلك كله هيمنة حضارية عن طريق وسائل الإعلام والاتصال تؤدي إلى نشر النمط الحضاري الغربي في بلدان العالم الفقير

وهكذا لعبت الظروف والمتغيرات الدولية خلال هذه الفترة ، دوراً رئيسياً ومباشراً فى زيادة الخسائر فى اقتصاديات الدول النامية من أثر العدوان الاقتصادى الرأسمالى عليها ، واستمر العجز الخارجى فى التزايد عاكساً معه وجود أزمة شديدة فى النقد الأجنبى لهذه الدول ، وضاعف من حرج الموقف احتدام عدم التوازن الداخلى ، حيث نمت قوى الطلب الكلى بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو العرض الكلى ، فانطلقت الأسعار نحو الارتفاع المتواصل ، بفعل تزايد عرض النقود ، من جراء تزايد عجز الموازنة للدول الفقيرة وتعاظم حجم السوق السوداء للنقد الأجنبى والتدهور الذى حدث فى سعر الصرف لعملات هذه الدول

وكانت المحصلة هى أن العالم الثالث أصبح مديناً بأكثر من ألف مليار دولار للدول الغنية يخص الدول العربية ١٧٥ مليارا والهند وجنوب شرقى اسيا ١٨ مليارا ، ودول أمريكا اللاتينية حوالى ٤ مليار ، وأوربا الشرقية حوالى ٣٥ مليارا ، ودفعت هذه الدول من قوتها ١٣٥ مليارا فقط فوائد ديونها عام ١٩٨٥ حتى أصبحت مواعيد سداد أقساط الديون تمثل عبئاً نفسياً ومادياً مرهقاً مما حدا ببعض الدول أن تعترف بعدم القدرة على السداد والذهاب إلى ما يعرف باسم (نادى باريس) حيث تلتقى الدول المدينة مع الدول الدائنة فى حوار حول إعادة جدولة ديونها المستحقة عليها مثل البرازيل والأرجنتين وبيرو والسودان التى أعلنت أنها فى حل عن الدين نفسه أى المبالغ التى عليها قبل الغير لأنها تشعر بأنها تعرضت

لعدوان اقتصادى على أراضيها وأنها لم تستفد من هذه القروض التى بلغت حوالى ١٥ مليارا دولار

ومن المؤسف أن القوى العظمى مازالت تفترض أنها تستطيع أن تربح بينما يخسر الآخرون ، وأن تنعم بينما يشقى الآخرون   وتعتقد أنها تستطيع العمل مستقلة دون خلق أصداء سياسية واقتصادية وبيئية خارج حدودها ترتد آثارها عليها فى المستقبل

ولقد غاب عن فكرها أن الترابط بين الشعوب والأمم أكبر بكثير مما نتصوره عادة   والخطوات التى تتخذ فى وقت من الأوقات فى مكان ما من الكرة الأرضية تتسبب فى نتائج بعيدة الأثر وطويلة الأجل يستحيل أن تتنبأ بها بمجرد الاعتماد على حدسنا   وما الأزمة الراهنة سوى تعبير واضح عن الانقلاب العميق الذى يحدث فى آليات عمل النظام الاقتصادى العالمى المستغل الذى استمرت فيه الدول الغنية تمتص أية مكاسب تتم فى المناطق الضعيفة والفقيرة لتعيد توزيعها على المناطق الأقوى والأغنى

لقد دفع هذا النظام الدول العربية النفطية الغنية وهى أصلاً من الدول النامية إلى أن تكون مصدرة لرأس المال والمواد الخام الأساسية وفى مقدمتها النفط إلى الدول الصناعية الكبرى كما دفع أيضاً هذا النظام العربى إلى أن تكون الدول العربية غير النفطية مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس والسودان والأردن وسوريا

واليمان (دولة اليمن حالياً) دفع هذه الدول إلى أن تصبح لأول مرة منذ عقد الثمانينيات مصدرة لرأس المال إلى الدول الصناعية المتقدمة التى استحوذت على أموال العرب النفطية لتقرض العرب غير النفطيين وكانت هذه القروض تستخدم فى تسديد فوائد القروض القديمة ، فلقد بلغت ديون الدول العربية عام ١٩٨٥ حوالى ١٧٥ مليار دولار وبسعر فائدة يصل أحياناً إلى ١٤ / الأمر الذى يعكس حالة الظلم الدولى الذى تمارسه الدول الغنية على الفقيرة وكانت نتيجة هذه الأوضاع الظالمة أن الدول العربية المدينة واجهت أزمة اقتصادية حرجة من جراء جسامة الأعباء التى تتحملها متمثلة فى دفع أقساط الديون وأعباء خدمتها وهو أمر خطير سيجعل المجتمع الدولى غنيه وفقيره يمر بحالة من التمرد والعصيان الاقتصادى فحين يجتمع الركود مع التضخم ، وتتفاقم البطالة فى مجتمع الاستهلاك ، وتتبدد الثروات الخرافية على التسليح المجنون والإعداد لحروب وصراعات وذلك كمنظم أساسى لدورة الأعمال ، وحين يستمر النظام الاقتصادى العالمى بقواه المستغلة المعروفة إلى ما لا نهاية فى استغلال ظروف الدول النامية الصعبة ، لتوقعها فى شباك القروض ، وحين ترصد تلك القوى مئات المليارات من أموال وموارد الدول النامية على برامج الدفاع والهجوم النووى ، فإن معنى ذلك بدون أدنى تحذلق أن هذه القوى لم تعد تنظر إلى أبعد من أنفها لقد احتلت آلياتها وأفلت زمامها من بين أيدى رباناتها ومتى فى زمن أكبر ثورة علمية وتكنولوجية شهدتها البشرية ثورة كان يمكن أن تحقق الرخاء والرفاهية والبيئة

الطبيعة لكل سكان العالم ولكن للأسف إن مدى الإمكانيات الحقيقية تشتمل على بعض النتائج التى يكاد لا يتصورها ففى الطرف الأول هناك الدمار النووى ونهاية كل شيء وفى الطرف الآخر هناك عالم مسالم طيب يمكن لكل فرد فيه أن يلبى حاجاته المادية بصورة يمكن الاستمرار فيها كما أن هناك العدل الدولى والترابط بين الشعوب والأمم وفى الطرف الآخر هناك الظلم الدولى والعداء والصراع بين الشعوب والأمم إن كلا الحلين ممكن حداً وأن الفرق بينهما سيتحدد بكيفية وإدراك سكان العالم للخيارات المتاحة أمامهم وبكيفية تصرفهم

وهكذا فإن التكنولوجيا ليست هى مفتاح الحل ولا هى العلاج الشافى لكافة المشاكل أو كافة الشروط فى إطار هذا النظام الدولى المستغل الذى تهدف فيه الدول العظمى إلى زيادة ممتلكاتها المادية إلى أقصى حد ممكن وأن تربح بينما يخسر الآخرون وبات الأمر لا يحتاج إلى أى مجهود لكى تكتشف أن الدول الغنية عاجزة عن الاستمرار فى الاتجاهات الحالية الظالمة ، وإنها لو اتبعت سياسات واعية لتحسين أحوال الدول الفقيرة ، فقد تنجح فى ذلك دون أن تتكبد تضحيات كبرى كما أن الدول الغنية لو أسرعت فى إزالة الظلم الدولى بصورة ملموسة ، فإنها ستنقذ نفسها من أزمات وشرور لابد وأن تواجهها فالنظام العالمى الحالى مملوء بالأساليب وطـــرق العمل الخفية وأصبح وضع الدول الأفريقية لا يتحمل أكثر من ذلك

ولعل هذا هو الذى دفع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية التى استفادت من الدول العربية استفادة هائلة إلى أن تسقط بعض الديون التى عليها

* * * * * * * * *

١ ـ ٣ ـ أطماع الغرب وحجم النفط العربى

بعد حصول غالبية الدول العربية على استقلالها من ألوان التبعية السياسية المباشرة ، سعت الدول العربية المصنعة لتطوير أشكال جديدة من التبعية تبقى على الاستقلال السياسى صورياً مفرغاً من مضمونه الحقيقى ، وتقوم أساساً على آليات للتبعية الاقتصادية ، وبالتالى أصبح مدى التبعية الحقيقى كحسم جبل الجليد الطافى ، لايظهر منه فى الأفعال الإرادية الظاهرة فى الحلبة الدولية إلا النذر اليسير

كانت تلك الدول تضع نصب أعينها باستمرار النفط العربى وتخطط للتحكم فيه والسيطرة عليه ومنه

فالوطن العربى جغرافياً هو قلب العالم القديم ، ومهد إحدى حضاراته مما رتب له قيمة استراتيجية فائقة كما يقدم نفطاً وفيراً ، وسوقاً واسعة ، وموقعاً استراتيجياً فريداً

وقد تجمعت هذه الخيوط لتضع الوطن العربى محط أطماع أى قوة عالمية ترغب

فى الهيمنة على العالم (والجداول أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) تفصح عن حجم إنتاج النفط والغاز وأيضاً الاحتياطى المؤكد لهما فى الوطن العربى

ولقد استطاع الغرب السيطرة على الوطن العربى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلا أنه قد قامت فى الخمسينيات والستينيات بعض حركات التحرير التى حاولت إنهاء هذه السيطرة وإقامة نموذج للتنمية المستقلة

وعبرت هذه الحركات عن توجهاتها دوليا فى صورة عدم الانحياز وعربياً فى إطار فكرة (القومية العربية) وهو المشروع العربى الذى لم يكتمل

وبالرغم من ذلك ونتيجة لهذه التطورات فقد الغرب جزئياً موضع قدم له فى المنطقة ترامن مع هذا تفاقم الأزمة الراهنة فى النظام الرأسمالى العالمى خاصة الولايات المتحدة فقد بدأت المنافسة اليابانية والأوروبية للصناعة الأمريكية تهدد إمكانيات النمو الاقتصادى الأمريكى الذى بدأ أيضاً يعانى عجزاً متزايداً فى ميزان المدفوعات نتيجة للإنفاق الخارجى الهائل على حرب فيتنام ، ومن ارتفاع تكلفة الإنتاج ، ومن تشبع السوق المحلية وأسواق التصدير التقليدية فى أوروبا الغربية كذلك إزداد الوعى بالتكلفة الاجتماعية الباهظة لبعض الصناعات الملوثة للبيئة ، وثقل العبء الذى يتحمله الاقتصاد الأمريكى لدعم بعض الدول الصديقة

ولقد كان على الولايات المتحدة أن تحوص المنافسة الأوروبية واليابانية لها ، والنفط العربى هو شريان الحياة فى كليهما ، كما كان عليها أن تفتح لها أسواقاً

حديدة ، أو توسع من أسواقها القائمة

ولزم أيضاً أن توطن بعض الصناعات فى العالم الثالث استفادة من رخص الأيدى العاملة وتوفر المواد الأولية ، وتخلصا من تلوث البيئة المصاحب لهذه الصناعات وفى العالم الثالث متسع لكل هذا ، والوطن العربى ، كما أشرنا ، واحد من أهم أجزائه سواء من حيث حجم السوق ، أو إمكانية التحكم فى تدفق النفط وقيام الصناعة خاصة البتروكيمائية ، الملوثة للبيئة بشدة ، والتى تتوفر مادتها الخام بكثرة فى البلدان العربية النفطية لهذه الأسباب اكتسبت استعادة النفوذ الأمريكى فى الوطن العربى أهمية خاصة

* * * * *

جدول رقم (١)

إنتاج النفط الخام فى الدول العربية

ألف برميل يومياً

الدولة	١٩٧	١٩٧٥	١٩٨	١٩٨٢	١٩٨٣
الامارات العربية المتحدة	٧٢٨	١٦٩٦ر١	١٧ ٩ر٥	١٢٧ ر٧	١٢٢٥ر٣
البحرين	٧٦ر٦	٦١ر١	٤٨ر٤	٤٤	٤١ر٨
تونس	٩٤	٩٤ر٧	١١٣	١ ٣	١١ ر٨
الجزائر	١ ٢٩	١ ٢	١ ١٩ر٩	٧ ٤ر٥	٦٦ ر٩
السعودية	٣٧٩٩ر١	٧ ٧٥ر٤	٩٩ ر٤	٦٤٨٣ر٣	٥ ٨٤ر٩
سوريا	٨١	١٨٣ر٣	١٥٨ر٥	١٥٥ر٣	١٦١ر٣
العراق	١٥٤٨	٢٢٦١	٢٦٤٦ر٤	١ ١٢ر١	١ ٩٨ر٨
عمان	٣٣٢	٣٤١	٢٨٢	٣٣٦	٣٨٩
قطر	٣٦٣	٤٣٧	٤٧٣ر٣	٣٢٨	٢٩٤
الكويت	٢٩٨٩	٢ ٨٥	١٦٦٣	٨٢٢	١ ٥٢
الجماهيرية الليبية	٣٣١٨	١٤٧٩ر٨	١٨٣١ر٦	١١٣٦	١٢٣
مصر	٣٢٨ر١	٢٣٤ر٧	٥٨٨ر١	٦٥٧ر٨	٧١٩ر١
المغرب	ر٩	ر٤	ر٣	ر٣	ر٤
الاجمالـــــى	١٤٦٨٦ر٧	١٦٩٦٩ر٥	٢ ٤٣٤ر٤	١٣ ٥٣	١٢ ٦٨ر٣

Resources
Economic Dep, OAPEC , Selected Basic Economic and Energy Indications for Arab Countries

جدول رقم (٢)

إجمالى إنتاج الغاز الطبيعى فى الدول العربية

ألف برميل مكافىء
نفط يومياً

الدولة	١٩٧	١٩٧٥	١٩٨	١٩٨٢	١٩٨٣
الامارات العربية المتحدة	١٢٧ر٨	٢ر ٢١	٢٥١ر٩	٢ ١ر١٦	١٥٧ر٧
البحرين	٨ر ٢	٤٨ر٧	٥٩ر٢	٦٢ر٦	٦٦ر٩
تونس	١ر	٤ر٦	٧ر٨	٨ر٥	٨ر٧
الجزائر	١٦٨	٣٥٥ر١	٧٣٦ر١	٩ر ١٣٩	١٥٢٣
السعودية	٣٤٩ر٦	٩ر ٦٤	٩ ٢ر٩	٥٦٨ر٩	٤٤٦
سوريا	١ر٦	٦ر٤	٦ر٩	٧	٨
العراق	١ ٣ر٩	١٧٩ر٢	٩ر ٢٥	٧١ر٢	٦٨
عمان	—	—	٢٨	٤٥ر٨	٥٤ر١
قطر	٦٣ر٢	٦٧ر٦	١ ٥ر٦	١ ١ر١	٩٥ر٤
الكويت	٢٧٣ر٨	١٨٢ر٩	١٤٨ر٨	٧٨ر١	٩٢ر١
الجماهيرية الليبية	٣٢٣ر١	٢٣١	٣ ٩ر٥	٢ ٦ر٧	٢٣١ر٢
مصر	١ر٤	٨ر	٣٥ر٨	٥ر ٤	٤٧ر٥
المغرب	٧ر	١ر٢	١ر٢	١ر٣	١ر٤
الاجمالـــــــى	١٤٣٤	١٩٢٨ر٦	٢٨٤٤ر٦	٢٧٨٣ر٧	٢٨

مصدر سابق

جدول رقم (٣)

الاحتياطى المؤكد من النفط الخام فى الدول العربية

ملىون برميل

الدولة	١٩٧	١٩٧٥	١٩٨	١٩٨٢	١٩٨٣
الإمارات العربية المتحدة	١٩	٣٢٢	٤١ ٣	٣٢٣٥٤	٣٢٢٤
البحرين	٦٣٤	٣١٢	٢٢٥	١٩٧	١٨٥
تونس	٥٥	١ ٦٥	١٦٥٢	١٨٦	١٨٢
الجزائر	٨ ٩٨	٧٣٧	٨٢	٩٤٤	٩٢٢
السعودية	١٤١٣٥	١٤٤٥٨	١٦٧٥٦	١٦٨٣٢	١٦٨٨٤٨
سوريا	١٢	٢٢٤	١٩٤	١٥٢١	١٤٩
العراق	٣٢	٣٤٣	٣	٥٩	٦٥
عمان	١٧	٥٩	٢٣٤	٢٧٣	٢٧٩
قطر	٤٣	٥٨٥	٣٥٨٥	٣٤٢٥	٣٣٣
الكويت	٦٩٩٥	٧١٢	٦٧٩٣	٦٧١٥	٦٦٧٤٧ر٥
الجماهيرية الليبية	٢٩٢	٢٦١	٢٣	٢١٥	٢١٢٧
مصر	٤٥	٣٩	٢٩	٣٣٢٥	٣٤٥
المغرب	٩ر	٢ر	١ر	٣ر	٢ر
الإجمالـــــــى	٣١٢٤٨٢ر٩	٣٣٥ ١٧ر٢	٣٣٩٧٤٢ر١	٣٧ ٨٢٢ر٣	٣٧٦٣٩ ر٧

مصدر سابق .

حدول رقم (٤)

احتياطى الغار الطبيعى فى الدول العربية

بلبون قدم مكعب

الدولة	١٩٧	١٩٧٥	١٩٨	١٩٨٢ م	١٩٨٣
الامارات العربية المتحدة	١ ٢٥	٢٢٩٥	٢ ٧٧٥	٢٨٥٨	٣ ٨٢
البحرين	٥	٥٥	٩	٧٨٩	٧٤
تونس	١	١٤٨	٥٦	٤٣	٤١٥
الجزائر	١ ٦٥	١٢٦	١٣١٥	١١١٢٥	١١ ١٨
السعودية	٥٣٥	١ ٦٧٥	١١٢٤	١٢١١٩	١٢٥١٥٤
سوريا	٧٥	١٢٤	١٥	١٢٦	١٢٩
العراق	١٨٥	٢٧١	٢٧٤٥	٢٨٨	٣٢٥
عمان	٢	٢	٢٥	٢٦٩	٢٨١
قطر	٨	٧٥	٦	٦٢	١٥
الكويت	٤٢	٣٥٥٥	٣٣٢	٣٤ ٩	٣٥١٤٥
الجماهيرية الليبية	٣	٢٦٣	٢٣٨	٢١٥	٢١٣٥
مصر	٥	٤	٢٩٧	٧١٨	٧١
المغرب	١٦	٢٢	—	—	—
الاجمالـــــــى	٢٨٢٥١٦	٣٦٦٣٩٢	٤٣ ٦٩٥	٤٣ ٧٣	٥٢٧٨٩٩

مصدر سابق

١ ـ ٤ ـ التبعية والاستغلال والنفط

وفى إطار النظام الدولى المستغل سعت الدول الغنية إلى زيادة ممتلكاتها المادية إلى أقصى حد ممكن وإلى استنزاف واستغلال وإهدار ممتلكات الدول الفقيرة إلى أكبر قدر مستطاع ، ولذلك عملت على أن يقوم البنيان الاقتصادى لهذه الدول أساساً على ارتباطه بالنظام الغربى بقيادة الولايات المتحدة التى فرضت نوع العلاقة مع هذه الدول سواء منها العلاقات الاقتصادية أو التكنولوجية أو التقنية أو غيرها وبحيث تمنع أى تنمية يكون من شأنها انسلاخها عنها وفى سبيل ذلك لم تلتزم الدول الغربية المتقدمة ، بالأهداف التى أوصت بها لجنة بيرسون فى أوائل السبعينيات ، بل تناقصت نسبة المعونات بالتدريج لتصل إلى ٢ر/ فقط بدلاً من واحد صحيح وعلى سبيل المقارنة فلا يزيد صافى التحويلات المالية المخصصة لأغراض التنمية عن واحد إلى أربعين من الإنفاق العالمى على التسليح وكان القصور فى حجم المعونات الخارجية فى نهاية الأمر تعبيراً لا عن عدم توفر رأس المال فى السوق الدولية ، وإنما عن ضعف ميل تدفقه إلى الدول المتخلفة ومن ثم اتجهت هذه الدول إلى طريق الاستدانة الخارجية أو القبول بالاستثمارات المباشرة من جانب الاحتكارات الدولية ، واستخدمت الديون الخارجية على نحو يعيد التبعية وإعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للدول الفقيرة وكانت معظم القروض تستخدم بتخطيط من الدول الدائنة فى استيراد السلع الاستهلاكية وأدوات

ومستلزمات الإنتاج السلعي والخدمي من الدول العربية المصنعة وتعدى ذلك إلى التقنية الناعمة مثل الخدمات الاستشارية والتنظيمية والتسويقية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التي كانت تأكل جزءاً كبيراً من قيمة القروض

ولقد امتدت التبعية في مجالاتها الخطيرة إلى التقنية والحضارة التي تعتمد على تبعية تكنولوجية حديدة الإحكام ، وغدا التقدم العلمي والتكنولوجي قيداً إضافياً على نمو الاستغلال في البلدان الفقيرة ، ليس فقط من الناحية الفنية ، بل حتى من حيث توفير رأس المال اللازم لمتابعة التطوير العلمي والتكنولوجي للإنتاج

وتفيد هذه الملاحظة في الإشارة إلى أنه منذ البداية ارتبطت الدول التي يوجد في أرضها النفط بالنظام الرأسمالي العالمي ، تلك التبعية التي أثرت في شكل التوجه التنموي ومضمونه ، وفي صياغة القوى المهيمنة اقتصادياً والتي تكاد تتمثل في الشرائح التجارية والعقارية في الخليج

ولذلك فإن أسعار الثروات والمواد الخام التي تملكها الدول العربية النفطية ، والعائد وكمية المستخرج منها لم تكن تحددها الدول المالكة كما يبدو ، لأن الذي كان ومازال يحددها في العمق حاجة السوق الرأسمالي وتأثيره في قانون العرض والطلب من هذه المواد ، وأيضاً طريقة استخراجه والتكنولوجيا الموظفة في هذا الاستخراج حتى أصبحت هذه الدول لا تملك الثروات والمواد الخام بل تخلص

عليها

والحقيقة المرة هى أن دول الشمال الغنية لا تقبل عن طيب خاطر قيام تلك البلدان فى الجنوب المتخلف بتنمية يكون من شأنها استقلالها ، حتى ولو فى المستقبل البعيد عنها وهى من ثم على استعداد دائم لمساندة كل تنمية مرتبطة بها وآلياتها وبما يحقق أهدافها فى الاحتكار والسيطرة والتبعية والاستغلال ، ومقاومة كل ما عدا ذلك ، ولو كان ذلك بإبطاء سرعتها أو انحراف مسارها .

ولقد انخفضت نسبة المعونات الرسمية إلى الناتج القومى للدول الصناعية وتقلصت فاعليتها بالارتفاع الكبير والمستمر فى أسعار السلع الصناعية عامة والسلع الاستثمارية خاصة وكان القصور فى حجم المعونات الخارجية فى نهاية الأمر تعبيراً لا عن عدم توفر رأس المال فى السوق الدولية ، وإنما عن ضعف ميل تدفقه إلى الدول المتخلفة أو الفقيرة ، ومن ثم اتجهت هذه الدول إلى طريق الاستدانة الخارجية واستخدمت الديون الخارجية بإشراف من صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى ، لتعويق عملية التنمية المستقلة ، ولإعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية على نحو يعيد التبعية ويكرس التخلف فى هذه الدول المتخلفة

ولعل الدول العربيــة تتذكر أنه بعد خمس سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومع الأيام الأولى من الخمسينيات كان النظام العالمى قد راح يأخذ شكله وقسماته ، فالولايات المتحدة الأمريكية التى خرجت من الحرب باحتكار القوى

النووية ، ما لبثت أن وحدت الاتحاد السوفيتى يلحق بها فى هذا المجال بعد ثمانية عشر شهراً من " هيروشيما " ، ولم يمض على كسر الاحتكار النووى الأمريكى سنة بعد ذلك إلا وكان الاتحاد السوفيتى قد سبق الولايات المتحدة إلى اختبار قنبلة هيدروجينية وأحست أوروبا الغربية وبالأخص بريطانيا وفرنسا وألمانيا وهى الآن من الدول الصناعية السبع فى العالم ، أحست هذه الدول التى كانت مازالت تعيش على مشروع مارشال لإعادة بنائها الاقتصادى أنها فى حاجة إلى حماية مظلة نووية أمريكية دائمة ولذلك قام حلف شمال الأطلسى وفى مقابله أقام السوفيت بالإشتراك مع حلفائهم فى شرق أوروبا حلفهم العسكرى تحت اسم حلف وارسو

ولكن مشروع مارشال فى حقيقته تزويد لأوروبا الغربية واليابان بعد ذلك ببترول رخيص يسمح بإعادة بناء الاقتصاد الغربى بأقل تكلفة ممكنة وبالطبع فإن هذه الطاقة المحركة الرخيصة لم يكن هناك من يقدمها غير العالم العربى وهو أحد قطاعات المجتمع النامى فى النظام الدولى ، أى أن الدول النامية العربية هى التى ساعدت دول الشمال الغنية لكى تعيد بناء نفسها من جديد بعد أن خربت الحرب معظم مصانعها ومزارعها وتركت بعضها أطلالاً وبفضل هذه المساعدة الإيجابية المخلصة استطاعت هذه الدول الغربية أن تصبح دولا عظمى

وفى هذه الحقبة النفطية كانت الدول العظمى هى نفسها التى استفادت مرة ثانية من تحقيق مزيد من التقدم والرفاهية لمجتمعاتها نتيجة لاستفادتها الكبرى من

ارتفاع أسعار النفط العربى ، كذلك باقى المؤسسات الاقتصادية الانتاجية فى الغرب واليابان حيث رفعت أسعار منتجاتها ارتفاعاً باهظاً تمشياً مع ارتفاع أسعار النفط بعد أن قفز سعر البرميل من ٣ إلى ٤ دولاراً فلم تتأثر إيراداتها على الإطلاق بل زادت فى هذه الفترة هذا بالإضافة إلى أن الزيادة التى تحققت من عائدات النفط للدول العربية المنتجة للبترول قد ساهمت فى انتعاش الاقتصاد لدول الشمال الصناعية سواء من خلال زيادة إيداعاتها فى البنوك الغربية والأمريكية أو من خلال مشاركة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فى مشروعات التنمية الطموحة التى بدأت تقام فى الدول العربية

وعندما بدأت أسعار النفط فى الانحسار (٨ دولارا للبرميل بدلاً من ٤ دولارا) مع بداية الثمانينيات حينما زاد فائض النفط فى السوق العالمى ، لم تنخفض أسعار باقى المصنوعات والمنتجات للدول الصناعية والتى تصدر لمختلف أنحاء العالم الثالث أساساً تمشياً مع انخفاض أسعار النفط ، بل استمرت أسعار الصادرات الأوروبية والغربية فى التصاعد ، رغم انخفاض أسعار النفط انخفاضاً كبيراً مما يؤكد أن الدول الصناعية فى الشمال قد استفادت مرتين ، مرة عندما ارتفع سعر البترول ارتفاعاً تفجيرياً فرفعت هذه الدول أسعار منتجاتها التى تصدرها للدول العربية وغيرها من الدول النامية ، ومرة ثانية عندما تراجعت أسعار البترول بصورة كبيرة جداً ومع ذلك استمرت أسعار منتجات الدول الصناعية فى

تصاعد

ومن ناحية أخرى عندما استطاعت البلدان العربية المصدرة للنفط أن ترفع أسعاره من جانبها بدأت الدول العربية تعد آليات متقنة لإعادة تدوير الجزء الأكبر من تلك الفوائض إلى السوق العربي بحيث يمكن القول بأن البلدان النفطية صارت تتبع نمطاً جديداً للتصدير هو تصدير الخامات - تصدير المنتجات - تصدير رأس المال

وهذا الرأس مال العربى الذى استولت عليه الدول الغنية استطاعت بجزء منه أن تقرض بقية بلدان الوطن العربى الفقير بشروط مجحفة وبسعر فائدة مرتفع وقد بددت تلك الدول معظم قروضها فى شراء السلاح فى عالم أصبح القوى فيه يأكل الضعيف ، أو فى مواجهة نفقات الحروب أو مابعد الحروب والتى كانت أصلاً بسبب الدول العظمى أو من أجلها

وفى السنوات الأخيرة من الثمانينيات أصبحت دول العالم الثالث والدول العربية عاجزة تماماً عن سداد ديونها ، وليس أمامها إلا خيار واحد فإما أن تسدد ديونها الرهيبة وتوقف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها أو أن تمتنع عن سداد الديون حتى تتمكن من مواجهة أزمتها الاقتصادية الحادة وعندئذ يمكن أن تسدد ديونها

وبات الأمر لا يحتاج إلى أي مجهود لكى نكتشف أن الدول العربية والولايات

المتحدة عاجزة عن الاستمرار فى الاتجاهات الحالية الظالمة وإنها لو اتبعت سياسات واعية لتحسين أحوال الدول العربية المدينة وغيرها من الدول النامية فقد تنجح فى ذلك دون أن تتكبد تضحيات كبرى ، كما أن الدول الغنية لو أسرعت فى إزالة الظلم الدولى بصورة ملموسة فإنها ستنقذ نفسها من أزمات وشرور لابد وأن تواجهها فالنظام العالمى الحالى مملوء بالأساليب وطرق العمل الخفية وأصبح وضع الدول المدينة لا يتحمل أكثر من ذلك ، وهو أشبه بقنبلة زمنية ستنفجر فى أى لحظة إذا لم نتمكن من تأمينها

إن ظاهرة التخلف قد تحدث عملياً فى الأغلبية الساحقة فى الحالات مع ظاهرة التبعية ، ولهذا ترتبط مساعى التنمية بمساعى الاستقلال وتصبح قضية الاستقلال الوطنى هى الوجه الآخر لعملية التنمية الاقتصادية ، وإذا كان الاستقلال السياسى بداهة هو مقدمة لابديل عنها للإقدام على التنمية ، فإن السعى لتحقيق التنمية الاقتصادية هو تعبير آخر عن السعى لإنجاز الاستقلال الاقتصادى ، ومن ثم تحقيق الاستقلال الاقتصادى بالفعل من خلال القيام بالتنمية الاقتصادية

ويعتبر الاقتصاد مستقلاً عندما يكون قادراً على الاعتماد على نفسه وعلى تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء ذاتياً ، وهو يحقق ذلك عندما يكون قادراً علي مواجهة المتطلبات الاجتماعية للسكان وعلى التطوير المطّرد لإنتاجية العمل وعلى ترسيخ مكانته داخل الاقتصاد العالمى وذلك بالتوجه نحو الداخل ولهذا يصبح

طرح فكرة الاستقلال الاقتصادى ، تعبيراً عن هذه المشاركة الدولية للعمل وليس نفياً لها وعندئذ يصبح الاستقلال الاقتصادى ، تعبيراً عن تلك التنمية الشاملة المتوجهة أساساً إلى القطاعات الداخلية

ومن خلال عملية إشباع حاجات السكان الأساسية ، تجرى فى الواقع عملية توحيد وتكوين السوق الداخلية ، بمعنى أن يتم تخصيص الفائض الاقتصادى المتولد داخلياً لبناء وتشكيل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى تلبى احتياجات السكان وهو لم يحدث فى الوطن العربى

وعندئذ يتبين وحدة العملية المطلوبة ، فالتنمية الاقتصادية تصبح هى الاستقلال الاقتصادى ، والاستقلال الاقتصادى يعنى عندئذ التنمية الاقتصادية

وجدير بالذكر أنه عندما تتخلى النظرية عن وحدة العملية التى تجمع بين التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى ، وعندما يفصل التطبيق بين جانبى هذه العملية الواحدة فيجيء السعى للتنمية دون السعى للاستقلال ، أو يعنى بالاستقلال دون التنمية فإن النتيجة هى إقامة نظام متخلف يطيل عمر أوضاع التبعية للخارج والواقع أن الدول النفطية استمرت تمثل حلقة هامة فى عملية إعادة وتجديد الإنتاج فى الدول الصناعية المتقدمة وبدونها لاتكتمل السلعة إنتاجاً وتبادلاً ، ومن ثم توزيعاً

وكان يجب أن تكون مصائر هذه الحلقة بأيدى البلدان العربية لا بأيدى البلدان

العربية ، وأن تكون فى خدمة الاقتصاد العربى لا فى خدمة الاقتصاد العربى ومن ثم يوضع حد للنمط الذى كان مفروضاً من الخارج علينا

****



ستالين وروزفلت وتشرشل   لقد حدد التاريخ الواقعى لقاء هم واتفاقهم فى يالطا
بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية
صورة تاريخية حافلة بالعبر



فى ١٤فبراير ١٩٤٥ كان الملك عبد العزيز ال سعود، ضيفا على الرئيس روزفلت
طوال النهار على ظهر الطراد كوينسي في البحيرات المرة
والحق ان الملك كان صلبا في هذا اللقاء في شان هجرة اليهود الى فلسطين







ضحايا الشعوب الفقيرة
يخشى أن يقع المزيد منها إن فشل العاقلون
في إجبار الحمقى على احترام عبر التاريخ

الفصل الثانى

العرب والنفط والمال

" الأتباع يرعون ولكن
الأحـــرار يقـــررون "

٢ ـ ١ ـ النفط والسلاح والمال

يتصف الوطن العربى ، بكل ما يعتريه من تشوهات ، بعدد من مصادر التوتر السافرة والمستترة ، ولا يقتصر الامر على هذه المصادر وحدها فثمة مصادر رئيسية اخرى للتوتر تنبع من حقيقة النمو الاقتصادى الاجتماعى غير المتوازن ، والتبعية المتزايدة للوطن العربى للخارج

والغريب ان هذا النمو غير المتوازن ، يساء فهمه أحياناً ، على أنه تنمية ، تماماً كما ان هذه التبعية للخارج تفهم خطأ على أنها " اعتماد متبادل "

وسوء الفهم هذا تذكيه جماعات ذات مصالح طبقية خاصة تجنى من ورائه فوائد ومنافع جمة لكن كما يحدث غالباً فى المجتمعات المعقدة فان الاتجاهات المضادة تعبىء قواها الاجتماعية من أدنى ، ثم تعمد الى الصدام مع جماعات المصالح عند القمة هذه العملية الجدلية تتكشف أبعادها فى المرحلة الحالية على صعيد الوطن العربى

ولقد عايش كل جيل عربى منذ سنوات القرن التاسع عشر انهياراً واحداً أو أكثر من السمات التى اتصف بها النظام الاجتماعى السابق عليه عملية التحديث هذه ، فضلاً عما عايشته تلك الأجيال من معاناة ، بل ومن عملية قيصرية ولد بها النظام الاجتماعى الجديد ، حقيقة أن تلك الفترة شهدت أكثر من حمل كاذب ، بل وأكثر من عملية إجهاض ، ولكن فى سبيل هذا كله لم تختف الهياكل الاجتماعية والسياسية القديمة عن مسرح الحياه الاجتماعية ، انها موجودة باستمرار ولو بشكل منكمش أو مشوه ، هى موجودة ومتعايشة مع الهياكل القديمة أو حتى مع الصور المشوهة من تلك الهياكل المحدثه من هنا فإن هذا التواصل بين عناصر القديم والجديد يضع الوطن العربى فى حالة دائمة من التحول عبر القرنين الماضيين ، فكل جيلٍ ظل يعطى انطباعاً بأنه هو الذى يحمل عملية الانتقال ولطالما شعرت تلك الأجيال بما تنطوى عليه هذه العملية من تبعات تحملها ومن معارك ومشكلات تنوء بها وشعر بعضهم على وجه الخصوص بأنهم ضحايا أبديون فى مصيدة هذه العملية الاجتماعية السياسية التاريخية

إن النظام العربى فى العقد الأخير من القرن العشرين ، ما هو إلا نتاج للنظم السابقة فى حال تفاعلها وتشابكها مع الأحداث التى شهدها العقدان السابقان من هذا القرن ، سواء على الصعيد الاقليمى أو علي المستوى الدولى

أما النقطة الحيبية لهذا النظام العربى الجديد فيمكن أن يرجع إلى لحظة إحساس العرب بالانتصار فى حربهم مع اسرائيل عام ١٩٧٣ ولكن أياً كانت النقطة التى يفترض فيها قيام ونشوء هذا النظام الجديد فإن النفط كان هو المحرك لهذا النظام ولا يتمثل دور النفط فى كونه القوة النازرة التى احدثت تغيراً فى التفاعل الشامل بين العرب وبقية دول العالم الذى يعيشون فيه فقط ، ولكنه أطلق عقال عدد من القوى الظاهرة والكامنة فى المعادلة العربية المتعددة المستويات فى علاقة بين أقطاره وفى داخل كل مجتمع قطرى ، وفى داخل صدور رجال الوطن العربى وحكامه على حد سواء

وإذا كان النفط قد ظل يمارس تأثيره على الساحة الاجتماعية ـ السياسية فى عدد من البلدان العربية المنتجة له عبر العقود الثلاثة السابقة ، إلا أن السنوات العشر الأخيرة بالذات ، تشهد بأن التغييرات الاجتماعية المرتبطة بالنفط قد تسارعت خطاها بشكل مثير على صعيد تلك البلدان ، بل امتدت آثارها بصورة أشد إثارة إلى البلدان المجاورة ولهذا يجوز القول ، لدى تناول النظام العربى من هذا القبيل ، إن سلسله الأسباب والنتائج أو العلة والمعلول ، قد تبدأ من هذا البلد العربـي أو ذاك وتنتهى فى بلدان أخرى من المنطقة العربية نفسها والعكس

صحيح ، وفصلاً عن كل دلك بل وأحطر من دلك كله فهو يطوى على محاور حديدة للصراع وأشكال حديدة له تندر بإهدار الامكانية العربية وتهديد الامن القومى العربى

ولا يحتلف إثنان حول أهمية النفط وعمق تأثيره السياسى والاقتصادى على النظام الإقليمى العربى بصورة عامة وعلى الامن القومى بصورة حاصة بيد انه لا يوحد إتفاق بين الدارسين والمحللين حول اتحاه تلك الاثار بمعنى هل كانت آثاراً إيحابية أم محايدة أم سلبية

إن الفكرة المحورية فى قصية العرب والنفط تنطلق من اعتقاد هام مؤداه أن للنفط أثاراً هامة بالنسبة للأمن القومى العربى بصرف النظر عما إدا كانت الآثار سلبية أم إيحابية لأن مستوى وإتحاه الأمن وما يرتبط بدلك من علاقات عربية ـ عربية ، وعلاقات عربية ـ إسرائيلية ، وعلاقات عربية ـ دولية إحتلفت فى الحقبة النفطية عما كانت عليه قبلها وما بعدها وستحتلف فى السنوات القادمة كدلك

إن المفكر العربى بصفة حاصة ، والمواطن العربى بصفة عامة يحد نفسه عند كل منعطف تثار فيه قصية استحدام " سلاح النفط العربى " حائراً أمام الاحابة على السؤال المركزى الأول هل سيكون النفط العربى عامل تحرير للاقتصاد والمحتمع العربى بما يدعم الأمن القومى العربى أم سيكون عامل تكريس للتبعية ومن ثم يهدد الأمن القومى العربى ؟

وليس هناك من شك فى أن المواطن العربى العادى كان باستمرار يطمع بحدسه

وبوعيه القطريين لاستخدام النفط العربى كاداه للضغط والمساومة السياسية فى مجال العلاقات الدولية وبالتالى تسخيره لصالح قضايا التحرير العربى ويعود ذلك لطبيعة الظروف التاريخية والسياسية المحيطة بدور النفط فى الاقتصاد العربى ، حيث أن النفط مادة سياسية واستراتيجية بقدر ما هى مادة إقتصادية وتجارية ، بحيث قد لا تنافسها مادة أو سلعة آخرى فى الاقتصاد العالمى

أضف إلى ذلك الوضع الهام الذى تحتله البلدان العربية المصدرة للنفط فى سوق النفط العالمية ، إذ قدر احتياطى النفط فى مجموعة الدول الأعضاء بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (الأوبك) بأكثر من ٣٣٥ بليون برميل أو ما يعادل ٥ / من مجموع احتياطى العالم ، فى أوائل عام ١٩٧٥ وبأكثر من ٣٧٦ بليون برميل أو ما يعادل ٥٤ / من مجموع احتياطى العالم فى عام ١٩٨٣(جدول رقم ٥)

ومعنى ذلك أن العرب يملكون أكثر من نصف احتياطى النفط فى العالم ومن هنا كانت الحملة النفسية التى شنت خلال الفترة التى سميت " بالرواج النفطى " خلال عقد السبعينيات ، اختارت لها هدف هو العرب لتصب عليهم اللوم لكل ما شهدته تلك الفترة من مشاكل وتوترات

ولقد اسهمت الوقائع والادعاءات فى إحداث آثار بعيدة المدى على العلاقات العربية ، سواء منها البينية ، أو مع الاقاليم الآخرى وعلى المستوى الدولى

وإذا أردنا أن نتخير عاملاً وحيداً على أنه المؤثر فى مختلف جوانب الحياة فى

العالم العربى خلال الثلاث عقود الماضية فإن النفط يتصدر القائمة بلا منافس

ولم تغب هذه الحقيقة عن الدول العظمى أبداً فبعد انتهاء الحرب العالمية كان هناك عدد من الرحال الغامضين المتطلعين بعيون رائعة نحو ثروات النفط في الشرق الاوسط واحتمالاتها ، بما فيها حجم الأموال التى ينتظر أن تكون جارية في يد الأمراء الشرقيين الذين يتوقع أن تدهمهم الثروة كأنها بارلات مقادير ، وكان بين هؤلاء وكلاء شركات من العطور إلى السلاح ، لكنهم جميعاً كانوا فى مجال البحث عن الفرص ، وأول البحث عن الفرص جمع المعلومات

ففى عام ١٩٤٥ تفصح الرموز عن نفسها أكثر وتوجه وزارة الخارجية الامريكية مذكرة رسمية إلي وزارة الخارجية البريطانية [١] تتلخص أهم نقاطها فيما يلى -

١ - نحن نرغب فى أن يتوقف التدخل السياسى البريطانى الذى يعرقل حصولنا على امتيازات بترولية في المناطق التابعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيادة البريطانية

٢ - نحن نرغب فى زيادة معدل استغلال البترول من احتياطيات نصف الكرة الشرقى ، ولاسيما الشرق الاوسط ، حتى يمكن خفض نسبة الاستغلال لبترول نصف الكرة الغربى خصوصاً بترول الولايات المتحدة الامريكية (حتى يظل هذا البترول المختزن احتياطياً موفراً للمستقبل)

---

(١) النص الكامل فى الملحق

- المصدر محمد حسنين هيكل ، حرب الثلاثين سنة ، ملفات السويس ، الاهرام

٣ ـ نحن نرغب فى توصيل منابع البترول وخاصة بترول السعودية والعراق إلى مياه الخليج الفارسى أو البحر المتوسط بواسطة خطوط للأنابيب

جدول رقم (٥)

احتياطى النفط والغاز عالمياً وعربياً

	١٩٧	١٩٧٥	١٩٨	١٩٨٣
	الاحتياطى المؤكد من النفط الخام			
عالميـــــا	٦١١٣٩٨	٦٥٨٦٨٦	٦٤٨٥٢٥	٦٩١٣
عربيــــا	٣١٢٤٨٣	٣٣٥ ١٧	٣٣٩٧٤٢	٣٧٦٣٩١
٪ من العالم	٥١ر١	٩ر ٥	٥٢ر٤	٥٤ر٤
	احتياطى الغاز الطبيعى			
عالميـــــا	١٥٨٨٣٩	٢٢٣٢١٢٢	٢٦٣٨٦ ٩	٣٢٩١٢٣٤
عربيــــا	٢٨٢٥١٦	٣٦٦٣٩٢	٤٣ ٦٩٥	٥٢٧٨٩٩
٪ من العالم	١٧ر٨	١٦ر٤	١٦ر٣	١٦ر

وكان هناك عدد من الاساتذة الامريكيين الذين حبروا الشرق الأوسط وقاموا بالتدريس فى جامعاته وتعلموا لغتة ، ولقد لجأت إليهم الحكومة الامريكية ليقوموا بنفس الدور الذى قام به بعض " المستشرقين " فى طليعة الاستعمار الاوروبى والذين مهدوا له فى القرن الثامن عشر ، والتاسع عشر والعشرين

كما كان هناك عدد من الصحفيين الأمريكيين الذين تابعوا أحداث المنطقة فى فترة الحرب وتعرفوا على رؤسائها وملوكها وقياداتها ، كما تابعوا مشاكلها وقضاياها وهمومها ، وكتبوا عنها لصحفهم ، كذلك كان منهم أحد رؤساء تحرير مجلة " نيوزويك " وهو " هارى كيرن " الذى قرر في النهاية أن ينشىء جهاز

محابرات مركرى تقتصر حدماته على شركات البترول الأمريكية ، وعلى المؤسسات اليابابية الكبرى التى شرعت تلتفت إلي الشرق الأوسط وإلى حاب دلك فقد كانت شركات البترول تدق أبواب المنطقة وترابها قادمة ، تسبقها وتلحقها محموعات أحرى من الحبراء فى شتى بواحى حمع المعلومات وتقييمها ، وبالطبع فإن الحطوط تلاقت وتشابكت، وفوق هدا كله ، فقد كانت هناك اعداد من الدبلوماسيين الامريكيين آثروا أسلوب الاتصالات عير المعلنة ، حتى لا يلفت نشاطهم انطار حلفائهم من الانحلير والفرنسيين

كان المحطط الحديد يتحرك بسرعة ، ويحتار اهدافه ووسائله ، وكانت تلك ساعات بثر البذور علي الأرض والمستقبل عند مرحلة الحلق الأول

* * * * * * * * *

٢ ـ ٢ ـ الحقبة النفطية والثروة العربية

كانت الساحة العربية مهيأة لإحداث حلبة فى الوطن العربى حيث تتابعت على الصعيد العربى تطورات حسام مىد الستينيات الأحيرة وهى مرتبة رمياً " تدنى الشرعية الحماهيرية للسياسات العربية التقدمية ، والأنطمة التى قامت عليها ، وظهور العائدات النفطية وتوظيفاتها واثارها المحتلفة وأحيراً محاولة ضرب الدور القيادى لمصر "

ترامن مع هده الأحداث محتمعة ريادة عائدات النفط المتحصلة للبلدان العربية الأعضاء فى منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) ريادة هائلة بتيحة تصحيح

أسعار النفط عام ١٩٧٣ والزيادة النفطية المتتالية حتى عام ١٩٨ ، وهى الفترة التى يطلق عليها الرواج النفطى أو ثروة التحررية للنفط العربى حيث تعدت الزيادة النفطية مائتى مليار دولار عام ١٩٨ أى قرابة خمسين ضعفاً لقيمتها منذ عشر سنوات وبلغت عائدات السعودية وحدها من النفط أكثر من ١ مليار دولار فى نفس العام (جدول رقم ٦)

صحيح أن العائدات النفطية انخفضت منذ تلك الحقبة وبدأت مرحلة الانحسار النفطى بسبب استراتيجية الغرب التى استهدفت ضرب سلاح النفط فى يد العرب صحيح كل هذا ولكن تطور العائدات النفطية خلال السبعينيات وبالتحديد بعد حرب أكتوبر العظيمة عام ١٩٧٣ هو الذى يعنينا لتقييم الحقبة النفطية وحتى نعرف كيف فكر العرب فى الاستفادة من هذه الثروة العظيمة التى هبطت عليهم كيف استخدموها وكيف وظفوها وهل هذه الثروة أدت إلى تجميع العرب وتكاتفهم وإلى وضع استراتيجية عربية تحقق الأمن القومى العربى بمفهومه الواسع أى تحقيق التنمية والاستقلال الاقتصادى والاستقرار والشرعية والأمن ، فى عالم الكائنات الكبيرة وفى مواجهة عدو متغطرس مازال قابضاً على أنفاس الوطن العربى باحتلاله لأراضى عربية " الجولان والضفة العربية وفلسطين وجنوب لبنان هل هذه الثروة النفطية حققت كل ذلك أم لا ؟

الإجابة بالنفى للأسف ذهب جزء كبير من أموال العرب إلى البنوك الأجنبية خارج الوطن العربى وضاع جزء آخر فى إنفاق استهلاكى وعلى توظيفات مالية

عير مثمرة

ونتيحة لهذا يرى البعص أن إصاعة العائدات النفطية فى إىفاق استهلاكى أو توطيفات مالية عير مثمرة ليس بالصرورة أسوأ ما يمكن أن يحدث فلهده العائدات ، بطبيعتها ، آثار سلبية تؤدى فى معطم الحالات إلى نمو مشوه ومصر

إن توطيف العائدات النفطية قد ساهم بشكل واصح فى إعادة ترتيب الأوصاع الاقتصادية والسياسية فى المطقة مما أدى إلى ريادة تبعية الوطن العربى للعرب من حهة وإلى تعميق التحرئة وحلحلة تماسك القوى الوطنية فى المنطقة من حهة أحرى

حدول رقم (٦)

العوائد النفطية للدول العربية الأعصاء فى منطمة (الأوبك)

ملىون دولار

الدولـــــة	١٩٧	١٩٧٦	١٩٨	١٩٨٢	١٩٨٣
الحرائر	٢٧٢	٣٧	١٢٥	٨٥	٧٤
العراق	٥٢١	٨٥	٢٦١	٩٧	٨٣٦
الكويت	٨٢١	٦٨٦٩	١٧٩	٧٥	٨٧
لىىا	١٣٥١	٧٥	٢٢٦	١٣٩	١ ٩
قطر	١٢٢	٢ ٩٢	٤٩١٤	٣٨٨٢	٢٣٦١
السعودية	١٢١٤	٣ ٧٥٥	١ ٢٢١٢	٧٦	٤٧٦
الامارات العربية المتحدة	٢٣٣	٧	١٩٥	١٥٥	١١٧
الاحمالى	٤٥٣٤	٦٦٤١٦	٢ ٥٧٢٦	١٣٤٩٨٢	٩٧ ٢١

مصدر سابق

باختصار كان الأسلوب الإنتاجى السائد فى الدول النفطية يحول فى كثير من الأحوال دون توظيف القدرات البشرية المحلية ويستبدلها بقوى مستوردة خدمية ، من السهل السيطرة عليها ، وتحجيم آثارها الاجتماعية وترحيلها إذا ما دق ناقوس الخطر أو إذا تعثرت العلاقات السياسية بين حكامها وأى حاكم عربى آخر

لقد وصل الأمر فى إحدى الدول العربية النفطية أن كان حجم السكان الأصليين يمثل ٣ / من إجمالى السكان المقيمين بها

ونسى العرب النفطيون وسط هطول الأموال عليهم ، كثيراً من أدبيات السياسة والاقتصاد، وتحرك الكل دون استراتيجية عربية لقد أوهمتهم الثروة فى السبعينيات فظنوا أنهم فى مأمن من مطامع الطامعين ، ولم يتنبهوا لما يدور حولهم على الصعيد الدولى

وهكذا فإن هذه القفزة الفلكية الأبعاد لعوائد النفط العربى لم تكن تعبر عن تطور مقابل لقوى الإنتاج فى الاقتصاديات النفطية العربية وإنما هى فى المقام الأول كانت نتاجا لتصحيح أسعار النفط مما نحا ببعض الاقتصاديين إلى اعتبار العائدات النفطية ريعاً ، وهذا للتاريخ ، ليس صحيحاً تماماً فالعائدات النفطية تمثل فى واقع الأمر استنضاباً أو إهلاكاً طبيعياً لجزء من أصل رأس مال يتحرك بصورة نقدية بمجرد بيعه ، وبالتالى لا يبقى الأصل الرأسمالى المغل للريع كله كما فى حالة الأرض الزراعية

كما لم يتمحور السلوك الاجتماعى ـ الاقتصادى فى البلدان الريعية ، حول

صرورة توليد فائص اقتصادى وتوريعه عن طريق العمل المنتج ، ولكن حول التنافس للحصول على حرء من الفائص (الريعى) المتحقق بدون نشاط منتج يتناسب مع حجم الفائص   مما كان له أثر عميق وواسع الانتشار على القيم والسلوك الاجتماعى للأفراد والجماعات

* * * * * * * * *

٢ ـ ٣ ـ الفوائض النفطية والرفاهية الغربية

لقد شهدت أسعار النفط قفرة هائلة فى السبعينيات بدت إيذاناً بانتهاء عصر الطاقة الرخيصة على حساب الثروة العربية ، لكن هذه القفرات لم تكن تعبيراً عن رفع القيود على تحقيق قانون العرض والطلب فى سوق النفط ، ونتاجا لانتزاع حقوق السيادة العربية فى مجال استغلال الثروة العربية

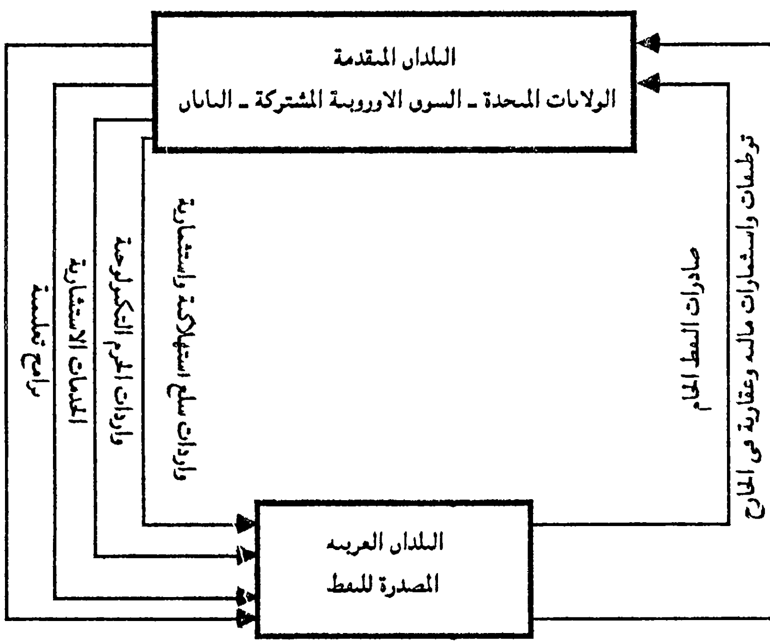
فالذى حدث ، أنه عندما استطاعت الدول المصدرة للنفط أن ترفع أسعاره من جانبها ، وتراكمت لديها فوائض كبيرة ، استخدمت حرءاً كبيراً منها فى تغيير هياكلها الداخلية ، وذلك بالتوجه نحو نمط التصنيع للتصدير   وإلى جانب ذلك أعدت المراكز العربية آليات متقنة لإعادة تدوير الحرء الأكبر من تلك الفوائض إلى السوق الخارجى ، بحيث يمكن القول بأن البلدان النفطية صارت تتبع نمطاً جديداً للتصدير هو   تصدير الخامات ، وتصدير المنتجات الأولية ، وتصدير رأس المال

فقد شاهدنا نشوء آليات جديدة للتبعية العربية فى مجال استيراد التكنولوجيا وفى مجال تبعية الأقطار النفطية الخليجية للأسواق المالية العربية ، نتيجة

التوظيفات المتزايدة لما يسمى بالفوائض المالية فى الخارج وأيضاً إعادة تدوير غير مباشر لهذه الفوائض ذات الحجم الهائل للدولارات النفطية والتى تأخذ شكل المدفوعات للواردات الاستهلاكية الترفية الباهظة النفقات وكذلك فى شكل مقابل **شراء النظم التعليمية والبرامج الثقافية .**

شكل رقم (١)

آليات التبعية التى تربط بين البلدان النفطية ذات الفوائض والبلدان الصناعية المتقدمة



ومن المهم أن نؤكد هنا على الحقيقة التى تضيع فى ضجيج المزايدة حول حماية ومضاعفة الثروة النفطية العربية وهى مصلحة الدول الخليجية العربية قبل غيرها ومساهمة هذه الدول الأهم من غيرها فى تحقيق هذا الهدف إذ تبدو مكاسبها

الاقتصادية واضحة فى تحقيق أسعار عادلة للنفط ، ويبدو ظاهراً أيضاً دورها الحاسم فى تحقيق هذه الأسعار ، ويتأكد هذا كله من مجرد قراءة مؤشرات حصص هذه البلدان فى عوائد واحتياطى وإنتاج وتصدير النفط

وقد أدى تزايد عائدات النفط للدول العربية وارتفاع حجم الأموال القابلة للاستثمار إلى تبنى خطط تنموية طموحة تتسم بكبر حجم الإنفاق الاستثمارى والعام ، مما أدى إلى التزايد السريع فى معدلات الطلب على الأيدى العاملة فى مختلف المهارات اللازمة لإنجاز خطط التنمية ، ولمقابلة التوسع فى حجم الإنفاق العام ، وقد نتج عن ذلك حدوث قفزة هائلة فى انتقال العمالة من مجموعة الأقطار غير النفطية إلى مجموعة الأقطار النفطية وعلى نطاق واسع لم يشهد الوطن العربى مثيلاً له من قبل ومن ناحية أخرى ازداد حجم رؤوس الأموال الخاصة ، وحجم الإقراض الإنمائى من البلدان العربية النفطية إلى البلدان العربيـة غير النفطية

ثم شهدت أسعار النفط تدهوراً حاداً في الثمانينيات بدا إنذاراً يعود على بدء إلى عصر الطاقة الرخيصة على حساب الثروة العربية لكن هذا التدهور كان محصلة تفاعل عوامل مركبة قادت فى نهاية المطاف إلى تحويل النفط العربى من عامل للقوة إلى عنصر للضعف فى صراع الإرادات الدولية

والأمر أن الدول الصناعية الرأسمالية بجهود جماعية وفردية قد تمكنت من تصحيح ما بدا استثناءً تاريخياً أى عدم التطابق فى السوق العالمية بين حيازة

القدرة المالية وافتقاد القدرة الصناعية فى البلدان العربية المصدرة للنفط ، واستطاعت الدول الصناعية بالاستناد إلى عوامل القوة الشاملة التى بحوزتها وخاصة القوة الصناعية التكنولوجية ـ من تحويل سوق النفط إلى مجال تميل فيه قوة المساومة لصالح المستهلكين والمستوردين على حساب المنتجين والمصدرين وفى تدوير عوائد النفط لصالح الغرب

وتأسيساً على ذلك فإن الشعوب الفقيرة تكون هى التى تحملت كل نفقات الرفاهية الغربية والتقدم الحضارى ، وليتأكد أن الذى يتحمل الخسارة فى تذبذب أسعار النفط الذى تحدده الولايات المتحدة والغرب هو الدول العربية المصدرة للنفط قبل الدول الغربية المستهلكة له

* * * * * * * * *

٢ ـ ٤ ـ الملكية والسيادة الشكلية للنفط العربى

لقد فهم الغرب جيداً عناصر الضعف فى المواقف العربية نتيجة ضعف سيطرة العرب على مقدراتهم النفطية ، فالعبرة لديهم هى ليست بالسيادة الشكلية والملكية القانونية للموارد النفطية ، بل العبرة بآليات وأوجه الاستخدام للموارد النفطية (سواء فى شكلها العينى المختزن فى باطن الأرض أو فى أشكالها المالية أو التداولية على الصعيدين العربى والعالمى)

ولقد شهد عقد السبعينيات صعوداً لأهمية الدور النسبى الذى يلعبه رأس المال الخليجى فى تركيبة رأس المال العربى ، وكنتيجة لذلك فإن الصراع الأساسى قد

عدا يدور بين جناحين رئيسيين لرأس المال العربى جناح رأس مال الدولة وجناح رأس المال الخالى (أو الريعى) حول اتجاهات ومسار عملية التنمية العربية فالحافز الأكبر للجناح " المالى لرأس المال العربى هو اعتبارات الربحية التجارية والضمان بينما يحكم الحافز الرئيسى لرأس مال الدولة اعتبارات العائد الاجتماعى ومنظور التنمية طويلة الأجل لذلك يميل الجناح " المالى " لرأس المال العربى بدرجة أكبر نحو الدخول فى علاقات " مشاركة " مع رأس المال الدولى بما يستتبعه ذلك من مزيد من الارتباط بعمليات ونشاطات الشركات الدولية فى اتجاه " تدويل " رأس المال والإنتاج على صعيد المنطقة العربية وتعود معظم الحساسيات ـ أو بالأحرى الصراع المستتر ـ بين هذين الجناحين إلى صلب التناقض بين تيارين رئيسيين يسودان المنطقة العربية ، ومنذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ بصفة خاصة التيار الذى يدعو إلى التكامل الإنمائى العربى باعتباره خطوة رئيسية على طريق الوحدة السياسية وبين التيار الذى يؤمن بالإسهام فى تحقيق بعض برامج ومشاريع التكامل الإنمائى العربى باعتباره بديلاً للوحدة

وفى ظل هذا الصراع المستتر تزايد الاعتماد العربى على العالم الخارجى كما أن محاولات السعى نحو تحقيق الوحدة العربية ، الاستقلال السياسى ، والتنمية الداخلية فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى ، وتأكيد الأصالة الحضارية والثقافية للعرب ، قد انتكست جميعاً منذ الهزيمة العسكرية العربية عام ١٩٦٧ ، وهنا نرسم بإيجاز بعض جوانب أو ملامح التبعية العربية المتزايدة فى فلك النظام الرأسمالى العالمى

لقد تزايد حجم التجارة بين المنطقة العربية ، والعالم الخارجى طوال العقدين الأخيرين باطراد فقد نما من ١٢٫٤ مليار دورلار عام ١٩٦ إلى ١٥١ ملياراً عام ١٩٧٧ ، أى تضاعف حوالى اثنتى عشرة مرة أما التجارة بين الأقطار العربية فقد زادت ٦ مرات فقط ، من ١٫٣ مليار دولار إلى ٧٫٨ مليار دولار من هنا ، فبينما كان حجم التبادل التجارى بين البلدان العربية هو ٥ر ١ / من تجارتها الدولية عام ١٩٦ فإنها تقلصت لتصبح ١٫٥ / فقط عام ١٩٧٧ (١)

إن تكوين التجارة بين العرب والعالم الخارجى ، ليس أقل دلالة من حجمها الكلى ، فالعرب يصدرون المادة الخام ، ولا سيما النفط ، فى حين يستوردون الأغذية والأسلحة وغيرها من السلع المصنعة وهذا الاتجاه ، قد تعمق فى العقدين الأخيرين ففى عام ١٩٦ شكلت المواد الخام ٨٣ / من جميع صادرات الوطن العربى ، وفى هذا الإطار و بلغ نصيب النفط ٥٢ / من مجموع الصادرات وفى عام ١٩٧٧ زاد نصيب المواد الخام إلى ٩٥ / ، علماً بأن نصيب النفط زاد بدوره إلى ٨٧ / من مجموع الصادرات ، من ناحية الواردات بلغ نصيب السلع المصنعة والأغذية ٧٧٫٤ / من مجموع واردات الوطن العربى عام ١٩٦ وبعد هذا التاريخ ، بعشرين عاماً وصلت الواردات العربية من هذه السلع ، والمواد نفسها إلى ٨٥ / من مجموع الواردات (حيث بلغ نصيب السلع ٦٩ / ، فى

---

(١) هذه الأرقام المتعلقة بالتجارة العربية احتسبت من

United Nations (UN) , United Nations Statistical Yearlook , 1978 (Newyork UN , 1979 , P P 446-449 , and Organisation for " Petroleum Exporting Countries (OPEC) , OPEC Annual statistical Bulletin 1977 (Vienna OPEC , 1978) P P 1-5

حين أن نصيب الأغدية بلغ ١٥٫٣ /)

هذا وتتجه معظم التجارة العربية الخارجية صوب الدول الصناعية الرأسمالية ففى عام ١٩٧٨ ، ذهبت نسبة ٦٩ / من مجموع الصادرات العربية إلى الولايات المتحدة ، وأوروبا العربية ، واليابان فى حين جاء ٧٤ / من مجموع الواردات من هذه البلدان

بقيت ملحوظتان ، تتصلان بقضية العلاقات التجارية ، بين العرب والدول الغربية فالنسبة المئوية للتجارة الخارجية ، فى أقطار عربية متعددة نسبة عالية حداً ، إذ ما قورنت بتجارة البلدان الصناعية ففى حين أن قيمة هذه التجارة (الواردات والصادرات) لا تمثل أكثر من ٢ / من الناتج المحلى الإجمالى فى الولايات المتحدة ، بريطانيا ، وفرنسا ، واليابان ، فإن متوسطها قد بلغ فى حالة معظم الأقطار العربية ما يتراوح بين ٥ / ، ٢٢٥ / ، من الناتج المحلى الإجمالى فى هذه البلدان وهذا يشير بدوره إلى أن اندماج الوطن العربى ضمن النظام الاقتصادى العالمى يتسم بطابع التبعية والانكشـــــاف أمام العوامل الخارجية [1]

الملحوظة الثانية تتصل بتجارة السلاح ، لقد ظل الشرق الأوسط ، فى طليعة مناطق العالم استيراداً للسلاح طوال السنوات العشر الأخيرة ففى عام ١٩٧٧ ، على سبيل المثال ، بلغ ما استورده الشرق الأوسط ، من مجموع مبيعات الأسلحة

---

(١) محمود الحمصى ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨) ، ص - ٥٣ - ٥٥

من الولايات المتحدة (البالغة ١١٫٢ مليار دولار) ما يزيد على ٧٥ / من هذا المبلغ أي بحوالي ٨٫٤ مليار دولار كذلك ، فإن الاتحاد السوفيتي ، وهو ثاني القوى الرئيسية المصدرة للأسلحة ، باع ٧ / من مجموع تجارته العالمية إلى بلدان عربية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وهذه المنطقة أيضاً استأثرت بـ ٤٩ / من تجارة الأسلحة في بريطانيا و ٤٧ / من مجموع مبيعات فرنسا من الأسلحة [1]

في ضوء ماذكر ، توحي التجارة الخارجية للبلدان العربية بعدد من النتائج ، سواء من حيث حجمها ، أو تكوينها أو اتجاهها على امتداد العقدين الأخيرين أولاً ، تدهور مستمر في التجارة بين الأقطار العربية على الرغم من كل ما يذاع عنها من بيانات ، وكل ما يبرم بشأنها من مواثيق على الصعيد العربي القومي ، وعلى الرغم من المعاهدات التي تعقد بين أطراف ثنائية أو متعددة ، رامية كلها إلى إقامة صروح وحدوية وطبيعية وحيوية ثانياً ، إن الوطن العربي ، لايزال متخصصاً في إنتاج وتصدير المواد الخام ضمن نظام تقسيم العمل الدولي ثالثاً ، إن العرب ، لا يزالون يعتمدون اعتماداً شديداً على الدول الصناعية المنتمية إلى العالم الأول من حيث حاجات العرب من الأغذية ، والسلع المصنعة ، والأسلحة رابعاً ، إن الوطن العربي مندمج كلياً ضمن النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي هذه النتائج لا تصدق ، على الوطن العربي ككل ، ولكنها تنطبق على معظم

---

(١) هذه الأرقام مجموعة من مصادر مختلفة وواردة في سامي منصور ، تجارة الأسلحة والعالم الثالث (القاهرة) ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٧٩) ص ٣ ـ ٣٤

بلدانه بما فى ذلك البلدان ، التى تدعى ، أنها قد أقامت اقتصاديات اشتراكية وأخذت بمبدأ مركزية التخطيط والتى قد تعلن نظمها السياسية عن اعتناقها لأيديولوجيات مناهضة للغرب . من ناحية أخرى ، تنطبق النتائج نفسها أيضاً على البلدان العربية الغنية والفقيرة على السواء ، عكس ما يردده العرب من مخاوف الاعتماد على النفط العربى.

إن أثر القوى العظمى على أنماط ووسائل " التنمية " فى الوطن العربى تكشف عن نفسها ، لا من حيث التجارة فحسب ، ولكن أيضاً من ناحية انتقال رؤوس الأموال ، والتكنولوجيا ، والمعرفة والخبرة الإدارية . إذا بدأنا بمسألة انتقال رأس المال فإننا نلاحظ اتجاهاً ذا شعبتين ، فالقوى العظمى تنقل بعضا من رأسمالها إلى بعض البلدان العربية الفقيرة ، على شكل قروض أو معونات . ومن ناحية أخرى ، فإن معظم البلدان العربية النفطية الغنية تنقل رؤوس أموالها إلى الولايات المتحدة وأوروبا العربية على شكل ودائع مصرفية وشراء للأسهم والعقارات فى تلك البلدان (قدرت بمبلغ ٣٥ مليار دولار عام ١٩٧٨) . مع ذلك ، ظلت حركة انتقال السلع الصناعية ، وانتقال التكنولوجيا والمعرفة الفنية والإدارية ، ظلت تسلك مجرى أحادى الاتجاه، أى من الدول الكبرى ، إلى البلدان العربية المختلفة.

* * * * * * * * *

٢ ـ ٥ ـ النفط والانقلاب الصامت

لعلنا نتفق أنه قد تم تحديث عظيم للبنية الأساسية وصنوف النشاط الاجتماعى

الخدمات العامه الأساسية للسكان ، بينما تتمتع الثانية بوفرة مالية استخدمت داخلها بإسراف ، وأهدرت خارجها أحياناً بما يقرب من الاعتداء

وقد أنتج هذا الوضع الكثير من التناقضات والتفاعلات فى المنطقة ، ولكنه أوجد نوعاً من الإحساس لدى الدول النفطية أنها يمكن أن تختار معركة المصير التنموى وحدها وإن كان ليس من ضرر من مساندة الأقارب الفقراء ، تكافلاً من ناحية ، وربما اتقاء للشر من ناحية أخرى ، وقد أثرت هذه النظرة حتى على الأفكار السائدة لدى بعض الاقتصاديين العرب ، والدوائر العربية المهتمة بالعمل العربى الاقتصادى المشترك فتصاعدت صيحات مطالبة بتأمين الربحية التجارية والأمن الاستثمارى حتى يتسنى للدول العربية النفطية الاستثمار فى الشقيقات العربيات ، التى يمكن لرأس المال النفطى أن يكون محدياً بها [1] فى حين تتعرض الفوائض النقدية العربية فى الغرب لأقصى الدرجات من الاهدار وعدم الأمان ، تصل لدرجة عدم تحقيق عوائد حقيقية على هذه الفوائد ، والشك فى إمكانية التصرف فيها ، أو حتى تحويل فوائدها فى المستقبل ونهاية بالتجميد - كما بالنسبة للأرصدة الإيرانية فى الولايات المتحدة ، وهنا يأتى التساؤل الهام هل يمكن أن يكون الاستثمار فى البلدان العربية غير النفطية أقل أمناً ؟

---

(١) أنظر مثلاً جامعة الدول العربية الأمانة العامه ، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية ، اللجنة الثلاثية المنبثقة عن لجنة خبراء استراتيجية العمل الاقتصادى العربى ورقة عمل مشترك ، المؤتمر القومى لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، بغداد ٦ - ١٢ آيار / مايو ١٩٧٨ (القاهرة ، جامعة الدول العربية ، إتحاد الاقتصاديين العرب ، ١٩٧٨)

والاعتبار الحاسم فى هذا الصدد هو أن البلدان العربية النفطية لا تستطيع أن تحدث تنمية حقيقية وحدها على الرغم مما أحدثه الثراء المالى الواسع من دوار للعقول وإمكانيات متسعة للشراء من السوق العالمى ، ولا نتحدث فقط عن البلدان العربية النفطية قليلة السكان والمساحة ، كالكويت وقطر والإمارات العربية وليبيا ، ولكن تدخل فى ذلك السعودية بمساحتها الشاسعة ، والعراق والجزائر بحجمها الجغرافى والسكانى المتوسط ومواردهما المتنوعة وإن كان للأخيرتين بالطبع مقومات أفضل لتطوير بنيان إنتاجى متنوع ، كما تساعد العائدات النفطية على تسريع معدلات الإنماء فيهما

وإذا تمت فى هذه المنطقة تنمية ، فلن يكون ذلك إلا بتكامل الأقطار العربية كلها فى إطار حركة نهضة قومية تعبىء كل موارد الوطن العربى وتستغلها بكفاءة ، عن طريق تنظيم اجتماعى فاعل لتحقيق الغايات العربية ، فلا يمكن أن تكون هناك تنمية إلا على المستوى القومى ، وإذا تمت فإن كل الأقطار العربية تستفيد منها [1] أما على المستوى القطرى ، وبفرض استمرار الاتجاهات الحالية ، فيمكن أن تكون هناك إمكانيات تحديث فى الدول العربية النفطية ، عن طريق الشراء من السوق القومى أو العالمى لقوة العمل من ناحية ، وللسلع

(١) أنظر المناقشة المستفيضة والعميقة لهذه النقطة فى
اسماعيل صبرى عبد الله ، العرب بين التنمية النفطية والتنمية القومية " المستقبل العربى (ايلول / سبتمبر ١٩٧٨) ، العدد ٣ وكذلك مفهوم تكوين البلدان العربية عبر النفطية ، والعمق الاقتصادى الاستراتيجى للبلدان العربية النفطية يوسف صايغ والمهام الاقتصادية العربية لنهاية القرن العشرين ، النفط والتعاون العربى / السنة ٢٥ (١٩٧٣) ، العدد ٣ وكذلك دعوة البلدان العربية للاندماج الاقتصادى روبرت مايرو ، مرجع سابق ، ص ٤ ١

والخدمات ، بدءاً من الغذاء والسلع الاستهلاكية ومروراً بالسلع الرأسمالية وانتهاء بالتقنية الناعمة ، من ناحية أخرى ، استغلالاً للمقدرة الشرائية الناجمة عن عائدات النفط وسيحدث كل هذا بتكامل أعمق ، وتبعية أخطر ، مع السوق الغربي في الدول العربية النفطية وغير النفطية على حد سواء ،سيؤدي مثل هذا الاتجاه إلى تعميق الفروق في الرفاهية بين بلدان الوطن العربي ، مما لا يمكن تحمله على المدى الطويل ، خاصة وأن الأقطار العربية متصلة ، حتى لو شاء بعضها أن ينفصل ، وإن هجرة القوة العاملة العربية إلى الدول العربية النفطية وتزايدها في الحقبة النفطية ثم استمرارها حتى في الأوقات العصيبة التي واجهت ومازالت تواجه الوطن العربي يعكس هذا الفكر

وبالتالي فإن عوائد النفط لا يجب النظر إليها على أنها " هبة ربانية " للدول العربية النفطية لتشتري بها مستقبلاً ، فذلك غير ممكن إن المستقبل الذي يتمناه أي عربي مخلص يصنع ولا يشترى وليست هذه العوائد في المنظور التاريخي السليم ، إلا إكمالاً لأحد العناصر المفيدة في تركيبة الموارد اللازمة ـ ولكن غير الكافية ـ للتنمية في الوطن العربي ككل ، فلا إمكانية لتنمية قطرية وإذا أردنا الاستغراق في النظرة القدرية ، فقد جاء النفط ، وعوائده ، في جزء من الوطن العربي لم يكن يتمتع بأية موارد محسوسة من قبل ، ولعل الحكمة الأساسية في هذه الميزة الجغرافية أن تتمكن هذه البلاد من الدخول في عملية التنمية العربية بمشاركة الندية التي تعطيها حقاً مشروعاً في عوائدها

وإذا أردنا تلخيص مقومات الإمكانية التنموية العربية لوجدنا أن الوطن العربى غنى فى العنصر البشرى ، وهذا الغنى ليس إلا غنى بالإمكانية نظراً لضعف القدرات البشرية العربية وإهدار طاقاتها حالياً إلا أن هذا هو المقوم الحاسم لإحداث التنمية فى الوطن العربى وتعانى الإمكانية التنموية العربية من نقص نسبى فى الأرض الزراعيـــة ، والموارد المعدنية بما فيها موارد الطاقة إجمالاً إلا أن الوفرة النسبية فى النفط حالياً ، والعوائد الناجمة عنها ، يمكن أن تكون عاملاً إيجابياً ، مساعداً ، لإمكانية تنموية حقيقية إذا أجيد استغلالها قومياً

إذن فالإمكانية قائمة ، ولكن تقتضى الاستفادة منها عملاً قومياً مكثفاً أساساً فى مجال تنمية الطاقات البشرية

* * * * * * * * *

٢ ـ ٦ ـ النفط والعون الإنمائى العربى

لقد أحدث النفط انقلاباً لنظام التقسيم الطبقى فى الوطن العربى ، فكثير من البلدان العربية التى كانت فى السابق فقيرة أو مستورة ، هذه البلدان كتب لها بين عشية وضحاها ، أن تدخل فجأة عالم عمالقة المال والغنى ، ومن ناحية أخرى كتب على العديد من البلدان التى كانت ميسورة فى الماضى أن تصبح من الناحية المادية فقط ، هى الطبقة الفقيرة ، وهذه العلاقات التى أصبحت تربط الأغنياء والميسورين ، والمستورين والفقراء فى البلدان العربية قد غيرت من التقسيم الطبقى

للنظام العربى

وحاولت القوى الأجنبية أن تعطى النفط العربى والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى صاحبته دعائم مادية جديدة للعديد من العصبيات القبلية الموروثة ، والنزعات القطرية الكامنة كما حاولت تلك القوى أن تعزز وتغذى مشاعر القطرية النفطية بأن تجعل الأقطار النفطية ترى فى التجزئة ملاذاً لحماية امتيازاتها النفطية المكتسبة ، وترى فى مشروع التوحيد القومى شبحاً يهدد ثراءها النفطى الجديد بحيث تعزز وتغذى المنحى القطرى مع تعظيم القدرة المالية لدى الأقطار العربية النفطية على حساب التوحيد القومى حاولت القوى الأجنبية أن تفعل هذا لتحقق مصالحها القومية فى المنطقة ولتستولى على منابع النفط العربى وأمواله ، وكانت فى كثير من الأحيان تفشل بسبب المواقف الوطنية لبعض الزعماء العرب كالأخ العقيد معمر القذافى والسلطان قابوس وخادم الحرمين الشريفين وأمير الكويت وغيرهم من حكام البلدان العربية النفطية ولكن القوى الأجنبية كانت تعيد الكرة مرة أخرى بأسلوب جديد ووسائل خبيثة ، فإذا لم تنجح فى التأثير على النخبة الحاكمة لتحقيق مصالحها الكبرى تحاول خلق بؤر ساخنة ونزاعات داخل الوطن العربى

وكان نتيجة ذلك أن العلاقات العربية بين الأقطار النفطية وغير النفطية قد أفرزت بعض الحساسيات والآثار الجانبية ولكن أمكن فى معظم الأحيان تجاوزها

وبالرغم من ذلك فإننا نلاحظ هنا أن الدول العربية الخليجية النفطية قدمت عوناً إنمائياً لم يكن ثمة بديل أو مثيل له بين معونات التنمية الرسمية ، وكان هذا العون أهم تطور فى مجال التعاون ليس فقط بين الدول العربية بعضها البعض ، وإنما أيضاً بين مجموعة الدول النامية عربية وغير عربية وكان هذا العون أداة هامة للتخفيف من وطأة مشاكل المدفوعات الخارجية وتمويل التنمية وللحد من تعاظم الاعتماد غير المتكافىء للبلدان النامية على القروض والمعونات من البلدان الصناعية

أضف إلى هذا ، أن العون الإنمائى الرسمى فى الدول العربية الخليجية كان من حيث الشروط والحجم مصدراً من أهم مصادر التمويل الميسر المتاح للبلدان العربية وغير العربية الفقيرة المتلقية لمعونات التنمية الرسمية ، وتظهر أفضلية هذا العون سواء بالمقارنة مع التمويل المشروط الذى تقدمه الدول الصناعية الرأسمالية أو الذى قدمته آنذاك الدول الاشتراكية

وقد قدمت الدول العربية النفطية قروضاً وإعانات بالإضافة إلى الأموال التى تم تدويرها لأغراض مختلفة منها أغراض استثمارية فى الخارج وعلى سبيل المثال بلغ حجم القروض الميسرة والقروض التجارية التى قدمتها الدول العربية النفطية إلى الدول العربية الأخرى أكثر من ٥٧٫٥ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨١ ، منها حوالى ٥٤ مليار دولار قروضاً ميسرة والباقى قروضاً تجارية وقد كان نصيب الدول العربية النامية من هذه القروض نحو ٣٤ مليار دولار

كقروض ميسرة وحوالى ٣ مليار دولار قروض عادية بينما استحوذت الدول العربية الأقل نموا على نحو ٢ر٧ مليار دولار منها ٦ر٦ مليار دولار قروضاً ميسرة في حين حصلت الدول العربية شبه النفطية على قروض ميسرة بلغت في نهاية ١٩٨١ نحو ٣ر١ مليار دولار

ومقولتنا الأساسية التى نود التأكيد عليها هنا يمكن تلخيصها فيما يلى إن علاقات التشابك الاقتصادى الجديدة فى مجال التدفقات المالية والعالمية ، والتى أفرزتها الحقبة النفطية استمرت تجرى فى إطار سلبى من منظور حركة الوحدة العربية والاندماج الاقتصادى العربى إذ أن أموال النفط فى حد ذاتها لا يمكن أن تصبح " آلية وحدوية" من خلال التنامى التلقائى لسلسلة من علاقات التشابك الاقتصادى ، لأن الحسم لمصلحة الوحدة هو أمر إرادى ـ سياسى تفرضه القوى والقيادات السياسية والفكرية ذات التوجه الوحدوى ، أى أنه من الصعب حقاً وضع اليد على محصلة اقتصادية نهائية لدور النفط العربى فى مسيرة الوحدة العربية وتوفير مستلزمات الأمن القومى بمعزل عن تطورات الإطار السياسى ـ الاجتماعى للأقطار العربية النفطية وكذا بمعزل عن التطورات التى سوف تطرأ على العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية فى مجال الطاقة والمال والتسلح وانعكاساتها على الوطن العربى

صحيح أنه قد حدث تغيير فى البنية الأساسية داخل الدول العربية النفطية ولكن لم تكن بالصورة المطلوبة أو المفروض أن تكون عليها وصحيح أيضاً أنه تم

استخلاص جزء من الفوائض المالية النفطية لمساعدة الدول العربية الفقيرة ، ولكن أيضاً لم تكن إلا قشرة بسيطة واتجهت غالبية الفوائض إلى السوق الأجنبية في الغرب

وبالرغم من هذا لا يمكن أن نلوم حكام البلدان العربية الخليجية ونتهمهم بالتخاذل لأنهم اتجهوا للغرب ولم يستثمروا الفوائض النفطية في الوطن العربي فقبل أن نلومهم لا بد وأن نلوم غيرهم بالدرجة الأولى لأنه كيف نطالب الملوك والحكام العرب في الخليج بتوظيف أموالهم داخل الوطن العربي الذي كان بؤرة التوتر والقلق والحروب الأهلية والنزاعات الحدودية بين أقطار عربية شقيقة ، بل داخل القطر نفسه الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٨ ، والحرب الخليجية الأولى عام ١٩٨ بين العراق وإيران النزاعات الحدودية صراع المغرب مشكلة جنوب السودان ، والمشكلة الليبية التشادية وغيرها

كما أن التصنيفات العدائية التي طرحتها بعض التيارات السياسية وتعمد تقسيم العرب إلى قوى تحررية وأخرى رجعية أو جبهة الصمود والتصدي ، وجبهة الاستسلام والتبعية كل هذه الأوضاع كانت تمثل أساساً قوية في إحجام الدول الخليجية عن تحويل جزء من فوائضها المالية لاستثماره داخل الوطن العربي وأيضاً كانت هذه الأوضاع تمثل أساساً قوية في عدم إتاحة الفرصة للأموال النفطية من حسن استثمارها وتعظيم الاستفادة منها بالدرجة المطلوبة واللازمة

وتراكمت الأسباب وازداد تعميق الهوة والتباعد ، وظهور حالة التشقق والعنف

العربى ، وصاعت الفرصة الذهبية من يد العرب فى استمرار إستملاك سلاح النفط والحفاظ على أسعاره

وكان هذا بداية إهدار الإمكانية العربية وتهديد أمن الخليج الذى هو جزء لايتجزأ من الأمن القومى العربى

وإذا تحدثنا عن التطورات السلبية وبطء مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادى العربى ، فإنه من الصعب إنكار أن الحقبة النفطية الجديدة قد أعطت دفعة قوية لنمو القطاع الاقتصادى العربى المشترك (مؤسسات التمويل الإنمائى ، المشاريع العربية المشتركة ، الاتحادات النوعية ، المؤسسات التدريبية إلخ)

ونكتفى هنا بالإشارة إلى ثلاث حقائق

الأولى إن مساهمة العراق فى العون الإنمائى الرسمى العربى كانت محدودة الحجم وقصيرة العمر وهو ما يظهر من تحليل عمليات صناديق التنمية العربية وهكذا على سبيل المثال فإن الصندوق العراقى لم يبدأ نشاطه الفعلى إلا فى عام ١٩٧٦ على حين كان الصندوق الكويتى الذى بدأ نشاطه منذ عام ١٩٦٢ هو رائد مؤسسات التمويل التنموى العربى وكان الصندوق العراقى هو الأقصر عمراً بين هذه المؤسسات إذ توقف نشاطه التمويلى فى عام ١٩٨٣ ولم تتعد مساهمته ٦ / من الإجمالى التراكمى للعمليات التمويلية لمؤسسات التنمية العربية بين عامى ١٩٦٢ / ١٩٨٩ وفى المقابل بلغت مساهمة الصندوق الكويتى ٥ر ٢ / وساهم الصندوق السعودى بنسبة ١٩،٨ / من الإجمالى المذكور ، وكانت مساهمة

الكويت والسعودية هي الأكبر في الصناديق العربية متعددة الأطراف وفي مقدمتها البنك الإسلامي الذي عطى ٢٥ / من ذات الإجمالي ونالت الدول العربية ٥٦ / من المجموع التراكمي للعمليات التمويلية حتى نهاية عام ١٩٨٩ أضف إلى هذا أن السعودية وحدها قد عطت ٦ / من قروض صندوق الأوابك الذي مثل عنصر المنحة ٥ / منها .

والثانية أن قروض الصندوق العراقي كانت الأكثر تحيزاً من حيث تركز عدد الدول التي تلقت قروضه المقدمة إلى الدول العربية وهكذا خلال فترة نشاط الصندوق العراقي بين عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٣ نالت الأردن واليمن الشمالي ما يقرب من ثلثي قروضه إلى الدول العربية حيث استأثرت الدولتان بنسبة ٦١٫٧/ من إجمالي هذه القروض وبإضافة المغرب وموريتانيا تزيد النسبة على ٩ / من الإجمالي المذكور بينما توزعت النسبة الباقية على الصومال وتونس وجيبوتي واليمن الجنوبي ليصل عدد المتلقين للقروض إلى ٨ دول عربية فقط وفي المقابل فإن قروض الصندوق الكويتي إلى الدول العربية بين عامي ١٩٦٢ ، ١٩٨٩ توزعت على ١٦ دولة وكانت حصة أكثر بلدين تلقيا للقروض هما الأردن وتونس ٢٩ / من الإجمالي وأما حصة البلدان الأربعة الأولى بإضافة مصر والسودان فقد بلغت ٦٫ ٥ / من إجمالي قروض الصندوق الكويتي وتلقت سبع دول عربية أخرى قروضاً تراوحت قيمتها بين ٥ ١ مليون دولار و١٦٥ مليون دولار ومثل قروض الصندوق الكويتي فإن قروض الصندوق السعودي كانت أكثر توازناً مقارنة بالصندوق العراقي من حيث عدد البلدان المتلقية وحجم القروض

والثالثة أن العون الإنمائى الرسمى العربى الذى قدمت أعلبه الدول الخليجية العربية وبالذات السعودية والكويت كان قناة هامة غير مسبوقة لإعادة توزيع الدخل بين الدول العربية الغنية والفقيرة وإن لم تكن القناة الوحيدة فى هذا المجال

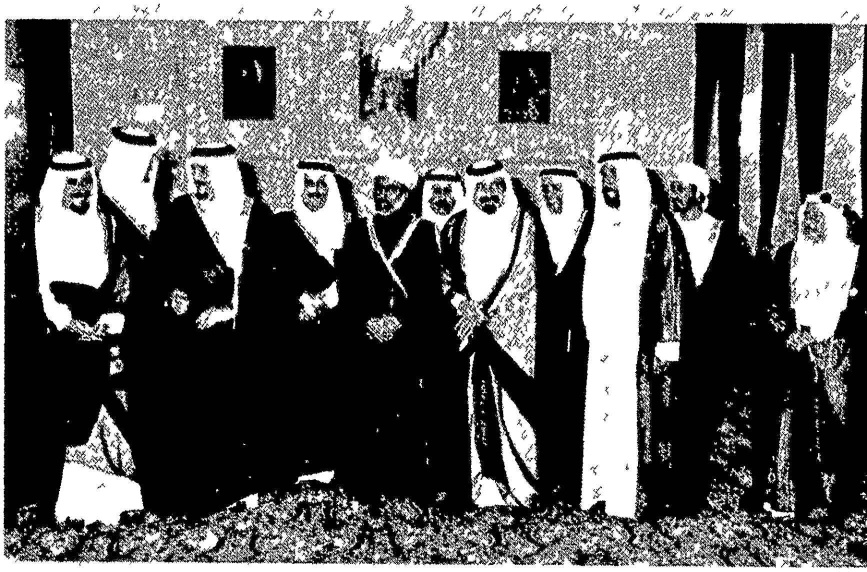
ويلاحظ هنا أن الدول العربية الخليجية النفطية قدمت عوناً إنمائياً لم يكن ثمة بديل أو مثيل له بين معونات التنمية الرسمية وكان هذا العون أهم تطور فى مجال التعاون ليس فقط بين الدول العربية بعضها البعض وإنما أيضاً بين مجموعة الدول النامية عربية وغير عربية وكان هذا العون أداة هامة للتخفيف من وطأة مشاكل المدفوعات الخارجية وتمويل التنمية وللحد من تعاظم الاعتماد غير المتكافىء للبلدان النامية على القروض والمعونات من البلدان الصناعية

أضف إلى هذا ، أن العون الإنمائى الرسمى من الدول العربية الخليجية كان من حيث الشروط والحجم مصدراً من أهم مصادر التمويل الميسر المتاح للبلدان العربية وغير العربية الفقيرة المتلقية لمعونات التنمية الرسمية وتظهر أفضلية هذا العون سواء بالمقارنة مع التمويل الميسر الذى تقدمه الدول الصناعية الرأسمالية أو الذى قدمته آنذاك الدول الاشتراكية

على الرغم من أننا نرى أن التحدى الذى تفرضه ضرورات الدفاع القومى والتنمية العربية المستقلة تقتضى حتمية تحول النفط وأمواله إلى " آلية وحدوية " دون إبطاء ، فإن عناصر الإدارة السياسية اللازمة لتحقيق ذلك لم تتوافر بعد

ومازال هناك العديد من العقبات التى تقف فى طريق النضال التحررى والوحدوى العربى مما يقتضـــى رفع مستوى الوعى والممارسة لدى القيادات والجماهير العربية

إنه فى ظل غياب شمول الرؤية التاريخية لدور النفط فى عملية التكامل الإنمائي العربى ، فإن النفط العربى سيكون عاجزاً فى المستقبل عن أن يلعب دوره المنشود كوقود لمحركات عملية التنمية العربية بأبعادها الشاملة وليس هناك من شك فى أن المدخل الظاهر للتنمية القطرية فى معظم البلدان العربية هو مدخل التكامل مع السوق العالمية ، أى أن تتم عمليات النمو والتنمية من خلال الإبقاء على التكامل الخارجى مع بلدان العالم الرأسمالى المتقدم والخضوع لمنطقه وقوانينه فى تحديد وضع البلدان العربية داخل التقسيم الدولى للعمل بيد أن تنازع الأمة العربية بين خيارين تاريخيين هما استمرار التكامل التلقائى مع السوق الدولية أو إعادة صياغة التقسيم العربى للعمل ضمن إطار مخطط للتكامل الإنمائى العربى لن يتم حسمه على أساس (مثالى) بل سيتم حسمه على ضوء صراع المصالح الاقتصادية والاجتماعية التى تتنازع الأجنحة والأقسام المختلفة " لرأس المال العربى " خلال الحقبة القادمة



قادة دول مجلس التعاون الخليجي في الدورة الثالثة في دولة البحرين في ٩ نوفمبر ١٩٨٢ م
علق عليهم العالم العربي الآمال

الفصل التالت

النفط والأزمات والهموم العربية

" يخشى أن يقع المزيد من الدمار إن فشل العاقلون
في إحباط الحمقى على احترام عبر التاريخ "

٣ ـ ١ ـ الأزمات العربية

كان من أخطر ما واجه العرب في فترة الرواج النفطي أزمة لبنان التي تحولت إلى حرب أهلية ما زالت مستمرة حتى الآن والتي حولت سويسرا الشرق إلى منطقة خراب ودمار وإرهاب حدت من عملية تسريع عمليات التخطيط العربي من أجل التنمية والوحدة

ثم تلا ذلك حرب الخليج الأولى العراقية / الإيرانية عام ١٩٨ ـ ١٩٨٨ ،

التى هددت أمن منطقة الخليج بدولها ودويلاتها وإماراتها وأموالها ثم أزمة الخليج أغسطس ١٩٩٠ التى تصاعدت إلى درجة الصراع المسلح الرهيب إيذاناً ببدء عملية الإهلاك والتدمير للنفط العربى وأيضاً للأموال والرجال والسلاح وقبل هذا وبعده الهوية والمشاعر العربية

وقد ترتب على هذه الأوضاع عدم قدرة العرب على الاستفادة والتمتع الكامل بميزة النفط الذى كان فى وقت من الأوقات الدجاجة التى تبيض ذهباً للعرب ذبح العرب الدجاجة وأخذوا أفضل وأطعم القطع وتركوا للعرب الأجنحة والأرجل ، وبالرغم من ذلك كان يمكن للعرب أن يعظموا الاستفادة من بقايا عوائد النفط لأنها كانت بالرغم من كل هذه التحفظات تمثل مورداً كبيراً

٣ ـ ١ ـ ١ الأزمة اللبنانية

رغم الخلاف حول بداية التاريخ للأحداث فى الأزمة اللبنانية المعاصرة نجد أن المتغير الخارجى هو عنصر الترجيح فى تشكيل الحدث المحلى وهذه الحتمية الخارجية هى التى تؤكد على أن العوامل الخارجية فى هذه الأزمة التى حولت جدلياً كم القتال الميكانيكى (السنى) من مجرد رد فعل طائفية إلى جدلية بنيوية ناجمة عن حرب أهلية تبحث عن بنية داخلية جديدة ، وبنية نسقية دولية إقليمية مختلفة كيفياً وينتمى إليها النسق الفرعى اللبنانى

وكانت بيروت منذ الخمسينيات قد أصبحت بؤرة النشاط الواسع الذى راح يمد

حيوطه فى كل مكان فقد احتار العرب فى دلك الوقت بصفة بهائية بيروت لتكون مركزاً خلفياً لعمليات البترول الأمريكى فى شبه الجزيرة العربية والخليج وأيضاً لتكون مركزاً لنشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى الشرق الأوسط والجهاز السرى الأمريكى للعمل فى هذه المنطقة الاستراتيجية لمحاربة الأنظمة الوطنية التحررية وضرب الوجود السوفيتى الذى أصبح يتمتع بمكانة ووضع متميزين فى الوطن العربى وأيضاً العمل على إسقاط جمال عبد الناصر باعتباره رمزاً للحرية والوحدة والاشتراكية

وأصبحت بيروت مركز الإمداد والتموين ، ونقطة التسمع والمراقبة والتجسس ، وهيأت بيروت حياتها بالليل لكى تروح عن المجهدين عناء النهار ، وكانت ميزة بيروت أنها على الشاطىء وأنها أقرب إلى الغرب ، وأنها بعيدة عن النفوذ السوفيتى تماماً الذى بدأ يكون له وجود ملحوظ داخل المنطقة العربية فى عقد الستينيات

فضلاً عن النشاط السرى شهدت بيروت توسعاً لافتاً للنظر فى مجالات الدعاية والإعلام وكانت دور الصحف التى تنشر طريقة الحياة الأمريكية والقيم والعدالة الأمريكية تزداد وتنتشر

ولذلك فإننى أعتبر أن بداية الأزمة اللبنانية تعود إلى منتصف الستينيات لا منتصف السبعينيات عندما انفتحت لبنان على رأس المال الأجنبى وضربت المصالح الوطنية اللبنانية عقب حادثة إفلاس بنك انترا عام ١٩٦٦ وبداية تجسس الرأسمالية

المصرفية اللبنانية التقليدية بانهيار دورها الوظيفى الإقليمى لحساب مصالح رأسمالية دولية أكبر

ودارت الدوائر فى لبنان وتحركت أصابع الاتهام لكى تحول بيروت حريرة الأحلام والنور والسياحة إلى مستنقع للدمار والارهاب والخراب وبدأت الجماعات والمليشيات والقوى الداخلية اللبنانية توزع التركة وتقسم الميراث بينما رب العائلة وهو السلطة الشرعية ما زال على قيد الحياة ، حتى انتهى الأمر إلى أن يكون بها حكومتان وجيشان ، وقوى أجنبية متصارعة وقبل هذا وبعده اسرائيل التى باتت تحتل جنوب لبنان وتشيع الرعب والارهاب فى المنطقة العربية كلها ، وساعد على تحقيق ذلك عدة اعتبارات

- الانفتاح على رأس المال الأمريكى عقب حادثة إفلاس بنك أنترا

- ظهور القوى السورية كقوة إقليمية يتجاوز أمنها القومى بعد حرب ١٩٦٧ : حدود سوريا الصغرى ، وذلك لتحقيق الخطوط الاستراتيجية لمواجهة العدو الإسرائيلى

- الأطماع التوسعية الإسرائيلية بعد حرب ١٩٦٧ ، ومحاولة تصفية الوجود الفلسطينى فى لبنان فى منطقة (الفتح لاند) أو أرض فتح التى ظهرت عقب اتفاق القاهرة / نوفمبر ١٩٦٩

- ظهور القوى النفطية الخليجية

- بروز الثورة الإيرانية كمتغير إقليمى فعال واستقطاب قوى اجتماعية وأمنية

وثقافية وخاصة شيعة الجنوب فى لبنان (شيعة جبل عامل)

- إن حركة التفاعل وعملية إدارة الأزمة تمت من خلال سيطرة المتغيرات الخارجية على القوى الداخلية وباحتلال اسرائيل للجنوب اللبنانى ، وكان هذا الوضع هو بداية التحول الخطير والرهيب فى هذا البلد الوديع

- إن تفاصيل السيناريو الإسرائيلى بدأ بعملية " الليطانى " عام ١٩٨٢ الذى كان أشد أهمية فى المدى والعواقب من عملية الليطانى التى تمت فى مارس عام ١٩٨٧ لأن هـــذا السيناريو كان يهدف جغرافياً إلى أن تصل اسرائيل حتى بيروت ، وعسكرياً ، التدمير الكامل للفلسطينيين ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وقواعدها وأسلحتها ، وسياسياً ، تدمير السوريين لعدم التدخل وبعد ذلك يتم التفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية لترك لبنان وفتح الطريق أمام إعادة رسم الخريطة من جديد

وفى هذا الإطار يسعى التأكيد على أن الظاهرة اللبنانية التى شملت الجزء الأكبر من حقبة السبعينيات كانت التطبيق العملى لنتائج حقبة الستينيات فى المواجهة الدولية وبعد الحرب الفيتنامية (أى بانتهاء عقد الستينيات) أمكن التأريخ لانزواء الحرب المحدودة كإدارة لتسوية الصراع الدولى بين القوتين الأعظم وبداية مرحلة من استخدام أدوات أخرى مثل الحروب الأهلية وقد أصل لهذا التحول عدة اعتبارات نوجزها فيما يلى

أ - نمو العقدة الفيتنامية للإدارة الأمريكية وإدراك أن الحروب المحدودة يمكن أن

تستفحل إلى حد تورط الدول الكبرى فى الحرب الإقليمية ـ والاتجاه إلى الفيتنامية المحلية " كبديل

ب ـ التركيز السوفيتى على مفاهيم جديدة بدأت تنتشر أواخر الستينيات داخل الفكر الاستراتيجى السوفيتى تساها أمثال الكولونيل فيدروف فى دراسته المعنونة باسم " الماركسية اللينينية فى الحرب والتسليح) " (موسكو ١٩٦٨) ـ حيث ذهبوا إلى أن المقولة التى ظلت تشكل العقيدة العسكرية الاستراتيجية السوفيتية وفق المفاهيم اللينينية التى هى تطوير لعبارة " كلاوزفيتز " (ما الحرب إلا استمرار للسياسة بوسائل أخرى) إنما هى مقولة غير كاملة وذلك فى ضوء تغير وحدة التحليل للساحة العسكرية من النظام الإقليمى إلى النظام المحلى فالحرب أساساً أصبحت اليوم بين أنظمة سياسية وليست بين دول أو أمم وأقاليم ، وذهبوا إلى أن الحروب العادلة تكون أكثر مصداقية حينما ترتبط بالبيئة المحلية وليست الإقليمية وإن هذا المستوى من الحروب هو الذى يمكن أن يدعم التعبئة القتالية ويخلق مبرر وجودها ، ويرفع من مستوى العامل الأخلاقى فى الإطار المحلى بشكل أكثر تبلوراً منه فى حالة الحروب المحدودة الإقليمية

جـ ـ ومن جانب ثالث فإن نمو وعى الجماهير فى العالم الثالث بمشاكل التنمية فى السبعينيات بعد تجاوز مرحلة الاستقلال القومى فى الستينيات وبالتالى لم تعد الحروب القومية بقادرة على التعبئة العقيدية القتالية بنفس فعالية الحروب الناجمة عن تعثر الحراك الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ـ ولقد رجح من احتمالية

هذا الشكل لتسوية الصراعات تفاقم التناقضات الداخلية نتيجة للنمو غير المتكافىء الناجم عن تشوهات الحراك الاجتماعى أو انعدامه كما فى الحالة اللبنانية

إذن العوامل الخارجية التى باتت تسيطر على الساحة الدولية منذ بداية السبعينيات التى تسمح لنا بفهم أكثر صحة للظاهرة اللبنانية ليس مجرد كونها قتالاً طائفياً ولكن كحرب أهلية ـ هذه الحتمية الخارجية هى التى تؤكد على أن العوامل الخارجية فى هذه الظاهرة هى التى حولت جدلياً كم القتال الميكانيكى (النسبى) من مجرد ردود أفعال طائفية إلى جدلية بنيوية ناجمة عن حرب أهلية تبحث عن بنية داخلية جديدة وبنية نسقية دولية إقليمية مختلفة كيفياً ، وينتمى إليها النسق الفرعى اللبنانى ـ وبدون هذا العامل الخارجى كانت ستظل عملية القتال الطائفى مجرد ميكانيكا سلوكية تعالجها نظرية " الفعل الاجتماعى " ولكن لا تناقشها نظرية " الفعالية الاجتماعية " وبدلاً من أن يكون الحل مجرد (إحراج سلوكى) بالأساس كما يدعى الزعماء التقليديون اللبنانيون أصبحت بحثاً عن هياكل جديدة ونسق إقليمى ودولى من الارتباطات وفق ما يسمى بنظرية "الارتباط الدولى" ـ " لجيمس روز يناو " وأنصار المعالجة للظواهر السياسية من منظور كلى

والواقع أن الحالة اللبنانية تقدم لنا نموذجاً مثالياً لمعالجة الظواهر وفق الحتمية الخارجية

وكانت سيناريوهات الحل تتمير بتعلية دور المتغيرات الخارجية مما يخدم المصالح الأجنبية فكل السيناريوهات التى كانت مقترحة لحل الأزمة كانت تستند على تعلية المتغيرات الخارجية أو على الأقل تستند إلى القياس على المتناظرات الدولية وأهم هذه السيناريوهات هى

١ ـ قبرصة لبنان .

كان يعتمد على إعادة تقسيم لبنان على أساس دمج جزء فى اسرائيل الكبرى ودمج جزء آخر فى سوريا الكبرى ولقد ألمح لهذه الخطة العميد ريمون أده رئيس ما كان يسمى بالكتله الوطنيـــة وأكد على أن هذه الخطة وضعها هنرى كيسنجر ولقد جرب هذا السيناريو بسماحة بالتدخل التركى فى قبرص عام ١٩٧٤ وهو كان يطمح إلى تنفيذ خطة مناظرة فى لبنان منذ عام ١٩٧٥ وأكد الأمير الأردنى الحسن ولى العهد بأنه صرح عام ١٩٧٥ فى التايمز بأن هناك مخططا لإقامـــة سوريا الكبرى مقابل اسرائيل الكبرى ويكون مقدمة لبلقنة المنطقة

٢ ـ فرنسة لبنان :

وكانت تستند هذه المقولة إلى أن لبنان كيان قام كصناعة فرنسية إبان حكم الجنرال جورج عام ١٩٢١ ولبنان كيان دستورى أكثر منه كيان دولاتى/اجتماعى ولذا فإنه يجب أن يتبع التطورات التى جرت فى الدستور الفرنسى حتى انتقلت من دستور الجمهورية الثالثة والرابعة ذى التوجه البرلمانى الذى كان يحتذيه لبنان

وفق ميثاقه الوطنى عام ١٩٤٣ إلى دستور يحتذى قوة السلطة الرئاسية وفق دستور الجمهورية الخامسة ويؤيد هذا التوجه ريمون أده حيث يرى أن السلطة الرئاسية لن يمكن لها التوصل إلى القوة إلا بمشاركة فرنسية لتحديث آلة الدولة على أساس التطور الفرنسي وهذه الخطة تتميز بأنها ضد الأمركة والكانتونية

٣ ـ أمركة لبنان .

وكانت تساند هذه الصيغة القوى الكتائبية وكان قد تقدم بها سفير أمريكا السابق فى بيروت " رتشارد باركر " الذى كان قد شهد بداية الأحداث التى أدت إلى الحروب الأهلية ورأى أن تكون بيروت بمثابة عاصمة فيدرالية أسوة بواشنطن على أن تقوم كانتونات فيدرالية على أساس الحكم الذاتى وهو بهذا يقتنص للتفسير الاسرائيلى للحكم الذاتى فى فلسطين المحتلة ولذا أيدت إسرائيل هذا السيناريو ولقد حاول أن يفرض سيناريو على الواقع اللبنانى ـ إبان حكم الرئيس سركيس فى ربيع عام ١٩٧٨ ونقل له تحذير اسرائيل لهذا كبديل عن دخول حرب لبنان ويعزى فشله إلى تراجع مناحم بيجن ورفائيل إيتان رئيس الأركان آنذاك عن هذه السياسة ونمو المارونية التوسعية التى أرادت أن تحول لبنان إلى فلسطين أخرى ، تحت دعوى أن هنالك وحشا جديدا ينمو فى الجنوب هو القوى الشيعية

٤ ـ فنلندة لبنان .

ويقوم على أساس تبنى الولايات المتحدة أو الدولتين الأعظم أو أوروبا العربية أو دول نفطية بالمنطقة العربية (مشروع مارشال) كما حدث فى فنلنده غداة

الحرب العالمية الثانية وذلك لتوطين المهاجرين الفلسطينيين فى الجنوب اللبنانى مع حفظ لبنان على علاقة خاصة بسوريا والاتحاد السوفيتى كما فعل الرئيس الفنلندى " كيكونين " ولبنان يتشابه مع فنلنده فى أنهما كيانان مصنوعان وليسا دولتا تاريخية يصعب تعديلها من الخارج

وهكذا شكلت لبنان أرضاً ملائمة لتنامى كل أشكال الصراع وكل ألوان الانقسامات الطائفية ، ولذلك وقع عليها الاختيار لتكون بؤرة التوتر والقلق فى المنطقة العربية والصخرة العاتية التى تعوق توحد الإرادة العربية وبداية لاستنزاف قدرات وأموال العرب النفطية وبالتالى تهديد الأمن العربى القومى

ومما لاريب فيه أن القوى الأجنبية واسرائيل تعرف جيداً كيف تستغل البيئة اللبنانية المهيأة بظروفها السياسية والاجتماعية والنفسية فى تعميق جذور الخلافات العقائدية ، وتقليب المواجع النفسية والفكرية بين الطوائف والميليشيات اللبنانية ، لتستمر حالة التشاجر والعداء والقلق فى عقولهم الواعية والباطنة بما يخدم أهداف ومصالح هذه القوى الأجنبية فى المنطقة العربية

لقد كان لبنان منذ القدم تعبيراً جغرافياً يطلق على الجبال العربية فى البقاع المشرفة على البحر ولم يتعين المدلول السياسى لها إلا سنة ١٩٢ فى حدوده الحالية على يد السلطة الفرنسية الحاكمة فى هذا الوقت وبعد استقلال لبنان عام ١٩٤٣ ، انتخب الشيخ بشارة الخورى أول رئيس للجمهورية ، واستمر حتى عام ١٩٥٢ حيث انتخب الرئيس كميل شمعون الذى حاول إيقاظ الفتنة الطائفية

وتحريك أزمة لبنان المسيحية والإسلامية بين الطوائف اللبنانية مما أدى إلى حدوث انقسام طائفي مدمر ونشوب ثورة صده حسمت بتدخل الأسطول السادس الأمريكي عام ١٩٥٨

وكانت القوى الأجنبية هي صاحبة المصلحة الأولى من وراء هذه الحرب الطائفية التي واكبت إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، كنواة لمشروع نظام عربي شامل سعى إليه جمال عبد الناصر حتى صار واقعاً عربياً يهدد مصالح الاستعمار والرجعية وبالتالي كان لابد من أن تحجيم دوره في المنطقة على الأقل

وكما هو وارد كان هناك في لبنان حالة تشاحر دائم بين رئيس الجمهورية (مسيحي) ورئيس الوزراء (مسلم سني) لأن رئيس الجمهورية هو المسيطر على الأغلبية البرلمانية ولو أنه لا يوجد حزب أغلبية نظراً لتعدد الأحزاب التي تصل إلى أكثر من ٢٣٤ حزباً تصاع بالتبعية الطائفية في الداخل أو التبعية الأجنبية في الخارج وهذه الأوضاع الشاذة أدت إلى عدم وجود أي انتماء قومي أو توجه عام

أما بالنسبة للأحزاب فهي تتفرع إلى محورين يسار إسلامي ، ويمين انعزالي مسيحي ، وتأثير المحور الإسلامي على الطبقات الفقيرة فكرياً وإنسانياً ونفسياً والحرص على المطالبة بمزيد من العدالة الاجتماعية والحقوق الشرعية لهم واضح حيث ظهر حزام البؤس حول بيروت مكوناته برج حمود والنبعة شمالاً وبرج

البراحة والشياح حنوباً ومخيم تل الزعتر شرقاً والكراتينة غرباً

وراء هذا يعيش عمال يتسمون بالفقر الشديد فى طروف معيشية صعبة وغاية فى التدنى والانحطاط وهذه الشريحة من المجتمع اللبنانى تنظر وتتألم وتغلى وتحقد على سكان بيروت الذين كانوا يعيشون حياة الرفاهية والمتعة

وقد شكل حزام الفقر أوضاعاً سياسية واجتماعية ونفسية خطيرة حسدتها القوى الأجنبية وكانت بمثابة القنبلة الزمنية الشديدة الانفجار صنعتها تلك القوى وفجرتها فى الوقت المناسب لتحقيق أهدافها فى المنطقة لاشغال العرب فى قضايا جانبية تبعدهم وتشغلهم عن قضية التنمية والوحدة والتى كانت تنتظر العرب فى وقت الرواج النفطى

فالمؤامرة ليست خفية المعالم إلا بقدر تجاهلنا أو جهلنا بحقيقة وضع القوى الداخلية المتشاجرة ، والقوى الخارجية الباغية ، هذه القوى هى التى جسدت حجم التناقضات فيها إلى المدى الذى جعل من المشكلة اللبنانية ظاهرة معقدة

****

٣ ـ ١ ـ ٢ حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨

بينما العرب يحاولون احتواء الأزمة اللبنانية التى فجرتها قوى أجنبية ويبذلون قصارى جهدهم لإطفاء النار المشتعلة فى هذا البلد العربى والتى امتدت لتحرق أطرافا عربية أخرى وتنذر بتحويل المنطقة العربية إلى منطقة صراع مسلح رهيب بينما العرب يحاولون احتواء هذه الأزمة إذ بهم يفاجأون باندلاع الحرب فى منطقة

عربية أخرى فى الخليج العربى بين العراق وإيران لتتحول مياه الخليج الهادئة إلى شواط وحمم إيذاناً بإهدار جديد للإمكانية العربية والأموال العربية النفطية والأرواح العربية أيضاً استمرت هذه الحرب ثمانى سنوات ١٩٨ - ١٩٨٨ ومع كر حجم فاتورة أعبائها قامت الدول الخليجية النفطية بالاشتراك فى دفعها من دم ولحم العرب (٢ مليار دولار وحوالى مليون مواطن ما بين شهيد وجريح ومعوق على الجانبين الإيرانى والعربى) إلى جانب تدمير لعناصر هامة وحيوية للمواقع والمنشآت العسكرية والمدنية العراقية

وطبيعى أن يؤدى هذا الوضع المتأزم إلى جعل رؤوس أموال الدول العربية النفطية تهرب إلى الخارج وكان أسوأ مايحدث نتيجة لذلك هو أن يصبح أمن منطقة الخليج بدولها وأموالها رهناً بما تريد وترضاه أى واحدة من القوتين الأعظم وقتها - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - أو بما لا تريده وترضاه إذا تغيرت الأوضاع وحدث العكس

لقد ظلت الدولتان الكبريان تقفان موقف المتفرج من حرب الخليج أو ربما موقف المشارك بصــورة غير مباشرة سواء بالتأييد السياسى أو بإمدادات السلاح ، أو بالمعلومات وهذا أضعف الإيمان وعلى امتداد السنوات الثمانية منذ نشوب الحرب عام ١٩٨ طرأت تغيرات على مواقف كل منهما إزاء طرفى الحرب الناشبة أى إزاء العراق وإيران وتراوحت مواقف واشنطن وموسكو بين التشجيع على نشوب الحرب فى البداية أملاً فى فرص السيطرة على المنطقة

ثم بعد ذلك محاولة الاستفادة منها إما بتوريد السلاح أحياناً لكل من العراق وإيران فى وقت واحد وأحياناً أخرى لطرف دون طرف، وأخيراً تحول الموقف إلى محاولة كسب وضع سياسى متميز يتخذ شكل تأييد سوفيتى كامل للعراق بعد أن فشلت المحاولات السوفيتية فى إيجاد أرضية للتعاون والتفاهم مع نظام الثورة الإيرانية ويتخذ شكل مراوغة أمريكية بين الرغبة فى استعادة ثقة إيران وودها ، والحرص فى الوقت نفسه على عدم هزيمة العراق أمام إيران وكانت "إيران جيت" هى الدليل الحى الملموس على أن أمريكا لم تفقد أملهـــا فى إيران حتى آخر لحظة

ولاشك أن هذه الفضيحة الخاصة ببيع السلاح الأمريكى لإيران يمكن أن تكون أساساً لتفسير الافتراضات الأمريكية تجاه حرب الخليج والتى من المؤكد أن القوى الدولية المعروفة قد تأثرت فعملت على استمرار هذه الحرب وتصعيدها لتصل لهذه الدرجة من الخطورة وتهديد أمن المنطقة

الافتراضات الأمريكية

من الواضح أن الافتراض الأمريكى الأول مبنى على أن استمرار الحرب بين إيران والعراق يمكن أن تخدم المصالح الأمريكية وأنها تضعف النظامين

ويتلخص الافتراض الثانى فى أن استمرار حرب الخليج يعنى تعميق توجيهها للعرب وتعميق الشعور بحالة الرعب والقلق والتوتر التى تسود الدول العربية الخليجية ، وخوفها من إيران يجعل هذه الدول فى منطقة الخليج ترتبط أكثر

بالولايات المتحدة الأمريكية ، مما يؤكد على تواجد المصالح الأمريكية فى العالم العربى أما الافتراض الثالث والأخير فيركز على أن وجود عالم عربى ضعيف مقسم يعتبر فى صالح أمريكا ويحقق فرصة أعظم من الاعتماد عليها وإنه من السهل التعامل مع العرب فرادى من التعامل معهم كوحدة أو جبهة واحدة

وسيترتب على هذا الوضع تحويل حرب الخليج لوضع شائك لا يستطيع أحد حله فالزعم الأمريكى بأن مشكلات معينة بالتحديد يستحيل حلها ، وأن الوقت وحده هو الذى يمكنه أن يوفر حلولاً معقولة لمشكلات معقدة كمشكلة الشرق الأوسط وبالتحديد الصراع العربى / الاسرائيلى ثم حرب الخليج الآن هذا الزعم زعم خاطىء لأنه يبدو جلياً أن مرور الوقت جلب على الأمة العربية والإسلامية الكثير من الأهوال والخراب ، وعمل على تفاقم الأحداث بصورة خطيرة ، سواء بالنسبة لحل القضية الفلسطينية وحالة الانتماء الذاتى فى لبنان أو فى الخليج بين شعبين مسلمين والتى تكتسب كل يوم أبعاداً مدمرة

ولكن التساؤل الذى يطرح نفسه هنا ماذا فعل العرب والمسلمون إزاء كل هذه الأحداث الخطيرة ؟ من المؤسف أن نقول إن العمل العربى والإسلامى كان متراخيا على جميع المحاور واقصد بها المحور الدولى والقومى والقطرى لأن المتصور أننا كشعب عربى ومسلم نتحرك فى ثلاثة محاور

المحور الأول يتمثل فى علاقة البلدان العربية والإسلامية فرادى ومجتمعة مع العالم الخارجى فى صورة وحدة سياسية أو اقتصادية

والمحور الثانى قومى ويتمثل فى علاقة الدول العربية والإسلامية بعضها سواء فى شكل تكامل أو تعاون أو اتحاد فى شتى مناحى الحياة

أما المحور الثالث فهو قطرى ويتعلق بطبيعة وشكل النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى ومدى مشاركة الناس فى تسيير دفة الحياة

وهكذا فإن تحليل هذا العمل العربى الإسلامى على محاوره الثلاثة يوضح أنه كان متراخيا وأنه لم يحاول بعد أن يتقدم حتى ولو على أحد هذه المحاور بالدرجة التى تجعلنا نضع أقدامنا على أول طريق الاقتراب من غاية واحدة ولعل هذا أوضح ما يكون فى حرب الخليج ، لأن أياً من النظامين سواء فى إيران أو العراق لم يقنعا أى إنســـان بأن هناك وضعاً مطمئناً أو قراراً مستقلاً لهما بالمعنى الحقيقى فالبلدان على الرغم مما أصابهما من غنى وتقدم قبل اندلاع الحرب بينهما فى سبتمبر ١٩٨ لم يستطع واحد منها أن يدعى أن أحواله مستقرة ، فمن المؤكد أن البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل منهما قد انهارت أو فى تقديرها الأدنى ضعفت وتشوهت وباتت متدنية الكفاءة وبالتالى فإن الحاجات الأساسية مادية وغير مادية لشعوبهما لابد وأن تكون غير مشبعة ، والأخطر من ذلك أن البلدين كان يعتمدان اعتماداً حرجاً وتابعاً على الاقتصاديات والمعونات العربية والإسلامية سواء قهراً أو اختياراً ، إلى جانب اعتمادهما على حضارات وتكنولوجيات وأسلحة القوى الأجنبية مما أورثهما مركزاً ضعيفاً فى الحلبة الدولية ودفع مقدرات أبنائهما بدوام حالة الضعف

فلن تنحسر أشكال الاستغلال والسيطرة السياسية والاقتصادية السافرة إلا بعد أن تسكب القــوى الأجنبية الزيت على النار المشتعلة لترمى فيها الضحايا والأبرياء ، إن تصعيد حرب الخليج كان يعنى ضمان استمرار استغلال البلدين من ترسانات عسكرية قابعة فى أرجاء المعمورة والضغط على رقبتيهما فى شبكة علاقات السيطرة والتبعية

وواقع الأمر ، أنه حتى اللحظات الحرجة التى كانت تهدد بتدويل الصراع فى منطقة الخليج والتى بدأت فيها بؤر سباق مكتوم بين موسكو وواشنطن لرفع الأعلام وإظهار العضلات وتأييد الحضور العسكرى فى هذه المنطقة الساخنة من العالم ، لم تتخذ الدولتان الكبريان أية خطوات إيجابية جادة للتعاون معاً فى إطفاء نيران هذه الحرب ، سواء على المستوى الثنائى ، أو على مستوى دولى جماعى عن طريق مجلس الأمن ولم يظهر أن المشاورات التى جرت بمبادرات من السكرتير العام للأمم المتحدة فى إطار مجلس الأمن لحمل الدول الكبرى دائمة العضوية على القيام بمسئولياتها فى حفظ الأمن والسلام العالمى قد انتهت إلى نتائج واضحة بل أغلب الظن أنها اصطدمت بعقبات لم يكن من السهل التغلب عليها حتى الآن

وأياً كانت النتيجة فإن ما كنا نخشاه أن تكون منطقة الخليج قد وقعت بالفعل بين فكى الحوت ، ونعنى بهما فكى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وعندما كانت الأخطار بعيدة عن منطقة الخليج ، لم يكن هناك من يهتم بوضع اتفاقيات

الدفاع المشترك العربية موصع التنفيذ وآثرت كل دولة عربية أن تستمتع بدخلها من البترول فى شراء ما يعن لها من أنظمة تسليح باهظة وفى إقامة أنظمة دفاعية محدودة القدرة قاصرة التكوين وكان أكثر الناس حديثاً عن الأمن القومى العربى هم أقلهم إسهاماً فى إعداد القوة اللازمة له وأثبتت الأحداث أن التمزق العربى لم يؤد إلى انهيار القدرة العربية فى مواجهة القضية الفلسطينية فحسب ، بل وأيضاً فى مواجهة القوى الخارجية غير العربية فى منطقة الخليج ووجدت دول الخليج نفسها مضطرة إلى البحث عن غطاء خارجى يحمى أرضها وبترولها وأمنها

****

٣ ـ ١ ـ ٣ حرب الخليج الثانية ١٩٩١

بعدما توقفت الحرب الخليجية الأولى فى عام ١٩٨٨ شهدت الساحة العربية لحظة تاريخية التقطت فيها الأنفاس وتوقفت معها حالات المد والجزر الشديدة ، التى استمرت تحكم النظام العربى إلى ما قبل السنتين الأخيرتين من العقد المنصرم وبعد أن بدأ العرب التئام جراحهم وحصر ضحاياهم وخسائرهم من جراء هذه الحرب اللعينة التى استمرت ثمانى سنوات متصلة واعتبروا أن هذه الفترة هى بداية مرحلة جديدة دخلت الدول العربية معها فى تجمعات مصالح وتم تشكيل أكثر من تجمع عربى تحت مظلة الجامعة العربية ، مجلس تعاون دول الخليج العربى ، ومجلس التعاون العربى ، والتجمع المغربى العربى ، وفجأة قرر الرئيس

صدام حسين أزمة عربية فى المنطقة باحتلاله لدولة الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩ وسط اعتقاد عربى بأن الأزمة العراقية الكويتية سحابة صيف ، أوشكت على المرور فى السماء العربية بعد مساعى الوساطة المصرية والرحلة التى قام بها الرئيس مبارك ورار حلالها كلا من العراق والكويت والسعودية لاحتواء الأزمة فى مهدها وسط هذا الاعتقاد احترقت القوات العراقية الحدود السعودية مع الكويت فى بعض النقاط مما اصطرت المملكة العربية السعودية إلى اتحاد قرار بطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية والإسلامية مستندة إلى أن الرئيس العراقى لم يلترم بتعهداته للسعودية ومصر بعدم غرو الكويت وبعد احتياحه للكويت لا يمكن للسعودية أن تثق في تعهداته وتطورت الأحداث ودحلت المملكة العربية السعودية فى ساحة المواحهة بدءاً من ١٤ أغسطس ١٩٩ بعد أن أغلقت أنابيب النفط العراقى الممتد عبر الأراضى السعودية إلى البحر الأحمر ، حيث منعت تحميل ناقلة نفط عراقية أى كمية من النفط ومع مشارف الساعات الأولى من يوم الخميس ١٧ يناير (كانون الثانى) ١٩٩١ ضاعت كل الآمال والجهود لاحتواء الأزمة وإطفاء النار فلقد بدأت المواجهة العسكرية ودارت آلة الحرب الرهيبة والمدمرة الموجودة فى المنطقة العربية والتى انتهت بتدمير القدرة العراقية العسكرية والمدنية تدميراً يكاد يكون شاملاً وضرب الإمكانية العربية ، وإشعال النار فى آبار البترول الكويتى (أكثر من ٦٥ بئراً)

وضاعت أموال الدول الخليجية النفطية على تكلفة الحرب وإعادة التعمير ،

ولقد كانت الفاتورة كبيرة جداً دفعت المملكة العربية السعودية والكويت كل تكاليف النفقات العسكرية الخاصة بالقوات الأمريكية والعربية أكثر من ١ مليـار دولار ، كما تحملت أيضاً كل تكاليف إعادة تعمير الكويت التى دمرت تماماً ، باختصار قدرت تكاليف الحرب الخليجية الثانية بحوالى ٤ مليار دوْلار سيدفعها الشعب العربى من عُوائد النفط العربى ، وإذا كانت التكلفة المادية باهظة فإن التكلفة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية كانت أكبر منها بكثير لقد توقفت الحرب وبدأت مرحلة جديدة مأساوية فى الصراع بأبعاده وتداعياته وآثاره وأسراره ونتائجه على حاضر ومستقبل الوطن العربى

وكانت أكبر الخسائر من نصيب الكويت حيث بلغت ما يقدر بحوالى ٢٤ مليار دولار وأوضح أن الجانب الأكبر من هذه الخسائر يتمثل فى احتراق بترول الآبار الكويتية التى ستتأثر بشدة على المدى البعيد نتيجة الحرارة الشديدة الناجمة عن الحرائق المشتعلة فيها حتى الآن حيث تسبب فى تدفق البترول بأعلى من معدله المعتاد وتؤدى بالتالى إلى جذب المياه الجوفية إلى هذه الآبار

وقد كلفت الحرب المملكة العربية السعودية حوالى ٦٤ مليار دولار وهى بذلك من أكبر الخاسرين فى هذه الحرب بعد الكويت والعراق وتكلفت دولة الإمارات حوالى ٤ مليارات دولار من جراء الحرب وخسرت مصر حوالى ٤ مليار دولار رغم بعض ما استطاعت تعويضه نتيجة لإلغاء نسبة من ديونها ، فى حين خسرت الأردن ٢ مليار دولار ، واليمن ١٫٥ مليار دولار ، والمغرب مليار ،

والدول العربية الأخرى مليارين أما بالنسبة للعراق الذى تسبب فى أزمة الخليج لا تقل خسائره عن ١٣ مليار دولار منها ٥ مليار فقدها العراق خلال ستة أسابيع فقط هى التى استغرقتها الحرب من ١٦ يناير وحتى ٢٧ فبراير عندما تم تدمير مطاراته وموانيه ومعظم مكونات البنية الأساسية التى كان يملكها من طرق وجسور ومرافق مختلفة أما قيمة السلاح العراقى الذى استهلك ودمر نتيجة الحرب فإنه يقدر بنحو ٥ مليار دولار

ويظل الجانب الأهم فى الخسارة ، هو الجانب البشرى ، فقد فقد العراق أكثر من ١ ألف جندى عراقى فضلاً عن ٧ آلاف مدنى فى القصف الجوى ، بينما من غير المعروف على وجه الدقة عدد ضحايا ثورة الأكراد والشيعة ، وإن كان البعض يقدرهم بحوالى ١ ألف قتيل

لقد أصبحت العراق تعانى من الجوع والمعاناة والاحباط والاحساس بمرارة الهزيمة وأصبحت العاصمة العراقية بغداد تعانى من عدم توافر الكهرباء والطاقة وندرة المياه ووفاة المئات نتيجة احتساء المياه غير النظيفة

أما البنزين والمنتجات البترولية ، فتشير التقارير إلى استحالة العثور عليها بالنسبة لمعظم العراقيين ، باستثناء العسكريين وأعضاء حزب البعث البارزين ، حيث تم تدمير ٧٥ / من مصافى تكرير البترول العراقية أثناء الحرب

وقد ترتب على المشكلة آثار سيئة على المكون العسكرى للأمن القومى العربى خاصة بعد قيام قوات التحالف بتنفيذ عملية عاصفة الصحراء فى الساعات الأولى

من يوم ١٧ يناير ١٩٩١ (كانون الثانى) حيث

- أدت إلى إحراج القوات المسلحة العراقية من حسابات القدرة العسكرية العربية فى حالة حدوث مواجهة مع اسرائيل ، ولو كقوة ردع على أقل تقدير ، لأن وجود الأسلحة الكيميائية لدى العراق والتهديد باستخدامها ضد اسرائيل والقوات المتحالفة جعل القوات المتحالفة تركز على تدمير تلك الأسلحة ، وقد أدى ذلك إلى فقدان الدول العربية لسلاح ردع متوفر لديها كان يمكن أن يستخدم كوسيلة ضغط فى المفاوضات المتوقعة مع اسرائيل وقد أدى ذلك إلى انفراد اسرائيل بتملكها لهذا النوع من الأسلحة فوق التقليدية فى منطقة الشرق الأوسط ، وهذا سوف يجعلها تمتنع عن التوقيع على اتفاقية نزع السلاح النووى وكذلك يجعلها ترفض اقتراح الرئيس حسنى مبارك بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة الذرية والكيمائية

- كذلك أدت إلى تدمير القدرة العسكرية للكويت والعراق بصرف النظر عن صغر حجم هذه القوات ، ولكنها أفقدتها أسلحة ومعدات متطورة حديثة

- إرهاق القوات المسلحة العراقية التى ما كادت تخرج من حرب السنوات الثمانى مع إيران حتى زج بها فى الكويت ، مع وضعها فى درجة الاستعداد القصوى لفترة طويلة ، ثم ما أصاب القوات العراقية من تدمير لقدراتها القتالية بلغ حوالى ٧ ـ ٨ / وأدى إلى تدمير قدراتها النووية والكيميائية

- استمرار فرض الحصار على إمدادات السلاح العراقى لتحجيم قدراتها ،

فمازالت الولايت المتحدة مصممة على تدمير كل ما لدى العراق من بقايا قدرته العسكرية فى الوقت الذى حصلت فيه اسرائيل على صواريخ باتريوت من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكذلك معدات وقاية ومعونات مالية

ـ كذلك انخفاض مستويات الوقود المطلوب للطائرات حيث تستورده من الخارج، ويرجع ذلك إلى الحصار الاقتصادى المفروض على العراق

ـ أدت المشكلة أيضاً إلى التواجد العسكرى الأجنبى فى المنطقة وهو ما يشكل تهديداً لأمن المنطقة ، وبصرف النظر عن أن هذا الوجود قد جاء نتيجة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج إلا أن السبب المباشر هو التهديد العراقى الموجه لتلك الدول وإن كانت القوات الأجنبية قد انسحبت بشكل واضح إلا أن هناك توقعات بأنها مازالت موجودة فى بعض الأماكن الخليجية ومن المحتمل أن تمنح لها قواعد فى المنطقة

ـ استيراد دول الخليج لكم هائل من الأسلحة المتطورة ، مع عدم توفر الأفراد اللازمين لتطقيم هذه الأسلحة من مواطنى تلك الدول ، لذا فإنه من المؤكد أن تستعين تلك الدول بمتطوعين من الخارج وهذا سوف يؤدى إلى

أ ـ إدخال أحدث الأسلحة تطوراً للمنطقة وهذا يزيد من حدة الصراع

ب ـ استنزاف الموارد المالية لتلك الدول بشرائها مثل هذه الأسلحة المتطورة مرتفعة الأثمان

ـ أدت هذه المشكلة إلى جعل القوات المسلحة العربية تواجه بعضها البعض ،

وأن يقتل الجندى العربى أخاه الجندى العربى ، بدلاً من توجيه القدرات القتالية العربية ضد العدو المشترك

ـ أصبح مسرح العمليات فى العراق والكويت مسرحاً لتجارب عسكرية بأحدث ما وصلت إليه صناعة السلاح فى العالم ، وأصبحت مسرحاً لحرب النجوم ، ومرة أخرى تبدد سلاح النفط الذى كان سلعة استراتيجية هامة وسلاحا قويا مؤثرا فى يد العرب

وبدخول العرب عتبات عقد التسعينيات فإن الدلائل تشير إلى عهد من التراجع وانحسار العوائد النفطية وضعف تأثير النفط على الولايات المتحدة والعرب بعد أن نجحا فى ضرب سلاح النفط وهو فى يدنا ونحن مشغولون بالحروب الأهلية والتوترات والنزاعات الحدودية والصراعات بين بعض البلدان العربية وأخرى

فقد أمكن للدول الصناعية أن تتحكم فى الطلب ، سواء عن طريق سياسات الحفاظ على الطاقة ، أو عن طريق تنمية البدائل ، بما فى ذلك مصادر النفط البديلة والتى رأينا أنها أقرب إلى سيطرتها

واعتمدت تلك الدول اسلوب بناء احتياطى نفطى تستخدمه عند الحاجة لمواجهة أى نقص طارىء فى الامدادات ، كما تستخدمه فى الظروف العادية لأغراض التأثير فى الأسعار والتحكم فى كمية النفط المستخدم موهنة بذلك قدرة الدول المنتجة ، وبوجه خاص الدول العربية النفطية ، على إدارة الأسعار عن طريق الإنتاج

٣ ـ ٢ ـ نتائج حرب الخليج و الترتيبات الأمنية

لقد كانت حرب الخليج هى الدافع وراء مبادرة الرئيس الأمريكى جورج بوش للإعلان عن مبادرته الخاصة بالحد من التسلح فى الشرق الأوسط فقد تطلبت هزيمة العراق بحد أدنى من الخسائر فى قوات التحالف وبحرب قصيرة حشدت لها قوات هائلة العدد مع حصار العراق اقتصادياً واستصدار ١٢ قراراً من مجلس الأمن لتكون الغطاء القانونى لحملة تحرير الكويت

واعترف الرئيس الأمريكى فى تصريحات أدلى بها مؤخراً بأنه بكى أكثر من مرة مع بدايات الحرب خوفاً على أرواح جنوده الذين أرسلهم بمئات الألوف إلى صحراء السعودية ومات منهم المئات قبل أن تبدأ الحرب ، فى الحوادث ، وبلدغات العقارب ، وضربات الشمس ، وخلال هذه الحرب مات ١٤ جندياً وضابطاً أمريكيا على الأقل وقد تصدر فيما بعد بيانات توضح موت عدد أكبر

وهكذا فإن الإدارة الأمريكية كانت تريد اتخاذ مختلف الاحتياطيات لمنع تكرار هذه الأزمة التى قد لا تتكرر فيها إمكان اتفاق العالم كله تقريباً على ضرب دولة واحدة وحصارها من كل جانب

والرأى عندنا أن القضية أعقد من هذه الإرادة الأمريكية فالحصول على السلاح وتكديسه من جانب دول المنطقة مرتبط بقضايا أخرى لا تريد الولايات المتحدة أن تقوم فيها بدور حاسم مثلما فعلت فى مواجهة الغزو العراقى للكويت وهناك قضايا قد لاتستطيع الولايات المتحدة القيام فيها بدور صغير وأولى

القضايا الداعية إلى تكديس السلاح فى دول الشرق الأوسط هى بطبيعة الحال الصراع العربى الاسرائيلى الناتج أساساً عن اغتصاب أراضى أربع دول عربية من جانب اسرائيل وهذه الدول هى سوريا ولبنان وفلسطين والأردن

وثانية هذه القضايا تتعلق بنزاعات الحدود والنزاعات على الثروة بين دول كثيرة فى المنطقة ومن أوضح الأمثلة على ذلك النزاع العراقى - الإيرانى ، النزاع العراقى - الكويتى وغير ذلك من النزاعات ، والقضية الثالثة هى النزاع على مصادر المياه

ورابعة هذه القضايا أن الدول المصدرة للسلاح وهى الدول الخمس الكبرى تجد أساساً فى منطقة الشرق الأوسط الغنية بثرواتها البترولية سوقاً رائجة للسلاح . وقد حصلت دول المنطقة فى الأعوام الأخيرة على أسلحة زاد ثمنها عن ٢ مليار دولار

وأمام كل هذه القضايا وأمام الموقف الأمريكى غير الحاسم من قضية الصراع العربى - الاسرائيلى بدت مبادرة بوش متناقضة وغير مقنعة فالولايات المتحدة هى أكبر مصدر للسلاح إلى منطقة الشرق الأوسط وجاءت مبادرة بوش بينما أعلنت الولايات المتحدة عن تخزين أسلحة بمئات الملايين من الدولارات فى اسرائيل وأن اسرائيل يمكن أن تستخدمها فى حالات الطوارىء ولما سئل المسئولون الأمريكيون عن صفقات السلاح الأمريكية الجديدة لدول الخليج قالوا إنها للدفاع الشرعى عن النفس

وفى حصم الأحداث استشعر العالم أهمية الاستقرار بمطقة الشرق الأوسط حفاظاً على مصالح القوى العالمية والإقليمية ، ومس هنا فقد علت سرة صرورة حل المشكلة الفلسطيبية فى إطار مؤتمر دولى وكذلك برع الأسلحة النووية من المنطقة

ولكن ما إن انتهت الحرب وبدأ التحرك الأمريكى للحل السلمى لمشاكل المنطقة والعمل على وضع ترتيبات ونظام الأمن بالمنطقة ، احتلفت السرة وبدأ التسويف فى عقد المؤتمر وأن الوقت عير مناسب الآن ، كذلك بدأ الحديث عن صعوبة برع الأسلحة النووية من المنطقة وهنا تظهر اسرائيل حيث هى الوحيدة التى تملك هذا النوع من السلاح حالياً فى منطقة الشرق الأوسط

ولاشك فى أنه ما لم تعالج مشاكل المنطقة من أساسها فإن التوتر سوف يستمر فيها ، وقد يؤدى إلى قيام حرب أخرى فى المنطقة

****

٣ ـ ٣ ـ الهموم العربية

رغم ما يطلب من واقعية وصدق فى توصيف الأوضاع التى جرت على الساحة العربية فى الحقبة النفطية والتى مهدت الطريق لكثير من الكوارث والنكبات فإن الإغراق فى الكوارث الحالية قد يكون محبطاً للهمة فقد أردنا أن تكون الرسالة شهادة على عصر لأنه ليس مرغوباً أو مفيداً أن تبدو وكأنها شاهد على قبر

وبعد كل نكبة أو كارثة يكتشف بعض المثقفين أو يعيدوا اكتشاف أن شعوبنا

العربية كانت السب فى النكبة لأنها شعوب متخلفة ترفض التنوير والنهضة وعاجزة عن إحداث التغيير وهى دائماً مستسلمة خائفة وقانعة لا تتحرك ولا تطالب ولا تقاوم الانحراف أو الخطأ وآخرون يرجعون النكبات إلى النظام العربى لأنه نظام يجمع أطرافاً غير متجانسة كل طرف له فلسفته وتوجهاته وطموحاته ودائماً متنازعة وعاجزة عن إيجاد حلول سليمة لنزاعاتها أو الدفاع عن نفسها

إلا أن البحث فى جذور هذه المشاكل والخلافات ، هو الذى يمكننا من طرح القضية العربية بشكل بناء يساعد على إنجاز المهام المطروحة فى جدول أعمال العرب ، لما بعد حرب الخليج وهذه المهام كثيرة ومتعددة ، هناك المصارحة المطلوبة قبل المصالحة ، وهناك إعادة التعمير الأخلاقى قبل الاقتصادى ، وهناك علاج الشرخ النفسى قبل المادى ، وهناك إعادة الثقة والاستقرار والمحافظة على أمن الخليج باعتباره جزءاً أساسياً لتحقيق الأمن القومى العربى

ولكن كل هذه المهام وغيرها يجب أن تجرى مناقشتها على أساس أمرين مهمين الأول أن الشعوب العربية غير مسئولة عن هذه النكبة أو غيرها لأنها لم تكن مشاركة لا بالرأى ولا فى صنع السياسات واتخاذ القرارات والثانى أن النظام العربى كان له دور عظيم فى مواجهة التحديات وفرض الشرعية والنظام فى المنطقة وإنه بهذا المعنى يستحوذ على مضمون جيد لنظام أمن قادر على حماية أقطاره على الأقل من بعضها البعض

فالأحداث التى مرت بمنطقتنا العربية ومواقف الكثير من القوى السياسية تجعل

من المحتم علينا أن نعيد النظر فى العديد من القضايا بل أيضاً فى العديد من المسلمات ، فمسئولية الكلمة والتحليل لا تقل خطورة عن مسئولية العمل والممارسة ، ومسئولية الوصول إلى استنتاجات حاسمة وقاطعة ربما كانت أخطر من الإثنين معاً ، لذلك فإن الوصول إلى استنتاجات يستدعى أولا الالتزام بالموضوعية والصراحة والأمانة العلمية

ونحن فى طرحنا هذا ، لا نتهم أحداً بالخيانة والعار ، ولا نضع أكاليل البطولة والانتصار على رأس أحد ، والتزامنا الوحيد هو تجاه شعوبنا العربية التى قدمت الغالى والرخيص فى المعركة ضد اسرائيل والقوى المعتدية دون أن تحقق أى تقدم يذكر فى هذه المواجهة ، بل على العكس من ذلك ، فقد تحولت المنطقة فى ظل السياسات السائدة إلى كثير من الأزمات والنكبات على يد غيرنا حيناًوبيدنا ذاتها أحياناً

إن هذا الوضع يتطلب من الجميع أعلى درجة من الموضوعية ومن الصدق ومن الحساب الدقيق البعيد عن العواطف الجياشة أو الهتافات المدوية أو بيانات الإدانة والشجب والاستنكار التى أثبتت فى معظم الأحيان أنها لا تساوى قيمة الحبر الذى كتبت به

إننا إذ ننطلق من انتمائنا الذى لا يتزعزع لجماهيرنا العربية المغلوبة على أمرها والمسحوقة اجتماعياً وقومياً ، فإننا أيضاً ننطلق من حقيقة أن جميع القوى السياسية جماعات وأفراداً ـ ونحن منهم ـ مسئولون عما وصلت إليه الأوضاع من

ترد ، وفى نفس الوقت فإننا رغم تقييمنا السلبى لدور القوى الوطنية والعربية فى معركة المصير ضد اسرائيل وضد التخلف ، فإن ذلك لايجعلنا نيأس أو نقنط من دور هذه القوى فهى ـ رغم كل سلبياتها ـ المؤهلة لقيادة النضال شريطة أن تنفض عن نفسها وبجرأة هذه السلبيات ، وهذا لن يأتى إلا بالتصدى الشجاع والنقد الحاد للأخطاء وتجاوزها على الصعيد الفكرى والسياسى والعملى ، وهذا كله لن يتحقق إلا عن طريق حوار ديمقراطى واسع بين الحكام والمحكومين أو بين القيادة السياسية والقوى الوطنية فى كل بلد عربى وفى المنطقة العربية ، حوار حاد وجرىء ، بعيداً عن أى شكل من أشكال الارهاب الفكرى ، أو وضع مقدمات فكرية أو سياسية مسبقة ، فالهدف فقط هو مصلحة الشعوب العربية

إننا عندما نناقش قضية العرب ومستقبلهم ، يجب أن نخلص أنفسنا من الكثير من الاحكام المسبقة ، ومن تبنى اتهامات أى طرف للأطراف الأخرى فهذه الاتهامات ذاتها هى مادة للبحث أكثر منها أحكاماً ، كما يجب أن ننفض عن أنفسنا المنهج الجزئى الذى لا يأخذ فى إطار سياقه العام والتاريخى سواء على المستوى القطرى أو المستوى العربى أو المستوى الدولى

فلا شك أن النظام الدولى يلقى بآثاره على التفاعلات الاقليمية داخل النظام العربى ومنطقة الشرق الأوسط ، كما يحدد إلى درجة كبيرة أنماط علاقات العرب بعضهم ببعض وعلاقات العرب بالقوى الخارجية وفى هذا الإطار كان النصف الأول من الثمانينيات حاسماً فى تأكيده على وجود رِدة اقتصادية سياسية اجتاحت

الوطن العربى على المحاور الدولية والقومية والقطرية اتحدت شكل " التوازن الركودى " بين الأنظمة العربية ولكن وهو الأهم ، انطوى استمرار الركود أو التراخى فى العمل العربى على مخاطر حسيمة ، تماثلت فى تباعد الشعب العربى عن غاياته المنشودة ، وشجعت اسرائيل على غزو لبنان واحتلال نصفها وضرب المقاومة الفلسطينية وتصفية الوجود الفلسطينى كما استمرت اسرائيل فى احتلال الأراضى العربية فى الجولان والضفة العربية وقطاع غزة والقدس

ولقد تطور الوضع فى الوطن العربى مما يوجب الاهتمام من ناحية ويثير الشك من ناحية أخرى حتى أصبحت المنطقة العربية تواجه إلى جانب الصراع العربى / الاسرائيلى صراعاً جديداً ، قوياً ومدمراً هو الصراع العربى / العربى ولكن خطورة الموقف تتركز فى أن النظام الدولى يسوده توازن استراتيجى يكاد يكون مستقراً بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، بينما النظام العربى اهتزت قوائمة عند الأساس وضاع رسمه وتبعثر تصميمه ، بحيث تحولت منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد المنطقة العربية إلى منطقة دمار وخراب وإرهاب وهددت نهد الإمكانية التاريخية بعد حرب الخليج ومحاولة صدام حسين احتلال الكويت

ويكفى للتدليل على مآل الأوضاع القومية للوطن العربى ، تداعى صور التعاون العربى ، من مفهوم اتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة ، على ما شابهما من عيوب فى الخمسينيات والستينيات إلى مفهوم " استراتيجيات الحد الأدنى " و " العمل العربى المشترك " فى نهاية السبعينيات كانت مصر

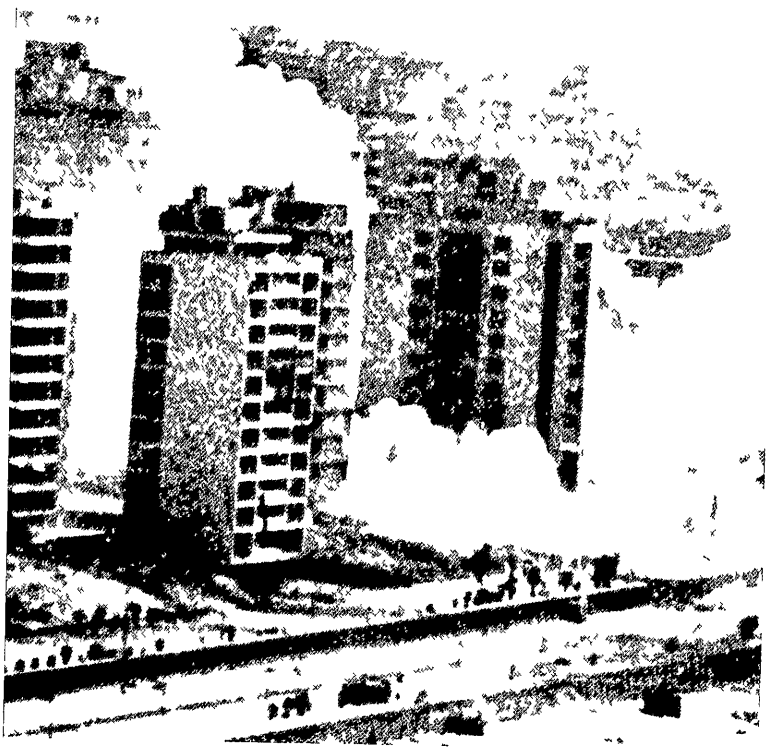
وقتها خلافاً لدورها التاريخى فى دعم الصف العربى بعيدة عن المؤسسات العربية وإن وصلت التجزئة فى الوطن العربى حتى قمة هذه المؤسسات العربية ، فصارت هناك جامعتان عربيتان واحدة للعرب فى تونس تضم سوريا وليبيا والدول العربية عدا مصر والأخرى فى القاهرة دون باقى العرب فإنه فى ظل هذه الظروف والمتغيرات الدولية والقومية والقطرية لابد أن يحضر فى الذهن كل العوامل المفقودة التى أدت إلى هذا الانهيار العربى والتى تؤكد استحالة استمرار العرب بدونها

وفى هذا الصدد يحسن أن نميز بين فترتين مختلفتين ـ الخمسينيات والستينيات ـ حين لعبت مصر دوراً وحدوياً أميناً داخل الجامعة العربية ومن خلال مؤتمرات القمة العربية ، وفى السبعينيات حينما لم تعد مصر تلعب هذا الدور

ففى الفترة الأولى كانت الجامعة العربية أكثر فاعلية خصوصاً تجاه القضايا القومية المهمة كقضية الاستقلال والتحرر ، والقضية الفلسطينية وتصفية الخلافات العربية كما كانت مؤتمرات القمة العربية أداة قومية هامة لخلق إجماع قومى حول قضايا العرب الحساسة أما الفترة الثانية التى كانت فيها الجامعة العربية فى تونس لم تكن تعكس سوى الضعف والتردى العربى كما أن مؤتمرات القمة العربية تحولت إلى أداة للمزايدة السياسية العربية وعمليات الابتزاز السياسى وتصفية الحسابات بين أنظمة عربية وأخرى

ومع استمرار التفتت العربى وتباين المواقف من القضايا المصيرية وضعف

المؤسسات العربية ، وانتشار الصراعات فضلاً عن عدم وضوح أى توجه حقيقى ومنطقى نحو المستقبل ، أو حتى نحو مواجهة الواقع العربى المرير ، لم يستطع العرب أن يستفيدوا من خصائصهم القومية ، ولا من الأموال النفطية الهائلة التى هبطت عليهم بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ من جراء تصحيح أسعار النفط وقد قدّر حجم العوائد النفطية فى العقدين الماضيين بما يقرب من ألف مليار دولار وهو رقم فلكى ، لا يمكن لإنسان أن يتصور ما يحدثه هذا الرقم أو نصفه أو ربعه أو حتى عشره فى تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية داخل الوطن العربى



الاجتياح الإسرائيلي الهمجي للبنان

حراس النفط وضياع الثروة العربية

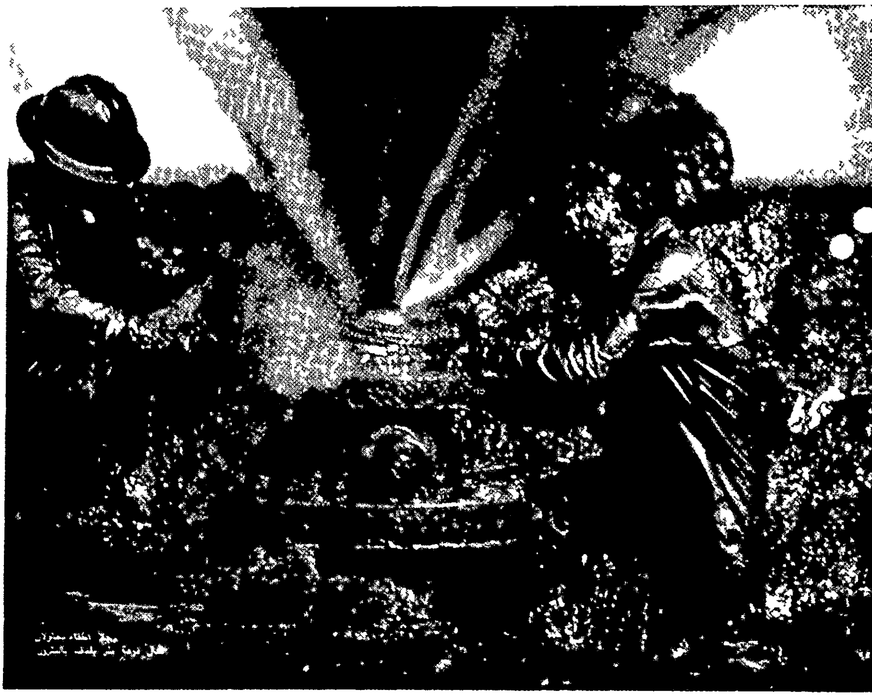


القصف الإسرائيلي الوحشي على لبنان



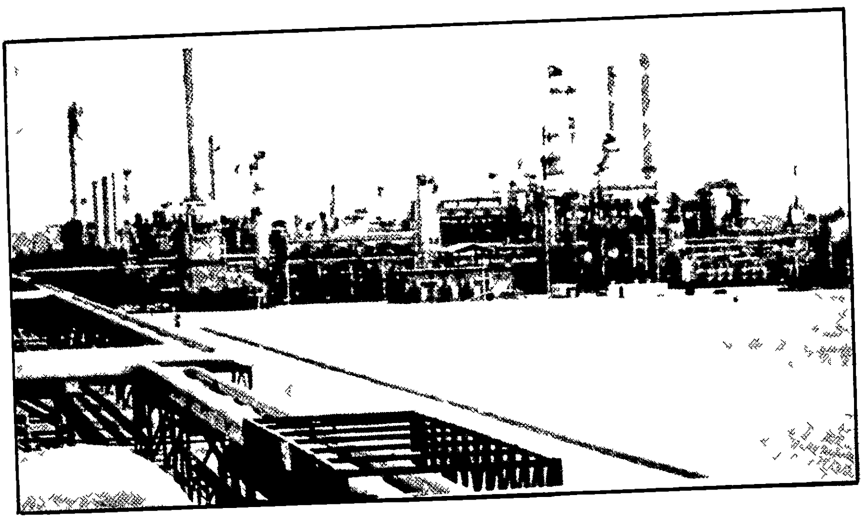
المسلمون الابرياء
والعارات السامة والاسلحة الكمماسة
العراقية (الحرب العراقية الايرانية)





تشرنوبيل اخرى فى الخليج تطلق الغازات بدل الإشعاعات





النفط العربى   سلاح استراتيجى عربى لم نحافظ عليه

الفصل الرابع

التوازنات الجديدة بالمنطقة وإدارة الصراع

" الطريق الى فهم السياسه
يبدأ بالنظر الى الخريطه "

٤ ـ ١ ـ الصراع العربى / الاسرائيلى

من النقاط النادرة التى استطاع زعماء الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية الاتفاق عليها ، قرار تقسيم فلسطين الذى صدر فى نوفمبر ١٩٤٧ بصفة خاصة ثم الاعتراف بدولة اسرائيل الجديدة فى مايو عام ١٩٤٨ ووصول الصهاينة إلى هدفهم ، فأصبحت هناك دولة يهودية وإن لم تكن مساحتها تغطى فلسطين فى ظل الانتداب فإن الجميع كانوا مع ذلك على استعداد للاكتفاء بهذه القاعدة الهامة

وهكذا ، نجحت مستعمرة أجنبية تساندها القوى الأجنبية ـ بغض النظر عن كل أيديولوجية من الولايات المتحدة الرأسمالية إلى الاتحاد السوفيتى الاشتراكى ـ فى الاستيلاء على جزء من أرض فلسطين بعد أن طردت منها أغلب سكانها العرب ولكن الانتداب البريطانى الذى فرض عليهم بالقوة قد منعهم من المقاومة سياسياً ومن ناحية الأمن ضد هجرة هؤلاء السكان الجدد وقد أصر هؤلاء السكان فور تأكدهم من وجود قاعدة ممتدة عريضة ، على المطالبة باستقلالهم ، أولاً ضد حماتهم القدامى ، ثم ضد السكان الذين يرون حرمانهم من حقوقهم أو السيطرة عليهم ، وقد حصلوا بالفعل على هذه السيادة بقوة السلاح وبتأييد من كل العالم الأوروبى والأمريكى ممثلاً فى الأمم المتحدة ولقد كللت جميع هذه الانتهاكات لقرارات وأوامر الأمم المتحدة بالنجاح . وحتى اغتيال الوسيط السويدى المبعوث من قبل الأمم المتحدة " الكونت برنادوت " بأيدى الارهابيين اليهود وهو لم يصبهم بأى ضرر

ورفض العرب ، الذين تغمرهم الحسرة والمرارة والألم الاعتراف بهذا الأمر المفروض من جانب أوروبا وهذا البتر الاستعمارى الذى فرض عليهم من قبل القوتين الأعظم فى العالم ، ولم تتوقف الاشتباكات إلا لكى تتأهب لاشتباكات أخرى فإن الحرب بالنسبة لهم كانت مستمرة بشكل آخر ومنذ بدأ الصراع دخلت الدول العربية مع اسرائيل والقوى الأجنبية المكملة لها والمساعدة لسياستها التوسعية والعدوانية فى أربعة حروب ، كانت فى حقيقة أمرها حرباً واحدة مستمرة فى الصراع على الشرق الأوسط وفيه ، اتخذ شكل العنف والارهاب والدمار مما

أثر بالسلب على أمن وحياة ومستقبل شعوب المنطقة وأوقف تطلع الجماهير العربية نحو الوحدة والتنمية والرخاء

وتعتبر حرب السويس عام ١٩٥٦ قمة صراع بدأ قبلها بسنوات طويلة ثم استمر بعدها وتصاعد سنة ١٩٦٧ ، ولم يتوقف بعد حرب ١٩٧٣ ، وحتى هذه اللحظة

ومن الأمور الغريبة أن اهتمام الأوساط العربية بكثير من المسائل المتعلقة بالكيان الصهيونى لم يتسع نسبياً إلا بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ فبعد أن كان الفهم الشائع عن العدو الصهيونى يقوم فى الأغلب الأعم على التهوين من شأنه إلى أبعد الحدود ، جاءت التطورات المعروفة التى شكلت مسار الصراع العربى / الاسرائيلى بعد ١٩٦٧ لتساهم فى تقديم صورة مغايرة عن هذا العدو ، قوامها "التهويل" والمبالغة وما بين التهوين والتهويل تعرض المواطن العربى المفترى عليه لأشرس محاولات غسيل المخ وتزييف الوعى

إلا أن محاولات بيع الصورة الوردية الزائفة أو محاولات زرع بذور اليأس المسمومة وفرص الاستسلام لم تستطع رغم ضراوتها واحتمائها بالمناخ السائد فى البلدان العربية أن تحول دون ظهور محاولات جسورة ورائدة وعملية تهدف إلى دراسة الكيان الصهيونى ودراسة النظام الدولى وطبيعة القوى المتحكمة فيه وأبعاد التناقضات داخل صفوفه بحيث تتبع إمكانية الاستفادة من هذه التناقضات وكيفية تطبيق هذه الاستفادة

وقد أدى هذا الأسلوب فى التعامل مع طبيعة الصراع إلى انتصار العرب لأول مرة على العدو الاسرائيلى عام ١٩٧٣ ، وبعدها بسنوات بدأت اسرائيل فى غزو الأراضى اللبنانية وضرب الفدائيين والشعب الفلسطينى فى المخيمات وطردهم من لبنان وتعقبهم فى تونس وفى الضفة وفى كل مكان مما أدى إلى تصعيد عمليات العنف والارهاب وامتدادها لتشمل أطرافاً خارج أطراف الصراع وعانى المجتمع الدولى أسوأ فترة فى تاريخه

ثم بدا أن مرحلة بكاملها فى الشرق الأوسط قد وصلت إلى نهايتها وأوشك الستار أن ينزل عليها لترتفع علي مرحلة جديدة حاسمة فى الصراع وهى مرحلة الانتفاضة الفلسطينية داخل الأرض المحتلة والتى مازالت مستمرة حتى الآن وقد عملت هذه الانتفاضة على نقل الصراع داخل الأراضى المحتلة كما فرضت إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة من خلال قرار المؤتمر الوطنى الفلسطينى

ولقد تطورت الأحداث تطوراً سريعاً فى ظل متغيرات دولية جديدة وفى ظل معطيات الواقع المحلى بالمنطقة ، ودخل الصراع العربى/الاسرائيلى منعطفاً جديداً وحاسماً وخطيراً له مقومات خاصة واستراتيجية فكر وتحرك وعمل فالصراعات التاريخية الكبرى ليست فرقعات مدافع أو دبابات وليست هدير أساطيل فى البحر أو الجو وأيضاً ليست تسابقاً نحو أسلحة الدمار الشامل ، أو الأسلحة فوق التقليدية (البيولوجية أو الكيميائية) ، وإنما هذه الصراعات ، وهو صدام سياسى واجتماعى وفكرى بالدرجة الأولى ، ولعل استاذ الاستراتيجية الأعظم "كلاوزفيتز"

لمس صلب الحقيقة بمقولته الشهيرة إن الحرب هى السياسة بوسائل أخرى

ويعيش العرب اليوم مرحلة من أصعب وأدق مراحلهم المصيرية ، فالتطورات السريعة والخطيرة التى تمر بهم تلقى بظلها على مستقبل الوطن العربى الغامض بكل كياناته دون استثناء

فقد هدأت العاصفة الخليجية بعد أن دمرت وخربت دولاً عربية ، وقبل هذا وبعده نفوساً وقلوباً عربية وقصت تقريباً على القدرة العسكرية العراقية ، وفى مقدمتها ترسانة الأسلحة الكيميائية والتى كانت تمثل نوعاً من التوازن فى المنطقة أمام الأسلحة النووية التى تمتلكها إسرائيل ، كما ضاعت أموال العرب فى الصرف على معركـــة تحرير الكويت ، وتدفق النفط فى الخليج ليلوث المياه ويختلط بدماء العرب

واليوم ينشغل العرب برفع الأنقاض ، وإخراج الجثث وتنقية مياه الخليج وتطفئة النار المشتعلة فى آبار النفط الكويتى ، وفى قلوب أبناء الوطن العربى الذين يشاهدون النار تأكل ثرواتهم وتحرق الأخضر واليابس نعم إن الذى حدث للعرب هو موت وخراب ديار وبالرغم من ذلك فلا ينبغى لنا أن نستمر باكين على الأطلال ونلوم أنفسنا على ماحدث فلقد وقعت الواقعة وزلزلت الأرض العربية ونفذ قضاء الله ، وليس أمامنا إلا أن نحتوى الأزمة ونتطلع بالأمل إلى المستقبل فى إطار معطيات الواقع ومتغيرات النظام الدولى الذى يتم فيه تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، وعلى أساس تعايش الدول والشعوب متعاونة مع بعضها من

أجل تحقيق مصالحهم المتبادلة ، بدلاً من تحقيقها على حساب الآخرين ، وطمع وجشع الأقوياء والأغنياء وفى هذا الإطار ، فإن أحد أهم القضايا المرتبطة بتحقيق السلام العادل والدائم فى المنطقة ، ما يتعلق بمستقبل إدارة الصراع العربى / الاسرائيلى سياسياً وعسكرياً فى ظل القدرة النووية الاسرائيلية ، التى ستكون السبب الرئيسى فى لخبطة التوازنات فى المنطقة واستمرار التوتر والغليان بها

ولذلك فإن الحاجة أصبحت ملحة للبحث عن الوسائل والآليات التى تسمح باتخاذ إجراءات نزع السلاح غير التقليدى أو ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل وذلك رغم ظروف المنطقة الصعبة والدقيقة التى تفرض علينا أن نعمل فى ظل قيود شديدة وثوابت محددة وأن نتمسك بالواقعية إذا كنا صادقين مع أنفسنا وجادين فى منهجنا

فالصراعات الموجودة فى الشرق الأوسط هى صراعات سياسية فى المقام الأول ولقد خلقت تلك الصراعات على مر السنين قدراً متزايداً من التشكك والريبة بين دول المنطقة وما لم يتم إيجاد حل لتلك النزاعات فإن هناك احتمالاً كبيراً بأن يتعثر أى جهود للاتفاق على إجراءات نزع السلاح ، فالتفاوض بين متصارعين أمر بالغ التعقيد فى جميع الأحوال وتتفاقم حدته فيما يتعلق بإجراءات نزع السلاح لانعكاساتها على الأمن القومى للدول

وتأسيساً على ذلك فإن المدخل الطبيعى لهذه الإشكالية يتمحور حول إيجاد صيغ عادلة لحل كل النزاعات القائمة فى منطقة الشرق الأوسط كمدخل لإنجاح

لأنه قد يكون من المحذور أمام اسرائيل الربط بين نزع الأسلحة الكيميائية ونزع الأسلحة النووية ، وهو أمر لابد من حسمه ، لأن القدرة النووية الاسرائيلية هى أول المخاطر التى تهدد منطقة الشرق الأوسط من جراء هذه الأسلحة

وهنا يكون للولايات المتحدة الأمريكية دور هام على أساس التشريع القائم حالياً فى الولايات المتحدة فقانون الولايات المتحدة الأمريكية الذى صدر فى عام ١٩٦٧ ، يحظر تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية أو قروض لشراء أسلحة للدول التى تعرف بأنها ذات قدرة نووية والتى تقوم بإجراء تفجير نووى ، كما ينص القانون على وقف المساعدات عن الدول التى تصدر أو تستورد منشآت لتخصيب اليورانيوم أو مصانع لفصل البلوتنيوم كما ينص قانون منع الانتشار النووى الذى صدر فى عام ١٩٧٨ بأن (التعاون الأمريكى مع أية دولة لا تمتلك أسلحة نووية ، سيتوقف إذا ما قامت هذه الدولة بتفجير نووى ، أو تلغى اتفاقية إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أو أى ضمانات أخرى قدمتها للولايات المتحدة فى إطار اتفاقية التعاون بينهما)

ولكن هذا كله لم يمنع اسرائيل من أن تعظم قدرتها النووية فى المنطقة

****

٤ ـ ٢ ـ إدارة الصراع بالمنطقة

لقد أظهرت التوازنات الجديدة أن ثمة فارقاً ضخماً وخطيراً هو لصالح اسرائيل

أساسه علاقة الولايات المتحدة الخاصة جداً معها وهو أكثر خطورة حينما يتوافق مع التحول الكيفى فى طبيعة الفكر الصهيونى الذى يسيطر على النخبة الحاكمة فى تل أبيب وأبرز ملامح هذا التحول الكيفى هو التأكيد على سياسة القبضة الحديدية والردع النووى وضرورة تفوق اسرائيل المطلق بحيث تصبح القوة رقم واحد فى المنطقة ، بل القوة الإقليمية العظمى

وحكومة شامير هى حكومة حرب أو دعاة حرب وإرهاب تتصرف فى المنطقة من هذا المنطلق واضعة فى حساباتها أنها مستندة إلى أكبر قوة فى العالم ولن يجرؤ أحد على محاسبتها أو ردعها وبالتالى لن تقبل اسرائيل السلام لأنه ضد فلسفتها وفكرها ، وستستمر فى العدوان والتوسع والتعالى على الدول العربية إلا إذا وجدت من يشكمها ويكسر أنفها المرفوع ووقتها ستجلس ذليلة لتتفاوض مع العرب

ولذلك فإن أهم التطورات بعد حرب الخليج الأخيرة ، ما يتعلق بمستقبل إدارة الصراع العربى / الاسرائيلى وتحوله من صيغة الردع بالأسلحة التقليدية إلى الردع بالأسلحة النووية واعتبار أن استراتيجية الردع النووى أحد مقومات السياسة الأمنية والتى سيكون لها انعكاسات فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية فى ضوء المعطيات الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية على الخصوص

هذه التحولات الجذرية لتوازنات القوى والتى هى لصالح إسرائيل هى التى

حعلتها ترفص كل سبل السلام وترفص مبدأ الأرص مقابل السلام ، وأيصاً ترفص تنفيد قرارات الأمم المتحدة الصريحة فى هدا الشأن وبالتحديد القرارين رقمى (٢٤٢ و ٣٣٨) وأكثر من دلك تتمادى فى إجراءات القمع والاعتداء على الأرص وعلى الشعب الفلسطيىى داحل فلسطين فهى صاربة بعرص الحائط كل النداءات الأمريكية والدولية التى تطالبها بوقف بناء المستوطنات فى الأرص العربية المحتلة وإعادة النطر فى مسألة هجرة اليهود السوفييت إلى هده الأراصى والشىء المحير أن الولايات المتحدة عاصبة من الرئيس صدام حسين لأنه عرقل جهود بعثة الأمم المتحدة المنوط بها التفتيش على أسلحة الدمار الشامل التى تبقت للعراق بعد الحرب حتى يتسنى التحلص منها فى الوقت الدى تغص فيه الولايات المتحدة الطرف عن ما لدى إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل

ولابد من تخليص المنطقة كلها وأول طرف فيها إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل وأيصاً الحد من التسلح وإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من الأراصى العربية التى احتلتها

وفى هدا المقام فإن ما تردده القوى العطمى بمبدأ عدم التكاثر النووى هو محص لغو فقد أثبتت الأحداث أن النادى النووى يسمح له بالتكاثر وقبول أعصاء جدد ، فقط إدا ما كانوا من تابعى القوى العطمى حاصة من كان يدور فى الفلك الأمريكى ، مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية ، أما إدا كانت دولة عربية أو إسلامية مثل باكستان فهناك إصرار من جانب الولايات المتحدة على

مىع حدوث دلك بأى ثمں

إں عقارب الساعة تواصل دورتها حول المنطقة العربية التى تعيش حالياً مرحلة من أدق مراحلها المصيرية فى طل تواربات القوى الإقليمية الحديدة واستراتيحيات الردع النووى الإسرائيلى إں إدارة الصراع العربى / الإسرائيلى على هدا النحو قد حولته إسرائيل إلى شحنة موقوته ستنفحر من أصعر احتكاك ولں تسلم إسرائيل الآثمة منها

إں العرب ليسوا دعاة حرب وعدوان فالإسلام يأمرنا أن نحنح للسلم إدا حنحوا العرب والمسلمون لا يستعدون من أحل القتال والعدوان ولكن من أحل الدفاع عن سيادتهم ومقدساتهم ويقول عر من قائل " وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم " صدق الله العطيم

نحں نستعد لكى نردع ونرهب ونحيف المعتدى حتى نحعله يفكر ألف مرة قبل أن يشرع فى الاعتداء علينا ولا نستعد لكى نعتدى على حقوق أو سيادة الغير كما تفعل إسرائيل

إں إسرائيل تقاتل لتردع والأصل فى الردع أن يمنع القتال والاعتداء ، وفى إطار هدا فإں التحول الإسرائيلى إلى تطبيق استراتيحية نووية تقوم على الردع المفتوح والمناح إنما يعكس نصورة واصحة هدفاً استراتيحيا إسرائيلياً فى إحضاع الوطن العربى على القبول بإسرائيل كقوة أولى فى المنطقة مع عدم التفكير فى الوقت نفسه بإيحاد أية خطوة تعنى باستعادة الأراضى العربية المحتلة أو بمعارضة

****

٤ - ٣ - إسرائيل وأسلحة الدمار الشامل

تقول الولايات المتحدة إن إسرائيل تنفى أن لديها أسلحة نووية ، وحقيقة الأمر عكس دلك لأن الولايات المتحدة تعلم تماماً قبل عيرها من الدول بأن أبرر التطورات التى حدثت فى المحال النووى الإسرائيلى ، هو ما حدث إبان حرب ١٩٧٣ ، أما التطور الثانى ، فهو الخاص بالصفقة التى عقدتها الولايات المتحدة مع إسرائيل حلال ريارة الرئيس بيكسون لها فى يونيو ١٩٧٤ ، وكانت تقتضى حصول كل من مصر واسرائيل على محطتين لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية ، وفى أعسطس ١٩٧٦ ، انتهت المفاوصات فى واشنطن بالتوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاقية إلا أنه كان واصحاً لكافة الأطراف ، أن التصديق على الصفقة يعتمد على موافقة كل من مصر وإسرائيل على السماح للولايات المتحدة بإحراء تفتيش على منشآتها النووية ورفض بيرير شروط التفتيش الأمريكى ، ولدا لم يوقع على العقد على الإطلاق

ثم دحلت إسرائيل تطوراً ثالثاً من حلال ما نجح فيه العالمان الإسرائيليان ، "اسحق تنيرر راهل" و "مناحم ليفيد" فى عام ١٩٧٧ من إحراء تقدم فى محال معالحة تحصيب اليورانوم عن طريق استحدام أشعة الليرر

وبعد دلك وسعت إسرائيل نطاق ترسانتها النووية من حيث الكم والكيف

وكدا ترسانتها ، فى محال بطم إطلاق الصواريخ ، والدى من أحله كان تعاونها مع حنوب أفريقيا وتايوان حيث كشفت أقمار التحسس الأمريكية فى ٢٢ ستمبر ١٩٧٩ إنفحاراً نووياً فوق المحيط الهندى على ارتفاع ٢٦ ألف قدم نتج عن إطلاق قديفة من مدفع حاص عيار ١٥٥ م أنتحته شركة أمريكية تسمى أبحاث الفصاء وكانت كل من إسرائيل وحنوب أفريقيا قد اشترت هدا المدفع الخاص بعد أن نححتا من الإفلات من نظم المراقبة الأمريكية والكندية والبريطانية ، وقدرت مصادر المعلومات أن هدا الانفحار كان تحربة مشتركة بين حنوب أفريقيا وإسرائيل وهى متعلقة بأحدث النظم النووية التكتيكية المتطورة حداً وقد حدث أن رصد إنفحار آحر مماثل فى نفس المواصفات فى ١٥ ديسمبر ١٩٨

إن اسرائيل تمتلك عدداً من قنابل نووية انشطارية مثل قنبلتى هيروشيما ونحازاكى أصغر حجماً وأشد تأثيراً وأن لها قدرات أخرى خفية ، هدا ما جاء على لسان الإسرائيلى الهارب ' مردخاى فتونو " والدى عمل بمفاعل ديمونة لمدة عشر سنوات

كما أنه من المفيد أن ندكر الدين نسوا أو تناسوا أنه فى يوليو ١٩٨٨ تم التوقيع على وثيقة إسرائيلية - أمريكية تتعلق بتعاون مشترك لإنتاج نظام مضاد للصواريخ وهو نموذج مصغر لمبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية المعروفة باسم حرب الكواكب وهو مشروع فى ظاهره دفاعى لكن فى جوهره هجومى ، لأنه يجعل لطـــرف واحد القدرة على توجية أية ضربة هجومية دون تعرضه لضربة

مماثلة

وتشارك إسرائيل فى برنامج حرب الكواكب الأمريكى ، ولذلك فإن الإدارة الأمريكية وافقت على تمويل المشروع الإسرائيلى بمبلغ ١٨ مليون دولار فى مرحلته الأولى ، وشهد كبار قادة البرنامج الأمريكى لحرب الكواكب حفل التوقيع على الوثيقة الإسرائيلية الأمريكية فى واشنطن

وقد سبق توقيع هذه الوثيقة حملة أمريكية اسرائيلية حول امتلاك عديد من الدول العربية صواريخ متوسطة المدى ، وإن تلك الصواريخ باتت تهدد أمن اسرائيل

وفى هذا الإطار أبدت الإدارة الأمريكية انزعاجها لشراء السعودية صفقة صواريخ صينية ، وأعرب "ريتشارد ميرفى" أثناء زيارته للمملكة آنذاك عن عدم ترحيب واشنطن بهذه الخطوة رغم تأكيد السعودية أن تلك الصواريخ بهدف مواجهة أى تهديدات إيرانية

* وطلب "ميرفى" من قادة قطر أثناء زيارته لها إعادة الصواريخ الأمريكية من طراز ستنجر والتى اشترتها قطر من تجار أسلحة عبر المنظمات الافغانية التى كانت قد حصلت على تلك الصواريخ من الولايات المتحدة بينما رفضت الإدارة الأمريكية بيعها لأية دولة عربية

* ونشطت إسرائيل والولايات المتحدة فى الترويج لأنباء حول حصول سوريا على صواريخ صينية متوسطة المدى أرض ـ أرض ، ورفضت سوريا الاحتجاجات

والتهديدات الإسرائيلية والأمريكية حول هذا الموصوع وأكدت على حقها فى الحصول على الأسلحة التى تحتاجها من أى مصدر كان للدفاع عن أمها ومواجهة التهديدات الإسرائيلية

ولم تكن مصادفة أن تعلن الإدارة الأمريكية فى هدا التوقيت عن اكتشاف شبكة مصرية لتهريب مادة كربون ـ كربون اللازمة لصناعة رؤوس الصواريخ الكيميائية وتحسين دقة التصويب

وكشفت الإدارة الأمريكية عن القيود التى تصعها على قدرة مصر لتحسين وتطوير أنظمتها الصاروخية وكشفت إسرائيل فى الوقت نفسه عن وجود برنامج مصرى / أرجنتينى لتطوير الصواريخ المصرية بتمويل عراقى

ولم تخف إسرائيل والولايات المتحدة عدم رضائهما عن امتلاك العراق للصواريخ المتوسطة المدى ، والتى أطلق منها أكثر من ٢ صاروخ على إيران خلال حرب الصواريخ فى الشهور الأخيرة من هذه الحرب واعتبرت أن تلك الصواريخ يمكن أن تغير من توازن القوى فى الشرق الأوسط

وفى ظل تلك الحملة ، خرجت الاتفاقية الإسرائيلية الأمريكية الجديدة التى أكدت ورسخت الحقائق القديمة بصيغة جديدة

* فالاتفاقية تضمن لإسرائيل استمرار تفوقها الدائم كقوة إقليمية كبرى فى الشرق الأوسط

* كما أنها تحرم الدول العربية حتى شديدة الاعتدال مثل مصر والسعودية من

امتلاك أنظمة صاروخية دفاعية مماثلة ، سواء من الولايات المتحدة أو حتى من أطراف أخرى مثل الصين

وفى هذا الإطار فقد اعترف اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلى السابق بأن بلاده تمتلك أسلحة نووية وأسلحة دمار شامل قادرة على تدمير أية دولة ، وقال أنه يتعين على الجيش الاسرائيلى أن يظل هجومياً بكل ما فى الكلمة من معنى ، وقادراً على نقل المعركة إلى أراضى الخصم بكل الوسائل ، وقال رابين فى محاضرة ألقاها بجامعة حيفا ونقل راديو إسرائيل جانباً منها أن الجيش الإسرائيلى الهجومى هو الذى يحقق الردع ويقرر مصير المعركة وإن عامل الردع يعتمد على بقاء القوات الإسرائيلية الأقوى والأفضل تسليحاً بالمنطقة ، كما أشار رابين إلى أن كل الحروب التى خاضها الجيش الإسرائيلى لم تفلح فى جر العرب إلى التفاوض وتوقيع اتفاقيات سلام

وفى محاولة لشرح الموقف الأمريكى من امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية أعلن "بول دولفتير" وكيل وزارة الدفاع الأمريكية فى مؤتمر صحفى أن الولايات المتحدة تحث إسرائيل دائماً على التوقيع على المعاهدة الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية ، وأن الحكومة الأمريكية تود أن ترى جميع الدول فى المنطقة ، وقد وقعت على هذه المعاهدة وأضاف المسئول الأمريكى أنه لا يمكن الانتظار حتى تتساوى دول الشرق الأوسط فى امتلاك الأسلحة النووية قبل أن يصبح ممكناً التفاوض حول تخفيضها

وأكد وكيل وزارة الدفاع الأمريكى أنه لا يمكن الانتظار لأن الوضع فى الشرق الأوسط سيء إلى الحد الذى يتطلب العمل على تجميده على ما هو عليه الآن ، والبدء فى العمل للوصول إلى نزع أسلحة الدمار فى المنطقة وقال إن الولايات المتحدة لا تؤيد احتفاظ أية دولة فى المنطقة بالأسلحة النووية بل إنها تعتقد أن جميع الأطراف يجب عليها التخلى عن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ، لأنه ليس هناك سبب لأن يحتفظ أحد بهذه الأسلحة والقدرات التدميرية

وهذا الكلام يدل حقيقة على أننا فعلاً نواجه خطراً حسيماً جداً من ناحية إسرائيل ، فهى كما قال رابين وزير دفاعها السابق تملك أسلحة كافية لتدمير أية دولة والعامل الرئيسى وراء ذلك هو أن إسرائيل منذ أنشئت وهى تعد نفسها للقضاء على كل دول المنطقة العربية لأنها تعرف أن العالم كله لا يريدها

والولايات المتحدة تعارض امتلاك إسرائيل للقدرة النووية أو أنها تظهر ذلك ابتداء من الستينيات عندما استخدمت إدارات إيزنهاور وكيندى وجونسون أسلوب (العصا والجزرة) فى هذا الموضوع تجاه إسرائيل فقد حذروا إسرائيل من تحويلها إلى دولة نووية بصورة مباشرة حتى لا تهدد مصالحهم فى المستقبل ويجب أن نتوقع أن يكون الرد الأمريكى على تبنى إسرائيل قدرة نووية علنية شديداً فى عهد الرئيس بوش

ولكننا لا ينبغى أن نظن أن أمريكا تتخلى الآن عن إسرائيل فإن الواقع هو أن السنوات الطويلة الماضية التى وقفت فيها الولايات المتحدة إلى جانب اسرائيل

جعلتها جزءاً من قوة أمريكا فى الشرق الأوسط ، وقد قالت مجلة تايم فى الفقرة التى نتابعها الآن أن وزير الدفاع الأمريكى ديك تشينى أبلغ الحكومة الإسرائيلية أن واشنطن ستتحمل الجانب الأكبر من نفقات تسليح إسرائيل بالصواريخ الجديدة ، وقد أعطت الولايات المتحدة لإسرائيل عشرة فى المائة من تكاليف الطائرات المقاتلة إف ١٥ التى تستعملها إسرائيل وأن الولايات المتحدة تحرص على أن تحتفظ إسرائيل بتفوقها فى السلاح ، وقد وعدت اسرائيل بأن تسمح الولايات المتحدة باستخدام الأسلحة التى تعطيها لها إذا لزم الأمر وتتفاوض الولايات المتحدة مع بقية بلاد المنطقة فى أن يكون لها الحق فى استخدام الأسلحة التى تعطيها لها

وفى هذا الإطار طلبت اسرائيل من الولايات المتحدة زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية لها بنسبة ٤ / بدعوى الحفاظ على التفوق الإسرائيلى الاستراتيجى وحتى لا يفكر العرب فى خوض حرب أخرى ضدها

أعلن هذا موشيه اريز وزير الدفاع الإسرائيلى خلال لقائه فى تل أبيب بوفد من المنظمة الصهيونية الأمريكية فى شهر يوليو ١٩٩١

وادعى اريز أن ما تتلقاه إسرائيل سنويا من المساعدات الأمريكية بقيمة ١٨ مليار دولار قد تآكل بفعل التضخم مما يستدعى رفع هذه القيمة إلى ٥ر٢ مليار دولار ، وقال إنه طلب أيضاً من إدارة الرئيس چورچ بوش زيادة الاستثمارات الأمريكية فى مشروعات إنتاج الأسلحة الإسرائيلية وزيادة مشترياتها من هذه الأسلحة ، وزعم أن مبيعات الأسلحة الأمريكية للحرب تهدد التفوق النوعى

لإسرائيل رغم التزام الحكومات الأمريكية المتعاقبة ومنها حكومة الرئيس بوش بالحفاظ على هذا التفوق مشيراً إلى أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق فى ظل سياسة واشنطن الحالية إلا بتلبية جميع احتياجات إسرائيل العسكرية

وفيما يتعلق بالسلام فى الشرق الأوسط أكد ارينز النزعة التوسعية الإسرائيلية بقوله إن الأمل فى إقرار السلام يتوقف على أن تظل إسرائيل أقوى من الدول العربية لأن أعداءنا فى العالم العربى لن يرجحوا ما هو أقل من تدهور العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية وفق مفهوم ـ صحيح أو خاطىء ـ بأن ذلك يوفر المناخ الملائم لشن حرب أخرى يحقق العرب من خلالها ما عجزوا عن تحقيقه من قبل

من ناحية أخرى فرغت قيادة الجيش الإسرائيلى من إعداد الخطة العسكرية للسنوات الخمس المقبلة ، وبدأ رئيس الأركان الجنرال " يهودا باراك " ومساعدوه فى عرض الخطة على ارينز حيث تستمر المناقشات حولها لمدة أسبوع قبل عرضها على مجلس الوزراء ثم على لجنة الخارجية والأمن بالكنيست

وذكر راديو إسرائيل أن الخطة تقوم على استخلاص النتائج من حرب الخليج وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة والمتنوعة ومنح صلاحيات أوسع للقيادات الميدانية وتقليص أعداد القوى البشرية فى مختلف فروع القوات المسلحة وتخفيض استهلاك الوقود والماء والكهرباء والتليفونات

وتأسيساً على ذلك فنحن على اقتناع بأن الأسلحة النووية فى اسرائيل يجب نزعها منعاً لانتشارها فى المنطقة ، وحتى لا يدفع هذا الوضع العالم العربى إلى

المنافسة مع إسرائيل فى هدا المصمار إدا أصرت عليه ، ولن تتقدم إسرائيل تكىولوحيا من حلال برىامج التسليح النووى ، كما لن تفتح عسكرة الطاقة النووية أبواب العلـة والتقدم والرفاهية للإسرائيليين ، أو حتى تمكنهم من العيش مع العرب ، إنها مقبرة تحفرها إسرائيل لنفسها ولعيرها دون أن تدرى العالم تعير وفلسفة النطام الدولى الحديد تؤمن بتحقيق توارن المصالح من حلال سىل التعاون لحدمة الإنسان ، وليس بتحقيق توارن القوى ، من حلال العسكرة النووية لتدمير الإنسان

ويصير من المهم أن يكون المدحل الطبيعى لهذه الإشكالية يتمحور حول إيحاد صيغ عادلة لحل كل النراعات القائمة فى منطقة الشرق الأوسط كمدحل لإنحاح مقترح نرع السلاح النووى والكيميائى فى المنطقة لأنه قد يكون من المحذور أمام اسرائيل الربط بين نرع الأسلحة الكيميائية ونرع الأسلحة النووية ، وهو أمر لابد من حسمه ، لأن القدرة النووية الإسرائيلية هى أول المحاطر التى تهدد منطقة الشرق الأوسط من حراء هده الأسلحة

وفى هدا الصدد يستحق الاقتراح الدى طرحه الرئيس حسنى مبارك بإعلان الشرق الأوسط منطقة حالية من أسلحة الدمار الشامل بمحتلف أنواعها

وعلينا تكثيف حهودنا لاحتيار العقبات المنتشرة على طريق التفاوض وللتأكيد من الالترام بالتعهدات الحاصة باتفاقية حنيف إلى حانب نعض الموضوعات الأحرى وهنا يكون للولايات المتحدة الأمريكية دور هام بناء شريطة أن تضع فى

اعتبارها الظروف الحقيقية السائدة فى المنطقة وشكل النظام الدولى الذى يقوم على أساس من العدل والسلام والأخلاق والضمير - وتقرير تسوية النزاعات بطرق سلمية حتى يمكن أن تتعايش الدول والشعوب مع بعضها وتتعاون من أجل تحقيق مصالحهم المتبادلة بدلاً من تحقيقها على حساب الآخرين

وهذا الوضع الجديد يفرض علينا دراسة وتحليل وتقييم الموقف فى ضوء المتغيرات الدولية والمعطيات المحلية الجديدة ومن أهمها

- المنظومة العربية فى ظل الانعكاسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المدمرة التى أفرزتها حرب الخليج الأخيرة

- الوفاق الأمريكى السوفيتى والاتفاق على كثير من القضايا التى كانت محل خلاف شديد بينهما

- بروز نجم الولايات المتحدة بعد حرب الخليج وانفرادها بزعامة النظام الدولى وتأكيد ما يسمى بالقضية الأحادية بعد تراجع الاتحاد السوفيتى وانشغاله بالمشاكل الداخلية المتشابكة

- هيمنة الولايات المتحدة على منطقة الخليج العربى بصورة واضحة

- الموقف الأمريكى من قضية الصراع العربى / الاسرائيلى وموقفها من قضية الصراع ككل ومن منظمة التحرير الفلسطينية

- قضية الحد من التسلح فى منطقة الشرق الأوسط

ـ إصرار الولايات المتحدة على التخلص من أسلحة الدمار الشامل كلها التى لدى العراق بعد أن دمرت ٨ / من القدرة العسكرية العراقية والتى كانت عنصراً هاماً من عناصر القدرة العربية

ـ رفض إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة خاصة (قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨) ـ ورفضها مبدأ الأرض مقابل السلام وتماديها فى إقامة المستوطنات فى الأرض المحتلة

ـ القدرة النووية الإسرائيلية الكبيرة

ـ معطيات الواقع المحلى وبروز اتجاهات عربية نحو الحل السياسى والموافقة على عقد مؤتمر دولى للسلام









الفصل الخامس

أزمة سياسة التضامن العربى

" السىء الوحىد الحدىد فى العالم
هـو التارىخ الذى لا نعرفـــــه "

٥ ـ ١ ـ أزمة التضامن العربى

ـ بعد انتهاء قمة فاس فى نوفمبر ١٩٨١ شهدت المنطقة العربية ما يشبه الإجمـاع بين القادة العرب على ضرورة أن يسود التضامن العربى العلاقات العربية ، وبالرغم من أن تعبير التضامن العربى مازال القاسم المشترك فيما بين تصريحات القادة العرب على اختلافهم ، فمن الانصاف الإشارة إلى أن سمة الاشتراك هذه لا تعنى توحداً فى المعنى أو الوسيلة ، وإذا كان الواقع العربى قد شهد فى فترات سابقة تقسيمات عديدة بين مختلف الدول العربية كالـــدول

الرجعية ، والتقدمية كما فى الستينيات ، والمعتدلة والمتشددة كما فى السبعينيات ، فإنه يمكن ادخال تقسيم جديد ساد الساحة العربية فى السنوات المتبقية من الثمانينيات وهو تقسيم يقوم على أساس الخلاف فى كيفية إدارة علاقات مشتركة عربية ـ عربية أو عربية دولية ، وكان العام الأول من عقد التسعينيات قد شهد أحداثاً جساماً وأوضاعاً دقيقة فى الوطن العربى إبان حرب الخليج أثرت على شكل ومضمون وتوجه العلاقات العربية تبدو مقدمتها الأولى فى ذلك الجدل حول ضرورة التضامن العربى ، والتساؤل المرتبط بذلك هو كيف يمكن للعالم العربى بالفعل أن يخرج من أزمته الحالية ، المتمثلة فى ذلك الانقسام حول أهم القضايا المصيرية وهى الأمن القومى العربى ومستقبل الوطن العربى وفى هذا الإطار فإن محاولة تجاوز الأزمة العربية الحالية دون معرفة أبعادها المختلفة تبدو من قبيل القفز عليها دون معالجة أسبابها الجوهرية ، ولما كانت أزمة التضامن العربى الحالية هى نتاجاً لممارسات عربية سابقة جماعية وفردية فإن توصيف وتحديد أزمة الحاضر يجب أن تنطلق من فهم الماضى القريب

ـ تعد نكسة ١٩٦٧ بداية رسمية صالحة لتحديد ظهور نشأة مصطلح التضامن العربى فى القاموس السياسى العربى ، فرغم الانقسامات الشديدة التى كانت سمة رئيسية فى العلاقات العربية ـ العربية فيما بين مجموعة الدول التى اصطلح على تسميتها بالدول التقدمية بقيادة مصر وسوريا والجزائر فى مواجهة تلك المجموعة العربية التى اصطلح على تسميتها بالدول الرجعية مثالها ليبيا قبل ثورة سبتمبر ١٩٦٩ وبدرجة أقل المغرب ، وبالرغم من هذه الانقسامات سواء

فى المحال الحارحى أو الداحلى فقد رؤى فى مواحهة آثار النكسة صرورة تحاور مثل هده الانقسامات فى محاولة لتوحيد الصف العربى ولتقسيم الدول العربية بين ماسمى دول المساندة أى دول النفط الغنية ودول المواحهة أى التى يقع عليها العبء العسكرى المباشر فى الحرب ، لكن اتفاق الدول العربية يحكم صرورة مرحلة المواحهة لإرالة آثار العدوان لم تكن تحلو من اعتبارات وصلت إلى حد الصغوط من قبل بعض الكيانات العربية على البعص الآحر ولعل أبرر هده الاعتبارات

(أ) تحاور الحلافات المحتمعية الحادثة فيما بين هده الدول ، فلا فرق بين دول دات اتحاه تقدمى ، وأحرى دات اتحاه رحعى فالكل يدحل فى عبارة (النظم العربية)

(ب) التأكيد على مبدأ عدم التدحل فى شئون النظم العربية الأحرى ، بمعنى الاعتراف بالسيادة القطرية دون السيادة القومية على مستوى المنطقة العربية

(ح) إعادة رسم حريطة العلاقات العربية فلم تعد وحدة الهدف القومى هى الأساس لهده العلاقات بل صارت هناك فرصية حديدة تقوم على وحدة الأسلوب أى وحدة العمل العربى لمواحهة آثار العدوان

(د) إحلال مصادر حديدة للقوة والرعامة العربية ، فقد ظهرت ثروة النفط كبديل لفكرة القومية العربية

ـ لقد مثل الأمر فى النهاية فاصلاً بين الهريمة على مستويين فى آن واحد ، وبين الهريمة على أحد المستويين ، وانتصاراً فى مستوى آحر فمحموعة الدول

التقدمية قد هرمت على مستويين معاً مستوى المواجهة مع اسرائيل ، ومستوى المواجهة مع الواقع العربى أما فريق الدول المحافظة فقد انحصرت هزيمتها فى المواجهة مع اسرائيل وهى مواجهة غير مباشرة ، أما انتصارها فقد وضح فى تسيدها على الساحة العربية وكذلك تسيد معتقداتها الخاصة بكيفية إدارة المواجهة فيما بعد النكسة مع اسرائيل وهو ما ظهر فيما بعد انعقاد قمة الخرطوم ١٩٦٧ ، فلقد دشنت قمة الخرطوم مرحلة من التضامن العربى القائم على الاتفاق على اللاءات الثلاثة ، لاصلح مع اسرائيل ، لا اعتراف باسرائيل ، لا مفاوضات مع اسرائيل هذه اللاءات الثلاثة كانت تمثل الحد الأدنى الذى اتفقت عليه النظم العربية فى مواجهتها معاً لآثار الهزيمة ، ولكن الاتفاق على هذه اللاءات لم يكن ليعنى أن هناك اتفاقاً عربياً عاماً حول كيفية التعامل مع آثار النكسة على المدى الطويل ، فهذه اللاءات الثلاثة لم تفصح عن أسلوب بذاته لإعادة الأراضى المحتلة أو لاستعادة الحقوق الفلسطينية ، وكل ما هنالك أظهرت موقفاً عربياً عاماً فى لحظة تاريخية معينة والطبيعة العارضة القائمة على طبيعة الحدث اتضحت تماماً بعد ثلاث سنوات فعندما تقدمت الولايات المتحدة بخطتها التى عرفت بمبادرة روجرز ، تراجع التضامن العربى ، أو على وجه الدقة وضح أن سياسة التضامن العربى لا فاعلية لها على المدى الطويل ، وهذا القول يستند إلى ذلك الجدل الذى ساد المنطقة العربية حول قبول أو عدم قبول المبادرة الأمريكية بمعنى الجدل حول الدور الأمريكى وفعاليته فى تأمين حل سياسى يضمن الحقوق العربية المشروعة

ـ إن الطبيعة العارضة لسياسة التضامن العربى تبدو واضحة فى مواقف بعينها

تصل فيها الأخطار المحيطة بالعالم العربى إلى درجة من الكثافة بحيث يتبلور معها إحساس عربى عام بضرورة الاتفاق ، وهذه هى خبرة حرب أكتوبر ١٩٧٣

ومرة ثانية لم تكن تنتهى المعارك الحربية حتى تراجع العرب عن تضامنهم الذى أخذ صورة تأييد الدول المحاربة وهى مصر وسوريا ، وبدأت مظاهر الاختلاف تبرز على السطح العربى وهذه المرة كان الاختلاف حول كيفية الاستثمار السياسى لنتائج المعارك الحربية وهو الخلاف الذى وصل بالمصريين والسوريين إلى حد القطيعة فى أواخر ٧٤ ، ١٩٧٥ وهما اللذان قاما من قبل بإدارة المعارك الحربية عن تنسيق واتفاق كاملين ، ومع نجاح الوساطة السعودية ، أمكن مرة أخرى الحديث عن جدوى سياسة التضامن العربى كأسلوب أمثل لمواجهة اسرائيل أو على الأقل عند إدارة حوار تفاوضى غير مباشر معهما ، غير أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً ، فتميز مصر فيما بعد نوفمبر ١٩٧٧ فى إدارة الصراع مع اسرائيل أدى بسياسة التضامن إلى أن تأخذ طريقاً مختلفاً ، فهو لم يعد يرى التضامن موجهاً إلى الصراع مع اسرائيل بقدر ما هو موجه إلى التصور المصرى فى للحل السلمى ولكن دون تحديد للتصور البديل فى إدارة الصراع مع اسرائيل تحديداً يسمح بالتمايز بين العرب أو التسوية السلمية ويبدو أن القصور فى الوصول إلى هذا التمايز مرجعه إلى أن النظم العربية التى رفضت الاسلوب المصرى فى إدارة الصراع قد حسرت نفسها فى موقف رد الفعل واستيعاب النتائج دون الاتجاه إلى صياغة حركة عربية جماعية تعبر فى أحد أبعادها عن رؤية مختلفة وعن الرؤية المصرية ، ولعل إدراك بعض النظم العربية لهذا القصور فى حركة الرفض العربى

هو مادفعها أو بالأحرى ما دفع القيادة السعودية ودول أخرى إلى تقديم رؤية جديدة بعد أربع سنوات من ممارسة الأسلوب المصرى وهى الرؤية المعروفة بخطة الأمير فهد

ـ اعتماداً على خبرة العلاقات العربية فيما بعد ١٩٦٧ يمكن تحديد سياسة التضامن العربى بأنها تلك السياسة التى تصل معها النظم العربية إلى حالة من الإجماع والتوافق على اتخاذ موقف معين ، هذا فى جانب التعريف ، أما فى جانب الدلالات فهناك أربع دلالات هى

(أ) أن سياسة التضامن العربى هى سياسة عارضة قد ارتبطت بعدد محدد من المواقف ذات الطبيعة الخاصة والتى تجسد خطراً عاماً على المنطقة العربية

(ب) أنها تشكل دائماً أسلوب رد الفعل لاحتواء آثار حدث معين ، ولم تصل بعد إلى أن تكون سمة رئيسية فى العلاقات العربية ـ العربية

(ج) أنها سياسة براجماتية يقتضيها الهدف المحدد ، وهذا القول يستند إلى اختلاف أهداف سياسة التضامن العربى فى كل مرحلة تاريخية ، ففيما بعد ١٩٦٧ كان الهدف هو مواجهة اثار النكسة ، وأثناء حرب ١٩٧٣ كان الهدف هو تأييد الدور العسكرى لدول المواجهة مصر وسوريا ، وفيما بعد زيارة القدس ١٩٧٧ صار الهدف هو احتواء آثار الأسلوب المصرى فى إدارة الصراع مع اسرائيل

(د) أنها سياسة لم تؤد إلى منع الخلاف أو الانقسام فيما بين النظم العربية ،

فالاتفاق على مواجهة آثار النكسة فيما بعد ١٩٦٧ لم يمنع الاختلاف أو الانقسام حول قضية الدور الأمريكى والمتمثل فى مبادرة روجرز ، كذلك فالاتفاق على تأييد الدور العسكرى لدول المواجهة مثلما حدث فى ١٩٧٣ لم يمنع الاختلاف حول كيفية الاستثمار السياسى لنتائج معارك ١٩٧٣ ، فضلاً عن الاتفاق على مواجهة اثار الاسلوب المصرى فيما بعد ١٩٧٧ لم يمنع من الانقسام حول تقديم البديل والمتمثل فى خطة الأمير فهد مثلما حدث فى قمة فاس نوفمبر ١٩٨١ ، وحتى بعد قرار اسرائيل بضم الجولان فى ديسمبر ١٩٨١ ، ومروراً بكل الأزمات العربية الكثيرة والعميقة والموجعة وأيضاً المبادرات والأطروحات التى قدمت لمواجهتها من أمثلتها احتلال اسرائيل جنوب لبنان الحرب الإيرانية العراقية وتهديد أمن الخليج العربى قضية التشقق الفلسطينى والصراع على السلطة داخل الأسرة الفلسطينية قضية إدارة الصراع العربى / الاسرائيلى والمبادرات السوفيتية والأمريكية لحل الصراع السلاح النووى وامتلاك اسرائيل لأسلحة الدمار الشامل أزمة الخليج العربى الثانية وهى أزمة أو صراع عربى / عربى فى سلسلة الأزمات والصراعات العربية المتعددة

وهذا الوضع جعل اسرائيل ترفض السلام وتهدد بقدرتها النووية وتصمم على استمرار احتلال الأراضى العربية وبالرغم ما يمثله هذا الموقف الاسرائيلى من خطورة على المنطقة العربية فإن هذه الانقسامات العربية لم تهتز إلا بدرجة قليلة

- ومع الأخذ فى الاعتبار هذه الدلالات الأربعة يمكن تحديد أزمة سياسة

التضامن العربى فى المرحلة الراهنة فى ثلاث نقاط متكاملة

(أ) غياب الهدف الواحد

(ب) غياب الحد الأدنى للاتفاق بين النظم العربية

(ج) عدم توافر إرادة عربية جماعية ملزمة

ولما كانت النظم العربية تختلف من حيث البناء الداخلى والتوجه الخارجى بدرجات مختلفة فإن تحديد الهدف العربى الواحد سيظل يواجه بصعوبات عديدة ، والأمر لن يختلف كثيراً بالنسبة للنقطتين الأخيرتين ، ومع ذلك فإنه إذا أريد نجاح سياسة التضامن العربى وإخراجه من مأزقه الحالى فليس هناك مفر من مواجهة هذه القضايا الثلاث مجتمعة

وأعتقد أن هذا التصور يجب أن يكون المهمة العاجلة والوحيدة أمام الحكام العرب حتى يمكننا مواجهة التحديات الكبيرة والخطيرة التى تنتظرنا خاصة وأن النظام الدولى يتسم بظاهرة الاعتماد المتبادل

****

٥ ـ ٢ ـ النظام الدولى والاعتماد المتبادل

بصفة عامة ، يتسم النظام الدولى الآن بظاهرة الاعتماد المتبادل المكثف ، بعد أن دخل الجنس البشرى مرحلة يعتمد فيها الناس على بعضهم البعض ، بل أصبح هذا الاعتماد ضرورة ملزمة وملحة خصوصاً بين الأنظمة الفاعلة فى النظـــام

الدولى فهناك تعطش شديد فى العالم للتفاهم والاتصال والمنفعة المتبادلة والعالم اليوم أعاد بناء نفسه ويطرح فلسفة جديدة فى النظام الدولى أساسها توازن المصالح وتكثيف الاعتماد المتبادل وذلك لسببين رئيسيين

الأول أنه مع تعدد وتشابك قضايا السياسة الخارجية ظهرت قضايا يصعب التعامل معها بالقوة العسكرية فهناك قضايا الطاقة ، الغذاء ، تلوث البيئة ، الانفجار السكانى ، المجاعة ، استعمال الفضاء الخارجى ، البحار وغيرها من القضايا المتشابكة .

الثانى أنه فى ظل توازن الرعب الدولى وتشابك المصالح الدولية تدهورت الأهمية النسبية للقوة العسكرية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية بصفة عامة التى تسعى لتحقيق مصالح الشعوب ورفع مستوى معيشتها ولكن هذا الاعتماد المتبادل يتم بين الدول العظمى ولا يتم بين الدول العظمى والدول الصغرى فقد حدث توافق ومصالحة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وتلاقى العملاقان بعد فترة طويلة من العداوة والمنافسة والبغضاء ـ ودخلت العلاقات السوفيتية الأمريكية مرحلة حوار ومصارحة ومكاشفة أساسها تحقيق توازن المصالح وليس توازن القوى خلال السنوات الست لحكم جورباتشوف ، فالاتحاد السوفيتى يمكنه أن يدمر العالم مرتين أو ثلاثا وكذلك الولايات المتحدة تدمر العالم مرتين أو ثلاثة ولذلك أحس جورباتشوف أنه لا فائدة من الاستمرار فى التسابق نحو التفوق النووى ومنافسة الولايات المتحدة فى هذا المجال لأنه لا فائدة من تدمير العالم مرة

رابعة أو عاشرة والأنفع للاتحاد السوفيتى أن يعيد تعديل نسب ومسار الانفاق ليتجه بالدرجة الأولى نحو تدعيم القوة الاقتصادية ورفع مستوى معيشة المواطن السوفيتى الصبور وإن كان هذا الهدف لم يتحقق

ولكن السؤال المهم هو هل سيكون هناك سياسة وفاق بين العملاقين فى المجال الاقتصادى والاجتماعى كما هو بالنسبة للمجال النووى ؟ وهل سيزداد حجم الاعتماد المتبادل بين القوتين الأعظم وبالتالى فى المجتمع الدولى فى مجالات التبادل التجارى وحجم المعلومات وكثافة الاتصال بما يخدم الانسان ؟

إن هذا سيتوقف على درجة حساسية الفاعلين الدوليين ، ونقصد بذلك سرعة هؤلاء الفاعلين على الاستجابة للمتغيرات الجديدة ، وقدرتهم على تحمل التكاليف الناشئة على تلك المتغيرات ، فى إطار السياسات الراهنة لأنه إذا أحس أى طرف فى النظام الدولى بقدرته على الاستغناء عن تلك المعاملات بالتحول إلى شريك آخر ، دون أن يتأثر نظامه الاقتصادى أو السياسى فقد يؤدى هذا الوضع إلى صغر حجم الاعتماد المتبادل وهو أمر قد يعرقل الاستمرار فى سياسة الوفاق وتحقيق توازن المصالـــح وبالتالى تقبل المجتمع الدولى لفلسفة النظام الدولى الجديد

وتأسيساً على ذلك فإن فلسفة النظام الدولى أو العملية الرئيسية فيه وضعت على أساس تحقيق توازن المصالح وتكثيف الاعتماد المتبادل وليس توازن القوى من خلال الصراع

ولكن ما الذى يحدد شكل وحجم الاعتماد المتبادل داخل النظام الدولى ؟ الذى يحدد هذا مجموعة من العمليات الفرعية وبالتحديد حجم الاتصال الدولى الأهمية النسبية لأدوات تنفيذ السياسة الخارجية والتعامل الدولى - القضايا الدولية الرئيسية

وهنا تطرح القضية المهمة جداً التى صارت تعرف مؤخراً باسم الأمن الغذائى - فالوضع الغذائى فى البلدان المتخلفة يتحدد فى الواقع بالنمط الحالى لتقسيم العمل الدولى فى الزراعة ، الذى يبدو فيه الظلم والاستغلال ولا يكشف الاعتماد المتبادل

فالبلدان المتخلفة وهى تمثل أكثر من ٧٥ / من سكان العالم الرأسمالى لم تكن تمثل فى الثمانينيات إلا حوالى ٣٧ / من إنتاج الحبوب ، ٢٧ / من إنتاج اللحوم ، ٢ / من الإنتاج البروتينى فى هذا العام وبالإضافة إلى ذلك فإنها تواجه عادة بالوضع التالى ، وهو زيادة معدلات استهلاك الغذاء بأسرع من زيادة معدلات الإنتاج المحلى منه وذلك بسبب غول الزيادة السكانية فى هذه البلدان ولذا تتحول البلدان المتخلفة وهى بلدان زراعية فى العالم إلى دول مستوردة وخاصة للحبوب ويتم الاستيراد عندئذ وبصفة أساسية من السوق العربى الذى شهد منذ بداية الثمانينيات موجات متصاعدة من التضخم فقد تمثلت حدة أزمة المواد الغذائية فى عدم كفاية الحبوب وارتفاع أسعارها ومن المتوقع أن يصل العجز بالنسبة للحبوب وحدها إلى ٢٤ مليون طن فى عام ٢

ولكن ماذا ينتظر العالم فى ظل النظام الدولى الجديد ؟ ينتظر العالم زيادة حجم الاعتماد المتبادل بين الشمال والجنوب أى بين العالم الأول الغنى والعالم الثالث أو الرابع الفقير حتى يواجه العجز الخطير بالنسبة للحبوب ، ويتخلص من الوجيعة التى ألمت به وقصت على طموحاته ويفلت العالم من أزمة محققة فى الغذاء مع مشارف القرن الواحد والعشرين وتشير بعض الدراسات إلى أن الأراضى الصالحة للزراعة يمكنها بالمستوى الحالى للهندسة الزراعية أن توفر المنتجات الغذائية لحوالى ١ر٣٥ مليار نسمة أى حوالى عشرة أمثال عدد سكان العالم حالياً وحسب تقدير الاحصائيين فإن مساحة الأراضى المزروعة فى العالم لا تزيد على ٦ر٧ / فقط من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة - أى أن الموارد الغذائية المتاحة مازالت تستخدم حتى الآن بشكل غير متناسق ناهيك عن الموارد الغذائية الكامنة فى البحار والمحيطات

وأعتقد أن انتظار العالم سيكون طويلاً لأنه لن يحدث زيادة فى حجم الاعتماد المتبادل بين الدول الغنية والدول الفقيرة إلا بالقدر الذى يحقق منفعة ومصلحة الدول الغنية وبالقدر الذى يعمق التبعية ويكرس التخلف للدول الفقيرة

****

٥ - ٣ - الوطن العربى وأزمة الغذاء

وإذا تحدثنا عن الوطن العربى فإن هناك توقع قصور متزايد فى إنتاج الحبوب وهى عماد قائمة الغذاء فى البلدان العربية عن الوفاء بالاحتياجات حيث يصل هذا

القصور فى مطلع القرن القادم إلى أكثر من نصف الكميات المطلوبة من القمح ، ويتعدى ٤ / من الاحتياجات من الأرز والذرة الشامية كذلك يقدر ألا يفى الإنتاج من السكر إلا بأقل قليلاً من نصف الاحتياجات ، كما يتزايد العجز من اللحوم والبيض والألبان عبر فترة التقدير ليتعدى ثلث المطلوب من اللحوم وليصل لقرابة ربع الاحتياجات من البيض والألبان فى عام ٢ (جدول رقم ٧)

وبناء على هذا التحليل الإجمالى يمكن القول بتوقع بقاء الوطن العربى منطقة عجز غذائى ـ وهذا العجز الغذائى المتوقع سيعكس قصوراً فى القدرة العربية والإمكانية التاريخية وبالتالى يهدد الأمن القومى العربى خصوصاً فى ظل فلسفة الاعتماد المتبادل بين الدول والذى يتم بين الكبار بما يحقق مصالحهم ويحقق فلسفة النظام الدولى الجديد فى توازن المصالح ويصبح البديل الإيجابى والعقلانى بالنسبة للوطن العربى أن نضع تصوراً على المستوى القومى العربى لتعظيم الاعتماد المتبادل وتحقيق التكامل الغذائى بين الدول العربية ويتم هذا من خلال

ـ التعرف على مساحة الأرض العربية المزروعة فعلاً وحجم الإنتاج الفعلى لكل قطر عربى حتى نعرف كيف يحقق نظرية الاعتماد المتبادل والتكامل بين الأقطار العربية

ـ حصر مساحة الأرض العربية الصالحة للزراعة وأوجه الاستغلال الممكنه وتشير التقديرات بأن مساحة الأرض التى يمكن أن تكون قابلة للزراعة فى الوطن العربى ١١٤ مليون هكتار وهى تمثل ٤٫٧ / من إجمالى الأرض القابلة للزراعة

فى العالم وذلك فى عام ٢ (جدول رقم ٨)

وهذا الوضع يعكس مدى ما يتمتع به الوطن العربى من إمكانية كبيرة فى هذا المجال وهو فى نفس الوقت يوضح مدى ما يقوم به من إهدار لهذه الإمكانية

والمواطن العربى يريد أن يعيش على الأرض ولا يريد أن يعيش على القمر ، أو يركب الصاروخ المواطن العربى يريد أن يأكل ويسكن ويتعلم ويجد الرعاية الصحية والاجتماعية والثقافية والترفيهية باختصار يريد أن يرفع من مستوى جودة الحياة

ومن حق المواطن العربى أن يشبع هذه الحاجات الأساسية خاصة وأن لديه من الإمكانات والقدرات ما يؤهله أن يحقق هذا

* * * * * * * * *

حدول رقم (٧)

عحر الإنتاج المحلى عن الوفاء بالاحتياجات من السلع العدائية الرئيسية

(١٩٧٥ ـ ٢)

السلعة	١٩٧٥		١٩٨		٢	
	العحر بالمليون طن	نسبة العحر للاحتياجات /	العحر بالمليون طن	نسبة العحر للاحتياجات /	العحر بالمليون طن تقديرى	نسبة العحر للاحتياجات /
القمح	١ر٧	٤٢	٤ر٩	٤٧	١٨ر٧	٥٢
الأرر	٨ر	٢٣	٩ر	٢٣	٢ر٣	٤٣
الدرة الشامية	١ر	٢٣	١ر٥	٢٨	٣ر٤	٤٤
الدرة الرفيعة والدخن	٦ر	١٢	١ر	١٥	١ر٨	١٦
الشعير	٦ر	١٣	٥ر	١	١ر	١٤
السكر	٢ر	٥٩	١ر٥	٤١	٣ر٦	٤٦
اللحوم	٤ر	١٨	٦ر	١٩	٢ر٨	٣٦
السمك	٦ ر	٢١	٢ ر	٧	٢ر	٢٣
الالبان	٥ر	٦	١ر	٩	٦ر٨	٢٨

المصدر على أساس حامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مستقبل اقتصاد الغداء فى البلاد العربية (٧٥ ـ ٢) ، الحزء الثالث ، التحارة الخارجية للغداء فى البلاد العربية (الخرطوم الحامعة ، ١٩٧٨)

حدول رقم (٨)

تقدرات عدد السكان عام ٢ ومساحة الأرص التى يمكن أن تكون قابلة للزراعة فى بعص مناطق العالم ، وفى العالم

المنطقة	السكان		مساحة الأرض القابلة للزراعة	
	العدد بالمليون	النسبة للجملة /	مليون هكتار	النسبة للجملة /
الوطن العربى	٢٩٦	٤٫٧	١١٤	٤٫٧
الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية	٤٤٧	٧٫١	٣٨٢	١٥٫٨
أمريكا الشمالية	٣	٤٫٨	٣٩٢	١٦٫٢
العالم	٦٢٥٤	١ ر	٢٤٢٥	١ ر

المصدر H , Lınnemenn , et al , Moıra , Model of ınternatıonal Agrıcalture (Amsterdam North Holland , 1979)

٥ ـ ٤ ـ التحدى الاقتصادى وقهر المشروع الصهيونى

على الرغم من أن اسرائيل هى المستفيد الأول من أزمة الخليج وما أدت إليه من شرخ فى البناء العربى وتهديد للأمن القومى فى إطار الصراع العربى / العربى القائم الآن المتمثل بين الصراع المسلح بين العراق والكويت وانشغال العرب بعيداً عن القضية المحورية وهى القضية الفلسطينية وقهر المشروع الصهيونى إلا أن المواجهة العربية مع الكيان الصهيونى يسعى أن تمر بلحظة حاسمة فى تاريخ الحفاظ على المجتمع العربى والبقاء الحضارى له وليس من السليم النظر إلى الكيان الاقتصادى الصهيونى من خلال معايير الكفاءة الاقتصادية التى تستخدم عند تفهم أوضاع الاقتصاديات الأخرى ، بل يجب النظر لهذا الكيان فى إطار العملية التاريخية لتحقيق المشروع الصهيونى ، كمشروع يبرر مع تطور الاقتصاد الرأسمالى وتمتع رأس المال الصهيونى بذاتية فى الاقتصاد الدولى

ومع أهمية العالم العربى فى الاقتصاد الرأسمالى وضرورة السيطرة عليه لموقعه وثرواته (وأهمها البترول) وأخيراً لبترودولاراته ، تتوافق الأطماع الامبريالية مع المشروع الصهيونى فى تقوية اسرائيل وضمان استمرارها والحفاظ عليها فى مكان يتمتع بكل هذه المزايا وهو لا يصبح كياناً اقتصادياً متوازناً مربحاً إلا بالقضاء على الشعب الفلسطينى وتحقيق سيطرته على المنطقة من خلال إنهاك الأقطار العربية اقتصادياً ونفسياً واضطرارها لاستقطاع جزء كبير من ميزانيتها وتخصيصه للانفاق العسكرى بخلق جيش قوى يضرب دائماً قبل أن

يتلقى الهجوم كما حدث فى عام ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، وانتهت هذه المرحلة بالسيطرة على كل من فلسطين وأراض عربية أخرى وأيضاً بخلق جيش قوى يتوسع دائماً كما حدث فى لبنان ويشيع الرعب والإرهاب فى المنطقة كلها

والكيان الاقتصادى الصهيونى فى المنطقة العربية ، وإن كان يقع على أرض فلسطين إلا أنه باعتبار المشروع الاستيطانى التوسعى غير مكتمل بعد ، لازال يجد مقوماته الأساسية من خارجه وتتمثل هذه المقومات فى الآتى

* الإحلال السكانى عن طريق الهجرة إحلالا يرفض كل إمكانية تنوع من التوازن السكانى بين العرب واليهود فى فلسطين المحتلة وإن كان لا ينفى استخدام جزء من القوة العاملة العربية فى حدود معينة ، ووفقاً لنمط لا يختلف كثيراً عن النمط الأوروبى لاستخدام القوة العاملة العربية وهذه القضية قضية جوهرية تمس صميم الوجود الاسرائيلى لأن المعطيات والتوقعات المتعلقة بالميزان الديموجرافى بين اليهود والعرب فى إسرائيل يجب أن تثير القلق وتؤرق إسرائيل وتقول الاحصائيات إنه يوجد فى إسرائيل بالإضافة إلى الضفة وغزة ٣٫٦ مليون يهودى ، ٢٫٢ مليون فلسطينى أى بنسبة ٦١ ٪ ـ ٣٩ ٪ لصالح اليهود غير أنه بالنسبة للأطفال حتى سن الثامنة فإن هناك أغلبية للسكان العرب ووفقاً للتوقعات فإنه سيكون فى إسرائيل عام ٢ حوالى ١٫٤ مليون شاب عربى حتى سن الثامنة عشرة مقابل ١٫٢ مليون يهودى فى نفس الجيل وستكون نسبة اليهود إلى العرب حوالى ٥٥ ٪ إلى ٤٥ ٪ وهى قضية خطيرة للغاية تمس جوهر وجود إسرائيل وأمنها

القومى

ولدلك فإن شكل الاستيطان لا يزال الركيزة الأساسية وحجر الزاوية للمشروع الصهيونى فى فلسطين وهو يعنى التهجير أو إفراغ الأرض من أصحابها الشرعيين وتحويلها إلى مجتمع يهودى يهدف إلى منع خلق دولة ثنائية القومية تكون الأغلبية فيها السكان العرب فى بعض المناطق ، لذلك تحاول إسرائيل خلق انقلاب ديموجرافى لصالحها

ومن خلال عدد كبير من القوانين والتشريعات استطاعت إسرائيل السيطرة على مساحات شاسعة من أراضى الضفة وصلت إلى أكثر من نصف المساحة الإجمالية للضفة وأقامت عليها العديد من التجمعات الاستيطانية

* استمرار تدفق رأس المال وتبرعات اليهود من الخارج إلى داخل الإسرائيل خلال القنوات الآتية

الهيئات الصهيونية الدولية واليهود الأفراد فى الخارج والمقيمون فى الدول العربية وبصفة خاصة تبرعات الجاليات اليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية ومن مصادر أخرى فى السوق المالية الدولية فمند إعلان قيام الدولة الصهيونية فإن ثلث إيرادات الميزانية يأتى من مصادر خارجية (المساعدات الأمريكية وحدها تصل إلى ٣ مليار دولار) وفقاً لبرامج المساعدة الآمنية للعام المالى ١٩٨٧ مشروع الموازنة هذا فضلاً عما تتلقاه إسرائيل من تحويلات خاصة من الأفراد والمؤسسات اليهودية وحملات جمع التبرعات (سندات اسرائيل) والتى تشرف

عليها الحكومة الإسرائيلية والمطمات اليهودية داحل الولايات المتحدة ، وبافتراص أن هده المساعدات لم يطرأ عليها تعيير للعام المالى ١٩٨٩ فإنه بتوريع المعونة الأمريكية على السكان الإسرائيليين يتصح أن كل اسرائيلى يحصل على مابين ٤ ـ ٦ دولار سوياً من الحكومة الأمريكية وهو صعف ما يحصل عليه المواطن الأمريكى الفقير كإعانة احتماعية

* القوة المسلحة والتسلح ومصدره الأساسى من العرب مع أن قيام صناعة الأسلحة ترتبط عصوياً بصناعة الأسلحة فى الولايات المتحدة الشركات الأمريكية للسلاح تصم فروعاً لها فى إسرائيل مثل (استرودوبك كوربوريشن اف أمريكا) إقامة شركات محتلفة مثل الشركة المملوكة لشركة حنرال تليفون أند اليكتروبكس (سلفانيا) الأمريكية والشركة الإسرائيلية كور الأسلحة الإسرائيلية تحصل على براءات احتراع أمريكية مثل (أشعة حاما) الشركات الأمريكية تدرب الحبراء الإسرائيليين ـ أمريكا ترود إسرائيل بالعلماء والحبراء والفنيين اللازمين ـ الحيش الإسرائيلى هو عير الأمريكى الوحيد الدى يحقق للأمريكيين الحدمة فيه مع الاحتفاظ بحسيتهم الأمريكية ـ فى إسرائيل يقوم مركز لحدمة القوات الحوية التى تستحدم الفانتوم الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط هده الصناعة تنتح الآن كمية من الأسلحة المتطورة تصم زوارق بحرية ودبابات ميركافا وصواريخ / بحر / حو وهى تحعل من إسرائيل سابع أكبر مصدرى السلاح فى العالم بعد نمو هده الصناعة السريع فى السنوات الأخيرة ، فبعد أن كانت قيمة صادرات إسرائيل من الأسلحة ٢٥ مليوناً فى عام ١٩٧٩ قفر الرقم

إلى حوالى ٤ مليار دولار فى عام ١٩٨٧ وتصدر إسرائيل السلاح لكثير من بلدان أمريكا اللاتينية مثل السلفادور وجواتيمالا والمكسيك والأرجنتين وأيضاً اعتماد إسرائيل على الولايات المتحدة فى الأسلحة وقطع الغيار إذ دخلت فى حرب تزيد على ٣ أسابيع

ولذلك لا يسعى أن يغيب عن أذهاننا ، أن الكيان الاقتصادى الصهيونى فى فلسطين المحتلة وخارجها هو فى ذات الوقت جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرأسمالى الدولى يعتبر امتداداً لأجزائه المتقدمة فى منطقة من أجزائه المتخلفة ويكون من الطبيعى أن يعانى مما يعانيه فى أزمة مع تزايد فى الحدة نظراً لضعف مقومات الوجود الاقتصادى للكيان الإسرائيلى ، مع زيادة رفض هذا الكيان فى المنطقة وارتفاع نفقة الابقاء عليه فى ظل هذا الرفض

وتأسيساً على ذلك فإن قهر المشروع الصهيونى ممكن فى إطار إدراكنا لتأزم الوضع الاقتصادى وما تعانيه إسرائيل من مشاكل الطاقة والمياه والأمن والتضخم والبطالة وغيرها وهو تأزم طردى مع العمل العربى المشترك والتوحد العربى وزيادة القدرة الفلسطينية بأبعادها المختلفة على العمل واستمرار الانتفاضة الثورية وتوجيهها الوجهة الصحيحة مما يؤدى إلى استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية داخل إسرائيل فهذه الانتفاضة أثرت تأثيراً سيئاً على المشروع الصهيونى

إن العرب لابد أن يتلمسوا خطاهم عائدين إلى الطريق الصحيح الذى تمليه

عليهم حصائص الحعرافيا والتاريح والبداية الصحيحة هى البحث عن الذات العربية لصياغة بدائل المستقبل

الفصل السادس

التحديات والأمن القومى العربى

"ان أمن الأمة لا يقع عند
الاستحكامات الملاصقة للحدود فقط"

٦ ـ ١ ـ الخروج من الأزمة

نتيجة لظروف العالم العربى ومصر التى سبق التعرض لها وكذلك الظروف والمتغيرات الدولية المحيطة بنا ، وعملاً بمبدأ عدم ترك الممكن جرياً وراء المستحيل مع محاولة توسيع دائرة الممكن كلما أمكن ، فإنه يجب العمل على تطوير فكرة التنسيق بين الاستراتيجيات الوطنية للدول العربية ، بحيث تؤدى إلى تحقيق الوفاق العربى واستثمار إمكانياته واستخدام موارده الطبيعية والبشرية المتاحة الاستخدام الأمثل للوصول إلى الأهداف القومية الملحة ، والمنشودة فى الوقت المناسب عن

طريق

أ ـ عدم إنكسار أو تجاهل العلاقات والمتناقضات العربية الحالية بل العمل على تطويقها والحد منها بإنهاء أسبابها تدريجياً وبهدوء ، فى إطار لقاءات القمة أو على مستوى وزراء الخارجية والشخصيات الهامة ، وأنه يمكن تحقيق التصالح بينها مما يؤدى إلى التآلف ثم التكامل ، وأنه لا يمكن تجاهل مصالح أى من الأطراف أو استبعادها ويصبح للجامعة العربية دور هام وجوهـرى فى هذا المجال

ب ـ الاتفاق على الحد الأدنى من الأهداف المشتركة التى لا يسمح بالتنازل عنها (مثل تحرير الأراضى العربية المحتلة بعد يونيو ١٩٦٧ ، وإقامة الدولة الفلسطينية على كل شبر من التراب الفلسطينى يتم تحريره) وبناء استراتيجية شاملة عربية موحدة بالنسبة لهذه الأهداف مع السماح بتعدد الأساليب التكتيكية للوصول إليها طبقاً لظروف وإمكانيات كل دولة حيث لا يمكن وضع الدول العربية داخل قوالب جامدة للخروج بسياسة عربية نمطية واحدة

ج ـ كل ذلك يتكامل ويتفاعل فى داخل الموقف العربى تجاه اسرائيل وأطماعها الحالية والمستقبلية فى المنطقة ، وهذا الموقف ليس سياسياً فقط ، وليس عسكرياً فقط ، وإنما هو مزيج من إجراءات وخطط سياسية ـ اقتصادية ـ عسكرية ـ إعلامية ـ حضارية ، وتقوم تقديراته على أساس أن المواجهة الزمنية ممتدة وأن لهذه المواجهة مراحل ، وفى كل مرحلة تكون الأولوية لإجراءات وخطط معينة على أن يكون ذلك فى إطار استراتيجية متكاملة مستمرة غير متقطعة ، حيث أن حرب

أكتوبر لم تُنه الصراع العربى / الاسرائيلى بل إنه مازال مشتعلاً بصورة مختلفة على جميع الجبهات ، وخطره يهدد الجميع بلا تمييز ، وأرجح الاحتمالات أنه لا مفر من مواجهة حاسمة مع اسرائيل وضمان النصر رهن بمدى قدرة العرب على تأمين حد أدنى لوحدة العمل العسكرى والسياسى والاقتصادى تحت كل الظروف

إن أقرب البدائل صلاحية للخروج من حالة التفكك والتجزئة الحالية هو التجمعات الإقليمية المتجانسة باستراتيجية عربية واحدة تحت مظلة الجامعة العربية

وبدراسة هذه التجمعات نجد توفر عناصر التقدم اللازمة متمثلة فى الآتى ·

(١) قوة بشرية هائلة تشكل قوى عاملة زراعية وصناعية وخبرات فى كل المجالات حوالى ٣ مليون نسمة مع بداية القرن الواحد والعشرين

(٢) أرض زراعية شاسعة قابلة للزراعة ولا تجد من يزرعها تشكل مزرعة هائلة لإطعام العالم العربى وتصدير الفائض (١١٤ مليون هكتار)

(٣) رؤوس أموال هائلة لتمويل المشروعات الصناعية بما فيها الصناعات الحربية ، وزراعة الأراضى الشاسعة الصالحة للزراعة بالأساليب الحديثة

ويتحتم على العرب ضرورة دراسة جميع البيانات المتقدمة واستخلاص النتائج المترتبة عليها حتى لا يواجهوا محن جديدة بسبب تجاهل عوامل التغيير المستمرة ، ولذلك فإن أجهزة صنع السياسة فى الدول العربية مطالبة بالتفكير فى دراسة شتى الاحتمالات والنتائج وبناء الاستراتيجية الكفيلة بالتوظف الرشيد للطاقة

والإمكانيات القومية المتاحة لصيانة الأمن القومى العربى عن طريق

أ ـ التكامل والتعاون الاقتصادى العربى الذى يعلو على الخلافات السياسية والذى يعتبر خطوة أولى على الطريق الطويل نحو الوحدة السياسية ويتبع ذلك ضرورة بناء استراتيجية للطاقة البشرية العربية اللازمة لمشروعات التنمية فى الدول العربية

ب ـ الاستخدام الأمثل لفوائض أموال البترول ، وفى نفس الوقت مواجهة حرب الغذاء (الفجوة الغذائية الكبيرة)

ج ـ إقامة الصناعات الحربية العربية ، وتمويل عمليات التسليح وكذلك الاستخدامات النووية

د ـ اتخاذ موقف متوازن ومؤثر بين القوتين العظميين فى ظل سياسة الانفراج الدولى التى لم تمنع تنافسهما على كسب النفوذ فى المنطقة العربية ومراقبة تطوراتها

هـ ـ الاستفادة من الحوار والتعاون العربى الأوروبى وكذلك العربى الأفريقى

و ـ الاستعداد لمواجهة قضايا الأمن فى البحرين المتوسط والأحمر وكذلك فى الخليج العربى وبحر العرب والمحيط الهادى

ز ـ إحياء ودعم حركتى عدم الانحياز والأفريقية الآسيوية

٦ ـ ٢ ـ التحولات الكيفية والنظرة المستقبلية

إن قصية البحث عن الذات العربية أو صياغة بدائل المستقبل أمر صرورى بالرغم مما سببته أزمة الخليج من إهدار الإمكانية العربية وإحداث شرح فى البناء العربى الذى كان فى طريقه إلى الاكتمال

والعرص من صياغة بدائل المستقبل وليس المستقبل ، هو المساعدهفى شحد الهمم والعقول ، وتعبئة القدرات والإمكانات العربية ، ووصع تصورات لما هو ممكن لإعطاء موشرات لأطر العمل العربى يشترك فيه حميعاً حكاماً ومحكومين ، لإنقاد الإمكانية العربية من الإهدار ، والأمن القومى العربى من التهديد المباشر

فكما أن نصف الحاصر قد ورثناه عن الماصى ، فإن الحاصر يمثل نصف المستقبل ، النصف عير الموروث ، هو دائماً نتاج الإرادة أو العمل العربى ، والبحث عن الذات لاستشراف المستقبل .

وفى محاولتنا لتحقيق دلك ، لابد وأن نحرر عقولنا ونفوسنا من تأثيرات المناخ العام السائد فى لحظة الاستشراف ، ويسعى أن نتحاشى الاسقاط الميكانيكى لما يسود فى الحاصر على ما يمكن أن يسود فى المستقبل ، فالمستقبل قابل لتحولات كيفية هائلة بفعل عوامل ومتغيرات داخلية وخارجية أو بفعلهما معاً وهذه التحولات الكيفية يمكن أن تكون إيجابية لو خلصت النية وتوحدت الغايات

فالتغير الذى شهده الوطن العربى فى حقبة القومية العربية ، باتجاهاتها

التقدمية التحررية ، وتوجهاتها العالمية ، لم يكن مجرد امتداد ميكانيكي ، ولكنه كان تحولاً كيفياً إيجابياً ، عميق الأثر سريع الانتشار ، وكان أساسه ثورة يوليو ١٩٥٢ ، التي ترتب عليها انقلابات استراتيجية على امتداد الوطن العربي كله ، أفررت عن مشروع عربي قومي ، وبالمثل فإن ماحدث في حقبة الهجمة الاسرائيلية التي بدأت في النصف الأخير من السبعينيات وهي حقبة مارست فيها اسرائيل دورها البارز باقتدار ، لضرب حركة التوحيد والتحديث العربية التي كانت من نتائج حرب اكتوبر ١٩٧٣ لم يكن ما حدث في هذه الحقبة امتداداً ميكانيكياً ، بل كان تحولاً كيفياً هائلاً ، ولكنه تحول سلبي ، فقد أدى بالأمة العربية إلى أن وجدت نفسها غارقة في تناقضات ثانوية سمتها صراعات على الحدود أو حروب طائفية ، أو فوضى اجتماعية ، وباختصار صراع بين الأشقاء

وفي هذا الإطار فإن هناك عدة مداخل مناسبة لعملية استشراف مستقبل الوطن العربي ، خلال المرحلة القادمة ، من بينها مدخل التخلف والتنمية ، ومدخل التبعية والاستقلال ، ومدخل التجزئة والوحدة ، وهو المدخل الأنسب لاستشراف المستقبل العربي ، فعلى درجة التجزئة أو الوحـدة ستتوقف درجة التنمية ، ودرجة الاستقلال ، ومستقبل الديمقراطية ، واعتبار هذا المدخل كأنسب المداخل لدراسة المستقبل العربي لا ينفي بالطبع أهمية الأبعاد الأخرى للمستقبل ، بل إن دراسة هذه الأبعاد الثلاثة هي أمر ضروري ومكمل لمعرفة الاحتمالات الممكنة للمستقبل العربي ، ليس فقط لكي تكتمل الصورة ، ولكن أيضاً لأن هذه الأبعاد مترابطة أشد الارتباط ويؤثر كل منها عليه ، وتتأثر بعد التجزئة والوحدة سلباً أو

إيجابـــاً ، ولذلك يجب أن ننظر لهذا البعد ، كمتغير وليس كحالة نمطية استاتيكية ، فالوطن العربى يشهد طوال الوقت جدلية تتجه نحو مزيد من التجزئة أو مزيد من الوحدة

على أية حال ، فإن تنقية الجو العربى يجعلنا نأمل فى حدوث تحولات كيفية إيجابية ، فى علاقات الوطن العربى الداخلية والخارجية ، ولكن هذه التحولات ستظل محكومة فى ديناميكيتها ونتائجها ، بمدى رغبة وقدرة ونية الحكام العرب بمنطق الوحدة والتوحد ، وما يتسق بها ، مع التسليم بواقع الوحدة من اختيارات فى باقى مظاهر الحياة ، وهذا الأمر يجعل هذا التوقع أقرب ما يكون إلى مايسمى فى الدراسات المستقبلية (البديل الاتجاهى) وهذا البديل يحتوى على مجمل المحاسن فى الأعمال والتوجهات التى ترتبط بحالة الوحدة أو استمرار منطقها ، مثل التقارب العربى ، التخلص من التبعية الخارجية ، نمط التبعية الوحدوى واقتناع البلدان العربية باستحالة قيام كل قطر عربى بالتصدى لعمليات التنمية منفرداً ، لصغر الحجم أو الموارد ، أو ضيق السوق المحلى ، حتى لواختلفت النظم الاجتماعية فى بعض الأقطار عنها فى الأخرى ، فإن هذا الاختلاف لا يترتب عليه كبير أثر بالنسبة للعديد من النواحى مثل فعالية التخطيط ، وطبيعة التصنيع ، والبحث العلمى والتكنولوجى ، وما إلى ذلك ولهذا ، فليس من المهم تمييز الأقطار وفقاً لنظام الحكم فى كل منها ، لأن مثل هذا التمييز ، سيضر بالمصلحة القومية ، ويعمل على استمرار التجزئة

والمقصود هنا ليس الأشكال الدستورية أو الرسمية للتجزئة أو للوحدة التى يوافق عليها العرب ، بقدر ما يتعلق بمضمون واتجاه ورغبة وقدرة القائمين على العمل العربى المشترك على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية

وقد شهدت الساحة العربية فى الفترة قبل أغسطس ١٩٩٠ أى قبل الواقعة الخليجية المؤسفة ، تقدماً ملحوظاً فى اتجاه التوحد ، ونبذ الخلافات ، والتقطت الجماهير العربية أنفاسها ، بعد معاناة طويلة تحملتها نتيجة الخلافات التى استمرت قائمة منذ أواخر السبعينيات ، وحتى قرب نهاية الثمانينيات بين حكام الدول العربية ولقد ارتاح العرب بإعادة تجميع النظام العربى ، وعودة مصر إلى موقعها الطبيعى داخل الجامعة العربية ، ومشاركتها فى جميع الأعمال والقرارات والتوصيات المتعلقة بالمستقبل العربى ولا ينكر أحد دور مصر الشريف والإيجابى تجاه قضايا الشعوب العربية والنامية كلها

* * * * * * * * *

٦ ـ ٣ ـ دور مصر الريادى

وهنا يبرز دور مصر من واقع انتماءاتها المتعددة العربية ، والأفريقية ، والآسيوية ، واللا إنحيازية ، ومن واقع شخصيتها كأمة وسط بكل ما تعنيه من معنى عدم التطرف بل التوازن ، مما يمكنها ولو بعد جهد خلق موقف تؤثر منه إيجابياً فى التعامل مع القوى الكبرى لصالح شعوب المنطقة العربية

فقد لعبت مصر وستلعب دوراً محورياً بالنسبة لقضايا الجنوب ، سواء بالنسبة

للدول المصنفة بدول العالم الثالث النامى ، أو المصنفة بدول العالم الرابع المقهور وتأتى قضية الديون وتدعيم حوار الشمال والجنوب فى مقدمة هذه القضايا وربما يتساءل البعض عن السبب فى استخدام مصطلح " الجنوب " وعدم استخدام مصطلح " العالم الثالث "

والواقع أنه بعد عام ١٩٧٣ وظهور انقسامات عديدة داخل دول العالم الثالث بين دول غنية ودول فقيرة رأى البعض أن عناصر التمايز داخل الدول النامية تحول دون وضعها جميعاً فى إطار " عالم ثالث " فأحياناً يكون الفرق بين مستوى المعيشة فى بعض الدول المنتجة للبترول ودول أخرى غير بترولية فى الجنوب " أكبر بكثير من الفرق بين مستوى المعيشة بين دول تنتمى إلى الشمال ودول أخرى تنتمى إلى الجنوب ، يضاف إلى ذلك أن هناك بعض دول الجنوب التى تعجز عن الوفاء بالحاجات الأساسية لمواطنيها وهى الدول التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٢ دولار فى السنة ، وتعتمد بالأساس على المعونات أو القروض الخارجية وقد ذهب بعض المفكرين إلي استخـدام مصطلح " العالم الرابع " للإشارة إلى تلك الدول

وتجنباً لكل من هذه المشكلات تم استخدام مصطلح " الجنوب " للدلالة على كل هذه الفئات فى الدول وحوار الشمال والجنوب له قصة طويلة نعرض لها باختصار لكى نوضح مدى التزام السياسة المصرية بقضايا هذا الجنوب فمنذ أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها رقم (١ ٣٢ فى مايو ١٩٧٤) والذى دعت

فيه إلى ضرورة إنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد يقوم على أساس الإخاء والمساواة والتعاون بين الدول ، برز إلى النظام الدولى مفهوم حوار الشمال والجنوب بين الدول المتقدمة من جانب والدول النامية من جانب آخر وذلك للتمييز بينه وبين حوار الشرق والغرب ، والذى يدور بين الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية من جانب والولايات المتحدة والمعسكر الغربى من جانب آخر وبينما يركز الحوار بين الشمال والجنوب على القضايا الاقتصادية وعلى رأسها ضرورة أن تخصص الدول المتقدمة ١ / من الناتج القومى الإجمالى لمساعدة الدول النامية دار الحوار بين الشرق والغرب حول قضايا التسلح وحقوق الإنسان وعلى مدى خمسة عشر عاما من الحوار بين الشمال والجنوب لم تثمر كثيراً وانتهت الدول إلى ضرورة أن يبدأ حوار بين دول الجنوب ذاتها لبحث كيفية تحقيق التعاون المشترك فى إطار هذا النظام الدولى الطبقى الظالم ، التى تسيطر عليه دول الشمال الصناعية السبع (الولايات المتحدة ، كندا ، فرنسا ، بريطانيا ، ألمانيا ، إيطاليا ، واليابان)

والواقع أن لمصر دوراً متميزاً فى القضايا المتعلقة بدول الجنوب فقد بدأ هذا الدور على المستوى السياسى فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ والذى وضع أساس سياسة عدم الانحياز كما أخذت مصر زمام المبادرة فى الشئون الاقتصادية لدول الجنوب عام ١٩٦٤ ، وذلك حين عقد بالقاهرة مؤتمر التجارة والتنمية والذى تحول فيما بعد إلى منظمة أو وكالة دولية متخصصة هى (الأونكتاد)

كما أثارت مصر حديثاً فى مؤتمرات عدم الانحياز والأمم المتحدة ومنظمة

الوحدة الأفريقية وفى حميع المحافل الدولية قصة ديون دول العالم الثالث لدول الشمال وصورة إعادة حدولتها وريادة فترة السماح الخاصة بها وكان الرئيس مبارك قد أعلن فى باريس مبادرة بشأن صرورة بدء الحوار بين الشمال والحنوب فى أقرب وقت ممكن ، لحل مشكلة ديون العالم الثالث ، وتحسين علاقات الشمال والحنوب ، للتغلب على المشاكل الاقتصادية التى تهدد العالم ، وأكد على أن دول الشمال لا يمكن أن تعيش بدون دول الحنوب ، كما أن الرئيس مبارك لديه إصراراً واضحاً على تنسيق المواقف بين دول الحنوب حتى يمكن أن يتم الحوار بين الشمال والحنوب من واقع تفاوض قوى للحنوب

ولذلك كله عادت مصر لأول مرة لرئاسة منظمة الوحدة الأفريقية برئاسة مبارك بعد ٢٥ عاماً عندما تولى الرئيس حمال عبد الناصر رئاسة المنظمة عام ١٩٦٤ مما يعد امتدادا لسياسة مصر واعترافاً من إفريقيا بالدور الريادى لمصر

ومن المؤسف أن الدول الغنية مازالت تفترض أنها تستطيع أن تربح بينما يخسر الآخرون وأن تنعم بينما يشقى الآخرون وتعتقد أنها تستطيع العمل مستقلة دون خلق أصداء سياسية واقتصادية وبيئية خارج حدودها ترتد آثارها عليها فى المستقبل فقد غاب عن فكرها أن الترابط بين الشعوب والأمم أكبر بكثير مما تتصوره عادة وأن أى فعل له رد فعل مساوٍ له فى القوة ومضاد له فى الاتجـــاه

إن التنمية الشاملة تحرى فى إطار العملية العالمية التى تحتوى العالم كله

وهى بالتالى لا تستطيع إلا أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هذه العملية العالمية وما الأزمة الراهنة سوى تعبير واضح عن الانقلاب العميق الذى يحدث فى آليات عمل النظام الاقتصادى العالمى المستغل الذى استمرت فيه الدول الغنية تمتص أية مكاسب تتم فى المناطق الضعيفة والفقيرة لتعيد توزيعها على المناطق الأقوى والأغنى

حتى بالنسبة لرأس المال الأجنبى الذى كان يمكن أن يسهم فى تنمية الدول النامية عجز بل انحرف عن هدفه الأصيل والنبيل فهذا الرأسمال الأجنبى لا يستثمر إلا بوصفه رأس مال احتكارياً ويحقق ارباحاً مرتفعة وسريعة ، تصدر إلى الخارج بدلاً من إعادة استثمارها محلياً ، وهو لا يستثمر إلا فى صناعات لا تنافس منتجات موطنه الأصلى ، وعندئذ فهو يفصل مجالات من التصنيع تضمن تبعية الاقتصاد المتخلف وتكرس التخلف فيه وبالتالى فإنه لا يمكن اجتذاب رأس المال الأجنبى إلا بشرط تجدد تبعية وتخلف البلدان المتخلفة أو ما يطلق عليه بلدان الجنوب المفترى عليها ، ولذلك كله يتوقف الأمر فى النهاية على تنشيط عملية القروض الأجنبية والدخول فى دوامة الديون والمديونية التى شلت تماماً حركة التنمية وأدت إلى تدهور اقتصاديات الدول المدينة

* * * * * * * * *

٦ ـ ٤ ـ نحو نظرية للأمن القومى العربى

يشكل الأمن القومى بؤرة أى عمل قومى ، فقد صار من الضرورى البدء فى

دراسة جادة وموضوعية وواقعية للأبعاد المختلفة لقضية الأمن فى ضوء المعطيات المحلية والإقليمية والدولية التى تحيط بالأمة العربية

وفى هذا الإطار فإن أى تحليل للأمن القومى العربى يسعى أن ينطلق من مفهوم الوطن العربى كنظام إقليمى اندماجى ، رغم تنوع الوحدات الداخلة فيه والفاعلين المكونين له ، ويسعى أن يركز كذلك على أن مواجهة التحديات الرئيسية للأمة العربية لا تتم إلا فى إطار قومى عربى ، حتى إذا تباينت أساليب المواجهة أو تنوعت بين مختلف القوى الوطنية

ويتطلب ذلك محاولة حل الإشكاليين التاليين

أولاً كيف يمكن التوفيق بين المصالح القطرية الضيقة ، والمصالح القومية الشاملة ، بعبارة أخرى كيف يمكن تحقيق المصلحة القومية العليا والتى تمثل هدف أية سياسة أمن قومى إقليمى ، دون التضحية بالمصالح المحلية والقطرية لكل دولة من دول الوطن العربى

ثانياً لدى صياغة سياسة الأمن القومى العربى الشامل كيف يمكن الانتقال من المستوى الوطنى الخاص بكل دولة إلى المستوى القومى دون إحداث إرباك فى حسابات القوة ومقوماتها ، ودون إحداث تناقض استراتيجى بين المستويين

ولا شك أن تحقيق وتحليل تلك الإشكالات يتطلب وجود قواعد واضحة ومحددة تقود وتوجه عمل القيادة السياسية العربية حتى تكون قادرة على التعامل مع المواقف المختلفة ، كما يصير من اللازم طرح البدائل العملية أمام متخذى القرار ،

مع توصيح الأولويـــات فى صوء المعطيات والمتغيرات التى تميز المرحلة التى تمر بها

إن صعوبة التوصل إلى نظرية عربية للأمن القومى تكمن فى تحديد الأبعاد والمتغيرات التى تكون نظرية للأمن القومى العربى ، حصوصاً الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية والاحتماعية التى تنقل سياسة الأمن القومى من مفهوم أمن النظام وأمن النحبة الأولى إلى أمن المحتمع وأمن المواطن فى إطار الأهداف القومية العليا حيث أنه من الزاوية الاستراتيجية لا يوجد تحديد واضح للأهداف القومية العليا للأمة العربية ، ولاشك أنه يسعى من الناحية العسكرية أن نصل إلى تصور محدد لماهية الأهداف العليا للأمة العربية ، دلك أن تحديد تلك الأهداف العليا يجعل من السهل إمكانية تحديد الأولويات عند أى صياغة سياسية للأمن القومى ، ومما يزيد من ضرورة الاهتمام بهدا العنصر أن اسرائيل تمتلك استراتيجية ثابتة واضحة لأن الأهداف العليا للحركة الأيديولوجية الاسرائيلية تتميز بالوضوح والاستمرارية وتصل إلى حد العقيدة

ولما كانت اسرائيل هى المصدر الرئيسى لتهديد الأمن القومى العربى برفضها كل فرص السلام المطروحة عليها فى إطار قرارات الأمم المتحدة وأهمها (قرارى ٢٤٢ ، ٣٣٨) فإنه ليس من الملائم لأية سياسة أمن قومى شامل أن تختلف فى الوطن العربى فى هذه النقطة

ويصير من المهم عند تحديد مصادر التهديد ، أن نميز بين ما هو رئيسى وما هو

ثانوى ، ويجب توجيه الموارد والطاقات نحو مواجهة ما هو رئيسى أولاً دون الخلط الذى يريد من الفاقد بين ما هو ثانوى وما هو رئيسى ذلك أن أية إختيارات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية لا يمكن مناقشتها منطقياً دون وزن فعلى لقدرات الوطن العربى فى مواجهة القدرات الأخرى ، وعناصر التهديد الرئيسية والثانوية وفى دراسة القدرات أو ما يسمى عند العسكريين والاستراتيجيين حسابات القوى الشاملة ، يسعى التفكير فى وسائل زيادتها أو تعظيم الفائدة منها

لذلك لا يرتبط الأمن القومى فقط بتراكم الأسلحة أو المغالاة فى البناء العسكرى ، على العكس من ذلك ، فإن المغالاة فى الإنفاق على التسلح وحده ، يؤدى إلى حرمان المجتمع من الموارد التى كان يمكن أن تستخدم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التحسن فى الظروف المعيشية أو الظروف الحياتية كلها (جودة الحياة) وهى عناصر جوهرية فى تحقيق الاستقرار والحفاظ على الأمن القومى

كما أن المغالاة فى الإنفاق على التسليح قد يغرى على السيطرة العسكرية على الحكم أو صبغ الحكم بالصبغة العسكرية وبشوء مفهوم دولة الأمن وهى دولة تنعدم فيها حرية التعبير والرأى والمشاركة السياسية ، وكلها أمور تهدد الأمن القومى

وهكذا يرتبط الأمن القومى بالتنمية وزيادة المقدرة العسكرية ، فضلاً عن دعم

مفهوم " الإقليم " فى مواجهة مفهوم الدولة القطرية أو سياسة المحاور ومن ثم كان يتصور أن يكون النفط العربى وعوائده والتى بلغت أرقام فلكية فى السنوات التى تلت حرب ١٩٧٣ هو عنصر قوة العرب

إن المرحلة الراهنة تشهد فترة غير عادية من حركة التفاعلات العربية التى يمكن وصفها بأنها تفاعلات ساخنة وأنها تشغل الساحة العربية بصورة لافتة على الرغم من أن القضايا المثارة فيها تختلف فى درجة الاهتمام بها من عاصمة إلى عاصمة أخرى

إن هذه التفاعلات تعطى مؤشرات إلى أن هذه المرحلة قد تكون مرحلة مصيرية تؤدى إلى أمور هامة وإن كانت مقدماتها لم تصل بعد إلى درجة اليقين بما تتمخض عنه من معطيات فعالة لأى عمل عربى مشترك

وإن كانت القضايا المطروحة الآن تختلف فى درجة أولوياتها فى ملف بعض العواصم العربية إلا أن الشىء المؤكد أن كل القضايا المطروحة حالياً يؤثر بعضها فى البعض ، سواء أكانت قضية التناقضات الحادة التى أفرزتها الأزمة الخليجية فيما بعد تحرير الكويت سنة ١٩٩١ ، أم قضية الجهود المبذولة حالياً من أجل التوصل إلى تسوية للصراع العربى / الاسرائيلى ، أم قضية المستقبل بالنسبة للأمن القومى العربى فى منظوره الشامل أو الكلى بعد كل الخسائر التى تكبدتها الأمة العربية بسبب حرب الخليج وتهديد كل قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية

إن مراجعة كل قضايا العرب الملحة تتطلب أن يكون لدينا قدر كاف من وضوح الرؤية في كل ممارساتنا على خريطة المتغيرات الإقليمية والدولية التي فرضتها جريمة الثاني من أغسطس ١٩٩ خاصة أن القضية الخليجية بكل أبعادها وتدعياتها السلبية كانت من أبرز وأخطر قضايا العالم المعاصر

وحتى اليوم فإن الشكل العام للترتيبات الأمنية وللنظام الأمني المطلوب للمنطقة لم تتضح صورته بعد ، حيث يطلب منه أن يتمشى مع النظام العالمي الجديد المبنى أساساً على سياسة الوفاق بين القوتين العظميين وبين دول أوروبا الشرقية والغربية وفي ظل إعلان أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢ ووحدة الألمانيتين والتسابق الاقتصادي بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والذى سوف تحققه الولايات المتحدة بقوة

وهنا يطرح العديد من التساؤلات حول أمن المنطقة ، تتمثل في الآتى

- من سيصنع النظام الأمني ويضمن تنفيذه ؟ هل الولايات المتحدة منفردة أم بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتى ؟ وما موقف أوروبا الغربية من ذلك ؟

- هل هذا النظام سوف يحل مشاكل المنطقة الأخرى ؟ أو بمعنى آخر هل سيشمل منطقة الشرق الأوسط ككل ؟ أم سيكتفى بمنطقة الخليج العربى حيث مصالحها البترولية ؟

وهنا يظهر على السطح المشكلة الفلسطينية ، المشكلة اللبنانية واحتلال

اسرائيل للجولان والضفة العربية

- هل سيمتد هذا النظام ليشمل أمن البحر الأحمر ككل نظراً لما له من آثار على أمن منطقة الخليج ، وهو الممر الحيوى للبترول إلى أوروبا ؟

وهنا أيضاً تظهر مشاكل القرن الأفريقى الأوجادين ، اريتريا ، جنوب السودان

- هل سيشتمل النظام على إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل ؟

- هل الدول الإقليمية التى سوف تشارك فى النظام الأمنى الشرق / أوسطى ، هل ستدخل إيران ، وتركيا ، واسرائيل ؟

- هل النظام الأمنى الجديد لمنطقة الشرق الأوسط سوف يدعمه الوجود الأجنبى فى المنطقة وماصوره وشكل هذا الوجود ، هل سيكون فى شكل قوات متمركزة داخل المنطقة أم سيكون فى مناطق تمركز خارج المنطقة ولكنها قريبة منها ؟ هل سوف يستلزم ذلك وجود تسهيلات عسكرية ؟ وأين هى ؟

ومن هنا فإن القضية المحورية هى مستقبل المنطقة العربية وما يتطلبه ذلك المستقبل من صيغ وحلول تحقق الأمن القومى العربى

والعرض السابق يوضح مدى الفجوة بين المفهوم العربى للأمن - إن وجد أصلاً - وبين المفهوم الاسرائيلى هذه الفجوة ترتب معضلات عديدة أمام أجهزة صنع

سياسات الأمن القومى فى النظام العربى ، كما أن هذه المعضلات ذاتها تزيد من تلك الفجوة ، ولعل أهم هذه المعضلات التى تواجه النظام العربى فى مواجهة الأمن الاسرائيلى تكمن فيمايلى

أولاً كيف يمكن الانتقال من مستوى الدولة القومية إلى مستوى الإقليم فى صياغة الأمن القومى ، بعبارة أخرى هل يمكن الاتفاق القومى على الحدود الدنيا اللازمة لتحقيق الأمن العربى أم لا ومن أهم هذه الحدود الدنيا

ـ الاتفاق على أن اسرائيل تشكل المصدر الرئيسى لتهديد الأمن القومى العربى وعلى ذلك فإن العالم العربى أمامه مجموعة متداخلة من القضايا والتحديات يجب علينا أن نعمل متكاتفين ومتضامنين لإيجاد حلول شاملة وجذرية لها ، وهى تشمل القضية الفلسطينية ، والنزاع العربى / الاسرائيلى ولابد أن يثبت العرب للعالم من جديد أنهم أمة تتطلع للعيش فى سلام عادل ودائم مع الجميع

ويصير من المهم أن نشير إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية طرحت فى نوفمبر ١٩٨٨ مبادرة للسلام قبلها المجتمع الدولى ، ونأمل أن يتم التعامل مع عناصر هذه المبادرة بطريقة بناءة تؤدى إلى إعادة الحقوق المشروعة إلى الشعب الفلسطينى مع توفير الأمن والاستقرار لكافة دول وشعوب المنطقة

وفى هذا المقام لا يمكـــن لنا أن ننسى معاناة الأهل فى الأراضى العربية المحتلة ، ولعله من أول واجباتنا تجاه شعبنا الفلسطينى تحت الاحتلال هو تمكينه من

الصمود أمام العدوان والاحتلال الاسرائيلي فالشعب الفلسطيني أمانة في أعناق العرب جميعاً

ـ الاتفاق على أن خطورة الدول الكبرى إنما تكمن في محاولتها تحقيق مصالحها على حساب المصلحة العربية والأمن القومي العربي والمثل الصارخ هنا أن الدول الكبرى تحركت بكل الهمة والجدية لاحتواء أزمة الخليج وفرض الشرعية واستطاعت أن تجعل الأمم المتحدة تصدر ١٢ قراراً كلها ضد العراق لأن مصالحها في منطقة الخليج وحتى تضمن استمرار تدفق النفط العربي لها ، والتحكم فيه بينما هناك قرارات أصدرتها الأمم المتحدة لإدانة اسرائيل وإجبارها على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ وللأسف حتى الآن لم تنفذ هذه القرارت ولم تتحرك الدول الكبرى لإقرار الشرعية

ولذلك يجب أن تطبق نفس الشرعية عن كافة القضايا وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والنزاع العربي / الاسرائيلي بوضع حد للاحتلال الاسرائيلي

ـ الاتفاق بالطبع على أولوية المصالح القومية على كافة المصالح الضيقة المحدودة الأخرى والتحديات الموجهة للأمن القومي العربي ، خاصة النزاعات التي يحتاج إلى تسويتها بشكل ضروري ، وحل مشكلة الفجوة الغذائية المتزايدة في العالم العربي ، ومواجهة الأخطار التي قد تعوق انتظام تدفق المياه إلى الدول العربية من مصادرها الموجودة خارج حدود العالم العربي

ثانياً إعادة النظر فى المؤسسات القومية الحالية

وفى مقدمتها جامعة الدول العربية وما ينشق منها من أجهزة ومؤسسات عسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها

وضع تصور عربى لوعاء عربى حضارى يتناسب مع مقتضيات القرن الواحد والعشرين

ثالثاً تحديد الهدف القومى العام فمازال هذا الهدف فى حاجة إلى بلورة هل ينحصر الهدف القومى فى إنهاء الصراع العربى / الاسرائيلى وإنشاء دولة فلسطينية وإعادة الحقوق لأصحابها ، أم يمتد إلى التنمية وإنهاء التبعية والانتقال نوعياً من المستوى التكنولوجى الراهن إلى المستوى العالمى ونحن على عتبات القرن الواحد والعشرين

رابعاً كيف يمكن إصلاح اختلال التوازن الاستراتيجى ، خصوصاً فى إطار التفوق الاسرائيلى والقدرة النووية لاسرائيل ، وتصميم العرب على تدمير أسلحة الدمار الشامل فى العراق والدول العربية ، وتخليص المنطقة تماماً منها باستثناء اسرائيل

وكيف يمكن إصلاح اختلال التوازن الاقتصادى داخل العائلة العربية ، وخاصة فى إطار ندرة الموارد العربية ، وعدم تكامل القدرات ، كيف يمكن أن نعيد التوازن بين قضية الاستقلال السياسى والاستغلال الاقتصادى والاجتماعى فى الوطن العربى

كيف يمكن تجميع القدرة العسكرية العربية والتوصل إلى مبدأ عسكرى عربى؟

كيف يمكن تطوير وتنمية الصناعات الحربية العربية والتخلص على قدر المستطاع من التبعية للدول العربية المصنعة للسلاح ؟

كيف يمكن إقامة جيش قومى عربى بالقدر الذى يضمن له قيادة وتسليحاً وتدريباً وميزانية مشتركة ؟

خامساً يثار سؤال أخير هو الآليات الضرورية والممكنة من أجل احتواء الخلافات العربية وحل المنازعات بالطرق السلمية ، بحيث لا تتحقق الرؤية التى ترى أن الصراع العربى / العربى يتساوى تماماً مع الصراع العربى / الاسرائيلى خصوصاً فى ظل فلسفة النظام الدولى الجديد الذى تنفرد بزعامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تراجع الاتحاد السوفيتى عن حلبة المنافسة ولم يعد واقفاً فى نفس الصف مع الولايات المتحدة

إن القطبية الثنائية فى النظام الدولى قد انتهت وأصبح النظام الدولى يتسم بالقطبية الأحادية وهذا فى حد ذاته لا يمثل حماية للدول الصغيرة

خاتمة

بصراحة لابد من الاعتراف بأن اقتصاديات الدول العربية تواجه مرحلة حرجة للغاية سواء النفطية منها أم غير النفطية وأن المستقبل يخبىء مفاجآت فى عالم يعج بالعلاقات المتشابكة وبفلسفة جديدة وبأوضاع اقتصادية بالغة الخطورة قد تغير مفاهيم كثيرة ولن يكون النفط العربى والطاقة فى معزل عنها إن المسئولية الآن تقع على عاتق الدول النفطية وبمفهوم متفتح وجرىء فأى كارثة تحل بأى اقتصاد ، هى كارثة ستلحق آثارها بكل الدول العربية إن أجراس الخطر تقرع فى مناطق كثيرة فى الوطن العربى ولابد من تقديم بوليصة تأمين حقيقية لإنقاذ العالم العربى من انهيار اقتصادى متوقع فى ظل المناخ السائد فى الخليج ، وخاصة التواجد الأمريكى الذى أصبح استمراره يهدد المصالح العربية ، فالولايات المتحدة لا يهمها من كل هذا سوى أن تضع يدها على منابع النفط والثروة العربية والموقع الاستراتيجى الهام فى الوطن العربى

وهى الآن مؤهلة بعد أن انزوى الاتحاد السوفيتى وأصبح عضواً رئيسياً فى النادى العربى والذى تديره الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، ومما يزيد الوضع سوءاً أن هذه المرحلة تشهد إلى جانب كل ما أصاب الوطن العربى من تخريب

وتدهور فى الموارد والثروات ، وما تركه من حرج فى النفوس العربية نتيحة حرب الخليج الثانية وتداعياتها السلبية والصارهة، إن هده المرحلة تشهد إنحصار الإيرادات النفطية ولكن العالم العربى قادر على تجاوز مصاعبه وهمومه إذا تضافرت حهود حكومات الدول العربية وحكومات الدول الصديقة ، وحكومات الدول العربية مدعوة لمزيد من التقارب والتعاون والتنسيق فيما بينها لبناء قاعدة عريضة ومتينة وعميقة من التكامل الإنتاجى والاستهلاكى العربى والقطاع الخاص فى الوطن العربى مطالب بالتضحية بالأرباح الآتية من الاستثمارات الداخلية فى الوقت الراهن مقابل تحقيق أرباح عالية فى المستقبل

والقطاع التمويلى والاستثمارى مطالب بتسهيل اسباب الاستثمارات بين الدول العربية واجتذاب الأموال للعالم العربى من مصادر أجنبيه وحكومات الدول الصديقة مطالبة بالوقوف إلى جانب العرب بكل جدية وضمير وشرف وأن يكون التبادل التجارى أساسه العدل وعدم الاستغلال فالشعوب العربية وعت الدرس جيداً ولن تسمح لأى دولة أن تستغل ثرواتها العربية أو أن ترتبط بآلياتها

غير أن تذليل الصعاب التى تواجه المستقبل تعرض نظرة جديدة إلى الأمور ، ولا مناص من لم الشمل وتوحيد الصفوف ، ومن التخلى عن قصر النظر الذى أدى إلى صم الآذان حتى عن الدعوات المتواضعة للعمل المشترك إن الوحدة العربية ليست مجرد حلم جميل أو كابوس ثقيل ، إنما هى المخرج الوحيد من المآزق العديدة

التى تترقب حطواتنا المقبلة

فإدا لم نحـــطط نحن لمستقبلنا فيسخطط له الآخرون ، وهم بالفعل يقومون بدلك ، وإدا لم تسد إرادتنا نحن ، فإن إرادة الآخرين هى التى ستسود ، طالما غاب عن الأمة العربية التضامن العربى وحينداك لن يلوم العرب سوى أنفسهم

الملاحــــق

* نص المذكرة التى قدمتها ورارة الخارحية الأمريكية فى واشطن إلى الحكومة البريطانية فى شأن مطالب الولايات المتحدة فى بترول الشرق الأوسط
* نص المذكرة التى أرسلتها ورارة الخارحية الأمريكية (قسم البترول) إلى الحكومة البريطانية تحدد فيها حطوط المطالب الأمريكية فى بترول الشرق الأوسط التى كانت تحتكرها بريطانيا وحدها
* قرار محلس الأمن رقم ٢٤٢ فى ٢٢ بوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٦٧ الذى استوحب بالإحماع انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها بعد الحرب
* قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ فى ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ وحلال حرب أكتوبر ، الخاص بوقف إطلاق النار والبدء فى مفاوضات سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط
* متوسط الدخل الفردى وقيمةالإنفاق العسكرى للبلدان الوطن العربى فى عام ١٩٨
* القوات المسلحة لدول الخليج وبعض الدول الإقليميــــة فى عام ١٩٩

ىص المدكره الىى قدمىها وراره الحارحىه الأمرىكىه فى واسىطى إلى الحكومه البرىطاىىه فى سأن مطالب الولاىاب المىحده فى ىىرول السرق الأوسط

مذكرة من رئيس قسم الترول بالبيانة (لوفتس) إلى المستر حون د لايسو من قسم شئون الكومولث البريطانى

(واشطن) ٣١ آنار / مايو ١٩٤٥

ىاء على أحاديثنا يوم ٣ ايار / مايو ، اقترح بعضا من المزايا عير الملموسة التى قد ترعب هده الحكومة فى الحصول عليها من الحكومة البريطانية فى محال الترول ، مع تعليق فى كل حالة حول إمكان انطاق ىطرية المساومة ىشىء فى مقابل شىء آحر على هده الرعبة

١ ـ برعب فى الكف عن التدحل السياسى البريطانى فى عملية الحصول على امتيازات ىترولية فى المناطق التابعة ىصورة مباشرة أو عير مباشرة للسيادة البريطانية ، وقد اتحد هد التدحل السياسى فى الماصى شكل التوسل ىعدد لا يحصى من العقبات البارعة من الإحراءات الإدارية لاعتراص طريق الجهود التى يبدلها رعايا الولايات المتحدة للحصول على امتيازات فى مناطق داحلة ضمن المحال البريطانى للىفود السياسى وقد احتاج الأمر إلى حمس سىوات من المفاوصات حتى تستطيع شركة " الحلف " الحصول على أى حقوق ىترولية فى الكويت ، واشترط على شركة " الحلف " فى آحر الأمر أن تقبل مشاركة ىسبة حمسين فى المائة مع الشركة الأنجلوإيرانية وهى المشاركة التى أحصعت كدلك لشرط حاص بالتسويق

أبطل إلى حد كبير حقوق الاستغلال النظرية الخاصة بشركة حلف   وهذا المثال هو أشدها تطرفاً ، ولكن فى الوسع إيراد أمثلة أخرى كثيرة

ولكـــن ، مادام الشىء الذى نبتغيه فى هذا الصدد ليس مجرد أمر غير ملموس ، وإنما هو هدف سلبى ـ بمعنى أننا نريد من البريطانيين ألا يعملوا شيئاً معيناً يتعذر تعريفه تعريفاً مضبوطاً أو باعثاً على الارتياح ـ فليس ممكناً من الناحية العملية وعلى ما يبدو ، تحقيق هدفنا إلا بالحصول على موافقة الحكومة البريطانية على مبادىء إيجابية معينة تحكم عملية الحصول على حقوق بترولية على أمل أن هذه المبادىء الحاكمة ستكيف سلوك الرعايا البريطانيين وأيضاً الموظفين العموميين البريطانيين   وقد ظفرنا بموافقة بريطانية على هذه المبادىء فى اتفاقية الزيت الانجليزية الأمريكية ، وبمجرد أن يتسنى لحكومتنا وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ، يغدو ممكنا تقرير ما إذا كان فى وسع آلية التفاوض على اتفاق حول المبادىء أن تتمخض عن أى نتائج جوهرية   وأياً كان الأمر ، فليس ثمة آليات أخرى تبدو ذات فائدة

٢ ـ نريد لسياسات التشغيل فى شركات البترول البريطانية الخاصة أن تتفق بقدر معقول مع هدف سياستنا العامة ، ألا وهو تحقيق زيادة نسبية فى معدل استغلال احتياطيات بترول نصف الكرة الشرقى (ولا سيما الشرق الأوسط) وخفض نسبى فى معدل الاستغلال فى نصف الكرة الغربى   وهو هدف ربما تعذر ذكره بعبارات محددة أو على نحو كمى دون أن يستثير جدلاً سياسياً داخلياً حاداً

هنا وحتى إذا كان التحديد ممكناً ، فإن الاتفاق يعتبر اتفاقاً كمياً على إنتاج البترول من شأنه أن يقترب اقتراباً كافياً من تحويل صناعة البترول إلى "كارتل" ، مما يعرضها لانتقاد حدى من حيث السياسة الخارجية الاقتصادية العامه ، لهذا يبدو ، كما هو الشأن فى النقطة رقم (١) أعلاه ، أن النهج الأفضل إن لم يكن الوحيد هو الحصول من البريطانيين على اتفاق على مبادىء عريضة معينة تسرى على تنمية البترول وفى هذه الحاله ، يكون للمبادىء طابع يسمح بإنتاج بترول نصف الكرة الشرقى (الشرق الأوسط) ويسهله ومن المعتقد أنه قد تم الحصول على هذا الاتفاق فى اتفاقية الزيت الانجليزية الأمريكية ، والمعتقد أنه مصون فى المسودة المعدلة التى ستتخذ أساساً لإعادة التفاوض مع البريطانيين

٣ ـ اعتقد أنه يمكن القول (وإن كانت هذه النقطة تحتاج إلى تأكيد بالتحدث مع المسئولين فى مكتب شئون الشرق الأدنى وأفريقيا) ، بأن هذه الحكومة تريد العمل على تحقيق رغبة الحكومة العراقية فى أن ترى بترول منطقة البصرة فى العراق وقد تمت تنمية إنتاجه مع منافذ على الخليج العربى الفارسى و/أو البحر المتوسط وقد تم الإعراب عن آراء الحكومة العراقية بشأن هذا الموضوع إعراباً قوياً للمسؤولين فى الوزارة فى ٢٩ ايار / مايو ١٩٤٥ من جانب نورى باشا رئيس وزراء العراق وقد أخذت هذه الآراء رهن تدبرها وقد قبل البريطانيين من حيث المبدأ الموقف السياسى المعلن لهذه الحكومة ألا وهو أن التنميات البترولية يسعى أن تؤدى إلى التقدم الاقتصادى للبلدان المنتجة وإلى رفاهيتها

ومما يتسق مع هذا المبدأ المتفق عليه استغلال موارد الزيت العراقى المشمولة بامتياز البصرة ، ومن شأن ذلك نشر مزايا التصنيع والعمالة بصورة أوسع فى جميع ربوع العراق ولقد عورضت تنمية البصرة فى فترة من الفترات السابقة على الحرب من جانب المصالح البريطانية المهيمنة فى شركة البترول العراقية لأن الشركة الإنجليزية الإيرانية كان من رأيها أن الزيت من العراق سيزاحم الإنتاج الإنجليزى الإيرانى من جنوب غرب إيران مزاحمة غير مريحة ، وارتأت شركة شل أن تنمية البصرة من شأنها أن تنطوى على استثمار مبالغ إضافية كبيرة قبل أن تعوض حقول الموصل ما أنفق عليها والأرجح أن المساهمين الأمريكيين فى شركة البترول العراقيـة يحبذون تحبيذاً يسيراً وجهة نظر شركة شل ، ولكنهم فى الأصل محايدون وقد أقيمت الحجة فى الوثائق التى أعدت ونوقشت على نطاق واسع طول الوزارة وعرضها بشأن الاستعدادات الخاصة بمحادثات الزيت الإنجليزية الأمريكية فى عام ١٩٤٤ ، على أن السياسات العامة لشركة البترول العراقية ينبغى إخضاعها لرقابة دولية على المستوى الحكومى ، واعتقد أن فى الوسع القول بأن هذا الاقتراح يمثل سياسة وزارية متفقاً عليها ، مع أن سجل ذلك غامض والاقتراح لم يتحسم بأى طريقة واضحة المعالم فى أى مشروع للاتفاقية الانجليزية الأمريكية

وفى اعتقادى أنه لابد من بذل جهد فورى للتثبت مما إذا كانت الوزارة فى مجموعها توافق على الاقتراح الذى ذكر فيما تقدم ، فإن وافقت ، وجب إجراء محادثات فيما بين حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بشأن

السياسات التى تنتهج فى الفترة التالية للحرب من قبل إدارة شركة البترول العراقية ، ولابد فى هذه المحادثات من التأكيد على مصالح الحكومة العراقية على أنه لما كانت المشكلة تتمثل فى إقناع حكومتين آخريين بأن مصالح رعايا كل منهما يسعى أن تخضع لسياسة دولية متفق عليها ، ثم إقناع الشركات المتعددة ذات المصالح الداخلة فى الموضوع بأن توافق على برنامج يتفق مع مصالح الحكومة العراقية بصورة معقولة ، فليس من اليسير أن نرى كيف يتسنى لهدفنا فى هذا الموضوع أن يتحقق على أى قاعدة لتقديم شىء فى مقابل شىء من جانب الحكومة البريطانية وحدها

ولا علم لى بأن لنا فى أى شأن آخر من شئون مجال البترول أمراً محدداً نريد أن نظفر به من الحكومة البريطانية ، وإن كان من المحتمل أن تنشأ مشاكل تتصل بالتصرف فى المنشآت البترولية الثابتة التى أقيمت فى الخارج لأغراض الحرب ، إما من جانب حكومة الولايات المتحدة مباشرة وإما عن طريق أموال الإعارة والتأجير أو بمواد الإعارة والتأجير وأشير عليك بمراجعة المستر روبرتس فى قسم البترول حول هذه النقطة الأخيرة

جون أ لوفتس

نص المذكرة التي أرسلتها وزارة الخارجية الأمريكية (قسم البترول) إلى الحكومة البريطانية تحدد فيها خطوط المطالب الأمريكية في بترول الشرق الأوسط التي كانت تحتكرها بريطانيا وحدها .

مذكرة من رئيس قسم البترول بالنيابة (لوفتس) إلى مساعد رئيس قسم شئون الكومنولث البريطاني (بول)

(واشنطن) أول حزيران / يونيو ١٩٤٥

بناء على طلبك ، أوردت فيما يلي السياسة البترولية للولايات المتحدة تجاه المملكة البريطانية من الدومنيون والمستعمرات

إن سياستنا البترولية تجاه المملكة المتحدة تستند إلى اعتراف متبادل بوجود مصلحة مشتركة مترامية جداً ، كما تستند ـ ولو في اللحظة الحالية ـ إلى وجود كميات كبيرة من الموارد البترولية الحرة في العالم ويلوح ، بعد تدبير الإنتاج الداخلي الضخم الذي يستهلك محلياً من جانب كل من الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، إن الكميات الهائلة الباقية من موارد البترول في العالم يسيطر عليها إما رعايا الولايات المتحدة أو رعايا المملكة المتحدة أو شركات مشتركة المصالح بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أو من قبل مصالح بريطانية ـ هولندية تهيمن عليها السياسة البريطانية على مايبدو

واعترافاً بهذه الحقائق ، تذهب وجهة نظر حكومة الولايات المتحدة إلى أن مما

له أهمية استراتيحية وتحارية عليا أن تتفق الولايات المتحدة المملكة المتحدة على عط عريض متطلع إلى الأمام من أىماط تنمية موارد البترول واستحدامها تحت رقابة رعايا البلدين وقد تم التوصل إلى مثل هدا الاتفاق فى إطار مبادىء شديدة الاتساع والعمومية ، ودلك فى اتفاقية الريت الانحليرية الأمريكية التى حرى التفاوض عليها فى شهر آب / أغسطس الماضى ومع أن هده الاتفاقية لم تدحل حير التنفيد بعد نتيحة لبعض المصاعب السياسية داحل هده البلاد ، فقد أعدت صياغة حديدة لها لقيت قبولا من المصالح المتباينة المتعارضة داحل الولايات المتحدة وستتحد أساساً لإعادة التفاوض مع البريطانيين ويبدو أن هناك قليل من المبررات التى تدعو إلى الاعتقاد بأن من غير الممكن استكمال اتفاقية محددة شبيهة بصورة حوهرية بالاتفاقية التى تم التفاوض عليها فى شهر آب / أغسطس الماضى ومن أوحه الخلاف الرئيسية أن النص المعدل سيكون مفتوحاً أمام الأمم الأحرى للانضمام إليه على الفور ، وبهدا يعترف للبلدان الأحرى بالمصالح المشروعـة فى النمط الخاص بالتنمية البترولية الدى سيتبع فى الفترة التالية للحرب ، مع الاستمرار فى الوقت عينه فى الاعتراف بالسيطرة الواقعية على معظم البترول الحر من حانب رعايا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

ولئن كانت الاتفاقية فى كل من شكلها الأصلى ونصها المعدل هى اتفاقية عريضة وعامه تماماً ، فهى تهيىء إطار يستطاع فيه اتحاد قرارات محددة وبرامج محططة كلها تصور الموقف السياسى والاستراتيحى والاقتصادى ، واعتقد أنه تلقاء كل ما حرى من نقاش لخلفية الموضوع داحل الورارة ، فإن أحكام اتفاقية

الزيت وبوايها إما معروفة أو واضحة وضوحاً ذاتيا . ومن ثم ، أرفق نسخة من الاتفاقية كما جرى التفاوض عليها في آب / أغسطس ١٩٤٤ ونسخة من آخر نص معدل لها. وسأكون رهن الإشارة لمناقشة ملابسات النصوص المحددة مناقشة تفصيلية إن كان هذا مطلوبا.

أما فيما يتعلق بالممتلكات البريطانية في الدومينيين والمستعمرات ، فليست لدينا سياسة بترولية محددة عدا ما يستخلص بناء على الاقتراح العام القائل أن الحصول على المواد الخام والتجارة في العالم إنما يتم على أساس شروط متساوية ، وأن الرعايا الأمريكيين يسعى أن تكون لهم حقوق للقيام بالأعمال التجارية داخل الدومينيونات البريطانية وفقاً لشروط لا تزيد من حيث المعاملة التمييزية عن الشروط التي تسري على رعايا أي بلد آخر.

وهناك صعوبات بترولية معينة في حالة الهند أما أهميتها المضبوطة في الفترة التالية للحرب فما زال متعيناً الاستيثاق منها. وفي الفترة السابقة على الحرب ، كانت شركات البترول الأمريكية تتعرض قطعاً لمعاملة تمييزية ضدها ، وعادة ما يتم ذلك لا بناء على أحكامٍ عامة أو محددة واردة في القانون ، بل باعتراض سبيلها بتأخير الإجراءات الإدارية وإقامة حواجز تقنية أمام حرية عمل المؤسسات التجارية للولايات المتحدة. وطبيعي أن تتنصل الحكومة البريطانية من مسئولية هذه التدابير العجيبة. وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه التدابير لن تكون على هذا الشكل الحاد الواضح في فترة ما بعد الحرب. أما الإجراء

الدبلوماسى الذى يمكن التوسل به للحيلولة دونها أو التقليل منها إلى أدنى حد ، وهذا يتوقف طبعاً على وضع الهند بعد الحرب من الناحيتين الظاهرية وكذلك الفعلية

جون أ لوفتس

نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

تبنى مجلس الأمن الدولى القرار رقم ٢٤٢ بالإجماع فى ٢٢ نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٦٧ بعد خمسة أشهر من حرب يونيو (حزيران) بين اسرائيل والدول العربية

وفى الآتى النص الحرفى للقرار

إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر فى الشرق الأوسط

وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضى بالحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة فى المنطقة أن تعيش فيه بأمان وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق

١ ـ يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين

أ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضى العربية التى احتلتها فى النزاع

الأحير

ب ـ إبهاء حميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراصى كل دولة فى المنطقة واستقلالها السياسى وحقها فى العيش بسلام صمن حدود أمنة ومعترف بها حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها

٢ ـ يؤكد أيصاً الحاحة إلى

أ ـ صمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة

ب ـ تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاحئين

ح ـ صمان حرمة الأراصى والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق إحراءات من بينها إقامة مناطق محردة من السلاح

٣ ـ يطلب من الأمين العام تعيين ممثل حاص ليتوحه إلى الشرق الأوسط كى يحرى اتصالات بالدول المعنية ويستمر فيها بغية إيحاد اتفاق ومساعدة الحهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام هدا القرار ومبادئه

٤ ـ يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى محلس الأمن بشأن تقدم حهود الممثل الحاص فى أقرب وقت ممكن

نص قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨

وفى ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ وخلال حرب أكتوبر (تشرين الأول) تبنى مجلس الأمن الدولى القرار رقم ٣٣٨ بأغلبية ١٤ صوتاً مقابل لاشيء وفيما يلى النص الحرفى للقرار إن مجلس الأمن

١ ـ يدعو جميع الأطراف المشتركة فى القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً فى مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفى المواقع التى تحتلها الآن

٢ ـ يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد قرار وقف إطلاق النار إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه

٣ ـ يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط

متوسط الدحل الفردى وقيمة الإنفاق العسكرى

لبلداں الوطن العربى فى عام ١٩٨

الدولة	متوسط الدحل العربى بالدولار	النفقات العسكرية كنسبة من الناتج القومى الإحمالى /
قطر	ر ١٢ ٣	٨ر٤
الإمارات	ر ٤ ٢٣٦	٤ر٦
الكويت	ر٥٥ ٢	٢ر٤
السعودية	ر ١١٣٧	١٤ر٤
لىىا	٩٢٣	١ر٧
البحرين	٨٧٦٢	١ر٩
عماں	٤٨٢١	٢٤ر٦
العراق	٨ ٢٧	ر٨
الحرائر	١٧١٣	٢ر٢
سوريا	١٢٥٤	١٨ر١
تونس	١١٨٣	ر١
الأردں	٧ ١	١٢ر
المعرب	٨١	٦ر١
اليمن الشمالى	٦٧٩	٨ر٣
مصر	٤٨٥	ر٦
عدن	٤٧٣	—
السوداں	٤١٩	ر٣
موريتانيا	٢٣	١٥ر٨
الصومال	٢٥٤	٦ر٢
لىناں	٢٣٢	١٧ر٦
اليمن الحنوبى	—	١٢ر٨

المصدر تقارير مركز الدراسات الاستراتيحية ـ لندں ١٩٨١

حجم القوات المسلحة لدول الخليج وبعض الدول الإقليمية
فى عام ١٩٩٠

الدولة / السان	العراق	الكويت	السعودية	الاردن	الإمارات	قطر	البحرين	عمان	سوريا	اران	تركيا	اسرائيل
حجم القوات بالجندى	١	٢ ٣	٦٥٧	٨٥	٤٣	٧	٢٣٥	٢٥٥	٤ ٤	٦ ٥	٦٥	١٤١
مقاتلات	٥٧٤	٣٦	١٧٩	١١١	٦١	١٣	١٢	٦٣	٥	١٢	٢٦٦	٦
دبابات	٥٦	٢٧٥	٥٥	١١٥	٢ ٧	٢٤	٥٤	٧٥	٤ ٥	٥٣	٣٨٤	٣٨

المصدر تقارير مركز الدراسات الاستراتيجية ـ لندن ١٩٩١

المراجـــع العربيـــة

كتب

(١) الأمم المتحدة ، اللحنة الاقتصادية لعربى آسيا (أكوا) ، وحامعة الدول العربية ، المؤشرات الاحصائية للعالم العربى ، ١٩٧ ـ ١٩٧٨ " ، بيروت أكوا ، حامعة الدول العربية ، ١٩٨

(٢) ابراهيم ، سعد الدين ،"اتجاهات الرأى العام العربى نحو مسألة الوحدة" ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨

(٣) ابراهيم سعد الدين ، "الارتفاع فى العائد من النفط فى البلاد العربية وأثره فى تصنيع الوطن العربى" ، الكويت المعهد العربى للتخطيط ، ١٩٧٧

(٤) (إشراف) ، "العروبة فى مصر" حوار السبعينيات ، القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٧٨

(٥) براهيمى ، عبد الحميد ، "أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل" ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨

(٦) التنير ، سمير ، "التكامل الاقتصادى العربى وقضية الوحدة لعربية" ، بيروت معهد الإنماء العربى ، ١٩٧٨

(٧) حامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية دراسات حول ضمانات الاستثمار فى قوانين البلاد العربية ، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨

(٨) حسن شكرى " حقائق التاريخ فى أزمة الخليج العربى " القاهرة ، مكتبة مدبولى الصغير ، مارس ١٩٩١

(٩) الحمد ، عبد اللطيف ، "الاستثمارات المتعددة الأطراف والتكامل الاقتصادى العربى" ، الكويت الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، ١٩٧٥

(١) الحمصى ، محمود ، "خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية" ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨

(١١) الرميحى ، محمد ، "معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمعات الخليج العربية المعاصرة" ، الكويت دار السياسة ، ١٩٧٧

(١٢) السعودية ، مصلحة السجون ، "الكتاب السنوى" ، ١٣٩٦ هجرية ، الرياض مصلحة السجون ، ١٩٧٦

- وزارة الداخلية ، "الكتاب الاحصائى السنوى ، ١٩٧٩" ، الرياض وزارة الداخلية ، ١٩٨

- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، التقديرات الأولية للحسابات القومية ، ١٩٧ - ١٩٧٩ - الرياض وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، ١٩٧٩

- وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ، مصلحة الاحصاءات العامه ، "تعداد السكان ، ١٩٧٤" ، الدمام مصلحة الاحصاءات العامه ، ١٩٧٧

(١٣) شحاته ، ابراهيم "المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ودورها فى توجيه حركة الاستثمارات العربية"

(١٤) عبد الفضيل ، محمود ، "النفط والوحدة العربية" ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩

(١٥) عبد الفصيل ، محمود ، "النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية" ، الكويت   المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٧٩   (سلسلة عالم المعرفة ، رقم ١٦)

(١٦) عبد الكريم ، أحمد عزت (وآخرون) ، الأرض والفلاح فى مصر على مر العصور ، القاهرة   الجمعية التاريخية المصرية ، ١٩٧٤

(١٧) غربال محمد شفيق ، تكوين مصر" ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٥

(١٨) فارس ، محمد الأمين " إمكانيات تنقل الأيدى العاملة العربية الزراعية خلال الفترة ٧٥ ـ ١٩٨٥ "   (بحث غير منشور ، جامعة الدول العربية ، منظمة العمل العربية ، ١٩٧٧)

(١٩) فؤاد جابر ، اسرائيل والأسلحة النووية ، الخيارات الراهنة والاستراتيجيات المستقبلية ، معهد الدراسات الاستراتيجية الدولى ، لندن ، عام ١٩٨٧

(٢) فؤاد جابر ، الأسلحة النووية واستراتيجية اسرائيل ـ بيروت ـ مركز الدراسات الفلسطينية ـ عام ١٩٧١

(٢١) الكويت   الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، ١٩٧٤

صندوق أبوظبى للإنماء الاقتصادى العربى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٦ ، أبوظبى   الصندوق ، (د ت)

صندوق التنمية السعودى ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧

الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، التقرير السنوى لعام ، الكويت   الصندوق ، ١٩٧٨

الصدوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، التقرير السوى الخامس عشر ، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ ، الكويت الصدوق ، ١٩٧٧

(٢٢) اللحنة الاقتصادية لعربى آسيا ، الدورة الرابعة ، عمان ، ٢٤ ـ ٢٩ / ٤ / ١٩٧٤ ، المحموعة الاحصائية للعالم العربى ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ ، عمان اللحنة ، ١٩٧٧

(٢٣) ليبيا ، وزارة التحطيط والبحث العلمى ، مشروع الخطة الحمسية للتنمية الاقتصادية والاحتماعية ١٣٩٦ ـ ١٤ هـ / ١٩٧٦ ـ ١٩٨ م (طرابلس / ليبيا) دار الحرية للطاعة ، ١٩٧٦

(٢٤) محمد الرميحى ، معوقات التنمية الاحتماعية والاقتصادية فى محتمعات الخليج العربى المعاصرة ، دار السياسة ، الكويت ، ١٩٧٧

(٢٥) محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية ، بروفيشال للإعلام والىشر ، القاهرة ، ١٩٨٣

(٢٦) محمد حيرى سوتة ، السياسة النووية لاسرائيل ، مطبعة دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧

(٢٧) محمد حسين هيكل ، حريف العصب ، مركز الأهرام للترحمة والىشر ، القاهرة ، ١٩٨٨

(٢٨) محمد حسين هيكل ، ملفات السويس ، حرب الثلاثين سنة ، مركز الأهرام للترحمة والىشر ، القاهرة ، عام ١٩٨٦

(٢٩) معين أحمد محمود ، أسرار العسكرية الإسرائيلية ، بيروت ، دار المسيرة ، عام ١٩٧٨

(٣) بديم البيطار ، النطرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية ، معهد الإىماء العربى ، بيروت ، عام ١٩٧٨

Books

Agency for International Development [AID] *Congressional Presentation, Fiscal Year 1981* Annex IV, "Near East "

Amin, Galal *The Modernization of Poverty A Studv in the Political Economy of Growth in Nine Arab Countries* Leiden Brill, 1974

Ayubi, Nazih *Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt* London Ithaca, 1980

Beck, Lois and Nikki Keddie (Eds) *Women in the Muslim World* Cambridge, Mass Harvard University Press, 1979

Bendix, Reinhard and Seymour lipset (Eds) *Class, Status and Power Social Stratification in Comparative Perspective* 2nd ed New York Free Press, 1966

Birks, J S and C A Sinclair *International Migration and Development in the Arab Region* Geneva International Labor Organisation (ILO), 1980

Blanford, Linda *Oil Sheikhs* London Weindenfeld and Nicholson, 1976

Cole, Donald *Nomads of the Nomads* Chicago Aldine, 1975

Cottrel, Alvin and Frank Bray *Military Forces in the Persian Gulf* Washington papers no 60 Beverly Hills, Calif Sage Publications, Georgetown University, Center for Strategic and International Studies, 1978

Demir, Soliman *Arab Development Funds in the Middle East* New York Pergamon for UNITAR, 1979

Fanon, Frantz *A Dying Colonialism* New York Monthly Review Press, 1965

Gordon, Lincoln *The Growth Policies and the International Order* New York Mc Graw Hill, 1979

Habib, John S *The Ikhwan Movement in the Najd It's Rise, Development and Decline* Ann Arbor, Mich University of Michigan, 1970

Halpern, Manfred *The Politics of Social Change in the Middle East and North*

Africa Princeton, N.J Princeton University Press, 1963
Hermassi, Elbaki *Leadership and National Development in North Africa A Comparative Study* Berkeley, Los Angeles University of California Press, 1972
Hirsch, Fred *Social Limits to Growth* Cambridge, Mass Harvard University Press, 1976
Hudson, Michael *Arab Politics The Search for Legitimacy* New Haven, Conn Yale University Press, 1977
Hussein, Mahmoud *Class Conflict in Egypt, 1945 1970* New York Monthly Review Press, 1973
Ibn Khaldun *Prolegomenon An Introduction to History* Trans Frank Rosent hal Princeton, N J Princeton University Press, 1967
Ibrahim, S E and D P Cole *Saudi Arabian Bedouin* Cairo papers in social sci ences, vol 1, monograph 5 Cairo American Univeristy in Cairo, 1978
— and Nicholas S Hopkins (Eds) *Arab Society in Transition* Cairo American University in Cairo, 1977
International Monetary Fund (IMF) *Consolidated Balance of Payments Report* Washington D C IMF, 1969
— *Direction of Trade* Washington D C IMF, 1970 1979 9 vols
Information Please Almanac Atlas and Yearbook, 1979 33rd ed New York In fomation Please Publishing Inc , 1978
Kerr, Malcolm *The Arab Cold War Gamal Abd al Nasir and His Rivals, 1958 1970* London Oxford University Press for Royal Institute of In ternational Affairs, 1971
Lebkicher, Roy [et al] *ARAMCO Handbook* Netherlands Arabian American Oil Company 1960
Long, David *Saudi Arabia* Washington papers no 39 Beverly Hills, Calif Sage Publications, Georgetown University, Center for Strategic and Interna tional Studies, 1976
Mabro, Robert E *The Egyptian Economy, 1952 1972* London Oxford Uni versity Press, 1974
Marx, Karl *Capital A Critique of Political Economy* Moscow Foreign Lan guages Publishing House, 1962
Military Balance, 1977/1978 London Institute for Strategic Studies (ISS), 1977
Organisation for Petroleum Exporting Countries (OPEC) *Annual Statistical Bulletin, 1977* Vienna OPEC, 1978
Paine, Suzanne *Exporting Workers The Turkish Case* Cambridge Cambridge University Press, 1974
Parkin, Frank *Class Inequality and Political Order Social Stratification in Capitalist and Communist Societies* New York Praeger, 1971

رقم الإيداع
١٩٩١ / ٧٢٨٢
ISBM
977 - OC - 1968 - 3

أسرار حقبة

العرب والنفط والألف مليار دولار



حسن شكرى

- كاتب سياسى وخبير استراتيجى مصرى .
- تخصص فى الاستراتيجيـة والأمن القومى .
- حصل على درجة الزمالة فى الاستراتيجية والأمن القومى من أكاديميـة ناصر العسكرية .
- حصل على العديد من الشهادات المتخصصة فى مجال التحليل الاستراتيجى من المعاهد والأكاديميات المصرية والأجنبية .
- يشترك فى العديد من الدراسات التى تتم على المستوى الاستراتيجى للدولة .
- له العديد من الدراسات والبحوث فى مجال الاستراتيجية والأمن القومى منها :

* القدرة النووية الإسرائيلية ومستقبل النظام العربى .
* البعد الاستراتيجى المصرى فى الاتجاه الشرقى .
* العلاقات المصرية السوفيتية ـ البداية والتجربة .
* مصر وأمن القارة الإفريقية .
* البيئة النفسية وصناعة القرار .
* حقائق للتاريخ فى أزمة الخليج العربى .

- مهتم بقضايا الأمن القومى العربى .

هذا الكتاب

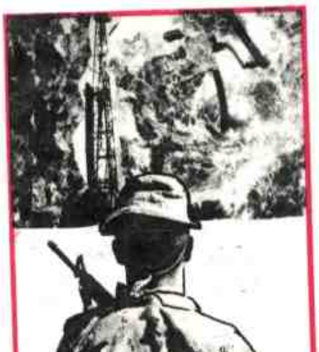
الكتاب الذى بين أيدينا للخبير الاستراتيجى حسن شكرى ، يقدم عرضاً كاملاً لأسرار حقبة عن العرب والنفط ، ويلقى الضوء علـى أموال العرب وثرواتهم ، ماذا فعلوا بها ؟ وماذا فعلت بهم ؟ من خلال الإجابة على بعض الأسئلة الهامة . وأولها هل كان النفط العربى عامل وحدة أم عامل تجزئة ؟ وهل حققت الأموال النفطية العربية الهائلة تحريراً للاقتصاد العربى أم عمقت التبعية ؟ .

هل حقق النفط العربى الاستقرار والأمن العربى ، أم كان سبباً فى خلق الأزمات والحروب فى المنطقة ؟

ويبقى بعد ذلك التحديات والمستقبل والأمن القومى العربى الذى يركز عليه الكتاب فى فصله السادس والأخير .

ـ كما يضم الكتاب ملحقاً وثائقياً للمذكرات السرية للحكومة الأمريكية (عام ١٩٤٥) فى تحديد مطالبها فى بترول الشرق الأوسط ، وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ فى شأن المطالبة بفرض الشرعية وإقرار السلام العادل والدائم فى المنطقة ، وأيضاً حجم القوات والإنفاق العسكرى لبلدان الوطن العربى .

وندعو الله أن يلهم قادة العرب الصواب حتى نُنقذ من مخاطر جمة وأهوال كبيرة .



دار الكتاب العربى

القاهرة ـ دمشق